

ويتوجه على طريق الالغاء ، أن يقال : تسليم حصر المانع فيه يوجب
بطلان المانع عما عداه ، ولا يوجب وصف المانع له بما هو هو ، فيجوز أن
يكون مانعا بوصفه الأخص ، ولا يلزم الغاؤه من الغاء وصفه الأم .

مثاله : إذا صح للشافعي حصر الفارق في مسألة المدين في الدين ،
فليس له الغاؤه بدين الصداق ودين الكفارات (*) ، فان للحنفي أن يقول :
أنا وإن سلمت أن المانع ليس أمرا وراء الدين ، لكن لم أسلم أن الدين
بمطلقه هو المانع ، بل المانع هو دين الآدميين بوصف خاص ، وهذا
لا وجود له في صورة الالغاء (١) .

(١) نقل القرافي جميع ما ذكره التبريزي في مسألة نفس الفارق ولم يحقّق
عليه بشئ (٢/٨٢ — ب — ٨٣ — أ) .

١٦٦
٢٠١٦

الجامعة الإسلامية بالدرعية الشريعة
عادة شؤون الكتب - قسم المخطوطات
تم التسجيل العام ١٤١٦ هـ
التاريخ / / ١٤١٦ هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

تَقْيِيقُ مَحْضُورِ ابْنِ طَيْبٍ

فِي أَصُولِ الْفَقْهِ

تَأليف

السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَيْبٍ

«٥٥٨ - ٦٩١»

التَّحْقِيقُ وَالدراسة

رَسُولُهُ د. كَتُورَاهُ، فِي أَصُولِ الْفَقْهِ

إعداد

حَمْدَةُ زَهَيْرِ حَافِظ

إشراف

الدكتور محمد سعيد بن

فروع العيلة

الجامعة الإسلامية بالدرعية المنورة
عادة شؤون الكتبت - قسم المخطوطات
رقم التسجيل العام
الخاص
التاريخ / / ١٤

:: قواعد الفلسفة ::

- النفس •
- عدم الانعكاس •
- عدم التأثير •
- القسب •
- القول بالعجب •

...

...

...

...

ٖ: القول فيما يفيد فساد التعليل ٖ:

وهو خمسة :

النقض ، وعدم الانعكاس ، وعدم التأثير ، والقلب ، والقول بالموجب

الأول — النقض :

"وهو عبارة عن وجود وصف التعليل دون الحكم" (١) .

(١) بحث الآمدى هذه المسألة فى كلامه على تخصيص العلة ، وهو المقصود بالنقض ، ونسب القول بعدم جوازه الى أصحاب الشافعى ، فهم يرون أن تخصيص العلة غير جائز .

ونسب القول بجوازه لك الى أصحاب أبى حنيفة ومالك وأحمد .

وفى السرخسى : أن بعض أصحاب أبى حنيفة جوز تخصيص العلل الشرعية ، ثم قال : ان مذهب من هو مرضى من أصحابنا أن لا يجوز تخصيص العلل الشرعية .

وفى كشف الأسرار : أن اكثر أصحاب أبى حنيفة العراقيين والدبوسى والكرخى والرازى ممن يقول بتخصيص العلة ، أ . ه . أو يقولون بذلك اذا وجد مانع أو عدم شرط .

وفى مراقى السعود : ان تخصيص العلة مذهب اكثر أصحاب مالك .

وأما الآمدى فقد اختار ما اختاره التبريزى

راجع هذه المسألة فى الاحكام (٣١/٣ — ٣٤) ، وأصول السرخسى (٢٠٨/٢) ، كشف الأسرار (٣٢/٢) ، تهسير التحريـر (٩/٤) ، مراقى السعود (٢١١/٢) ، المعتمد (٨٢٢/٢) ، وسيأتى مزيد بحث لمسألة تخصيص العلة .

وهو دليل فساد التعليل مطلقا عند قوم • وشرط عدم الايمان اليه
عند قوم • وشرط أن لا يظهر في محل التخلف ما يصلح مستندا له عند قوم •
وشرط أن لا يعطف عليه قيد من محل التخلف عند قوم • وشرط أن لا يكون
مستثنى عن قاعدة الأصل عند قوم • ولا يدل على الفساد أصلا عند قوم •

• والمختار هو الثالث •

فندل أولا على دلالة على الفساد • ثم على اندفاعه باظهار ما يصلح
مستندا للمخالفة • ويكون قد وفيما باثبات الغضب وابطال المذهب •

وبيان الأول من أوجه :

الأول - هو أن العلة : ما يلزم من وجودها وجود المعلول قطعا
أو ظاهرا • وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزم •

فان قيل : العلة اما توجب المعلول بشرط انتفاء المعارض • فلا
يلزم من مطلق انتفاء الحكم انتفاء العلة •

قلنا : العوجب هو العلة • والمعارض مانع • والأصل عدمه من
أصله • ثم عدم وجوده في محل التخلف • فيلزم من فرض وجود العلة
بمطلقه ظهور ثبوت الحكم • فانتفاؤه يدل على انتفائها ظاهرا • وهو
عدة المعلل في الزام ثبوت الحكم مع وجود العلة في الفرع •

الثاني - هو أن الانتفاء : أما أن يضاف الى انتفاء العلة • أو الى
وجود معارضي • والأول راجح • فان الثاني على خلاف الدليل من أوجه :

.....

احدها - اعتبار معنى في منافاة حكم العلة ، وفيه التزام التعارض
بتقدير ما الأصل عدمه .

الثاني - فرض وجوده في محل النقيض ، مع أن الأصل عدمه .

الثالث - تقدير اعتبار وصف العلة ، ليتمكن إضافة الانتفاء إلى
المعارض ، وهو أيضا مسبوق بالعدم (*)
(١٢٤-ب)

الرابع - ترك العمل بالعلة .

الخامس - تغيير النفي للأصل^(١) ، بمقتضى العلة ، والأصل استمراره .

السادس - رفع ذلك القدر ، والأصل بقاءه بعد الثبوت .

السابع - مخالفة وضع العلة في المعقولات بوضع الموانع ، وليس
في نفي العلية عنه إلا مخالفته أصليين :

احدهما : تقدير أمر آخر ، وهو العلة في الأصل .

والآخر : عدم اعتبار مناسبة الوصف ، والأصل اعتبارها .

الوجه الثالث - هو أن المعلل ، إما أن يجوز نفي حكم العلة من غير
معارض ، أولا ، فإن جوز ، فليجوز في الفرع ، وإن لم يجوز ، فليبدل
المعارض ، فإنه ليس بمعلوم ولا مظهر ، ليظن كونه علة ، وقد استدرج
تحت وجه الدلالة المستتبطة والموافقة اليها ، إذ لا فضيلة الموافقة ظاهرة
لفظ ، ولا يدفع ذلك ما ذكرناه .

(١) في نقل القرافي عن التقيح (تغيير النفي الأصلي) ، ولعل ذلك هو
الأوضح .

وأما بيان الاندفاع باظهار ما يصلح مستندا : هو أنه ينشأ منه ظن

باسناد الانتفاء اليه ، فيسلم دليل العلية عن المعارض .

بيانه : هو أن اقتران الحكم بالوصف الصالح يورث غلبة الظن باضافته

اليه ، كما سبق في الخريب ، فيقاوم ظن اضافته الى انتفاء العلة ، فتسلم

شهادة القرآن مع المناسبة .

فان قيل : شرط صحة اضافة الانتفاء الى المعارض قيام المقتضى له ،

لان بتقدير عدمه ، يجب الانتفاء ، والواجب لا يضاف الى علة ، وقد ينتم

(١)

قيام المقتضى على اضافة الانتفاء الى المعارض ، فهو دور .

فالجواب : هو أنه يكفي في هذا المقام احتمال اضافة الانتفاء الى

المعارض بصفة التقاوم ، فان عند ذلك يبطل ظهور دلالة التخلف على انتفاء

المقتضى ، فلا يقاوم دليل العلية ، فيجب العمل به ، وهو حاصل ، فان

احتمال قيام المقتضى قائم بمجرد النظر الى قرآن الانتفاء بالوصف الصالح ،

فيترجح بموافقة دليل العلية ، لما فيه من اعتبار المذايبين والعمل بشهادة

القرائن .

فان قيل : ما ذكرتموه اما يستقيم أن لو كان ذلك ممكنا في الشرع ،

فينزل التصرف عليه بواسطة الترجيح ، أما اذا كان محالا ، فبالترجيح

لا يثبت المحال (*) ونحن نقول : تخصيص العلة محال في الشرع ، حتى (١٢٥-أ)

لو صرح الشارع وقال : هذا علة وهذا مانع ، أو لنا ، ولم يجوز اجراءه

على ظاهره ، وما أثبتتم امكانه .

(١) يمكنك معرفة هذا الاعتراض بعبارة واضحة بالرجوع الى كتاب الاحكام

للآمدى (٣٢/٣ - ٣٣) ، وفيه - أيضا - الرد عليه .

ثم دليل امتناع أوجه :

الأول — هو أن انتفاء ما يزعمون من مستند المخالفة معتبر في ثبوت الحكم أم لا ؟ فان لم يعتبر ، وجب أن يثبت الحكم وان لم ينتف ، وان اعتبر ، لم يكن الباقي كل العلة .

الثاني — هو أن بين المقتضى بالفعل والمانع بالفعل تضاد ذاتي ، وشرط طريان أحد الضدين انتفاء الآخر ، ولا يجوز أن يستند انتفاؤه إلى الضد الطارئ ، فانه يفضي إلى الدور ، فيجب تقدير خروج الأول عن كونه مقتضيا بآخر غير طريان الضد ، وما هو كذلك ، فليس بعلة بالاجماع .

الثالث — هو أن العلة إما أن تفسر بالمعرف ، أو بالمؤثر ، والمعرف من غير تعريف محال ، وكذا المؤثر من غير تأثير ، ولا معنى للتأثير إلا ثبوت الحكم به .

فلئن قلتم : يلزم ما ذكرتموه أخذ العدم من جملة المؤثر ، وهو محال .

فنجيب عنه من وجهين :

أحدهما — منع اللزوم ، فإنا نتبين عطف قيد من محل التعليق ، فيكون المجموع هو العلة .

الثاني — هو أن هذا التأثير وضعي ، فيقبله العدم ، ثم دليل صحة إضافة التأثير إليه : هو أن بدون هذا الجزء العدمي لا تأثير ، ومع حصوله حصل التأثير ، والدوران دليل ظن العلية .

.....

والجواب أن نقول :

بيان مكانه : أنا نعني بالعلة ما يستند اليه الحكم بتقدير انتفاء

المعارض ، وهذا المسمى يقبل التخصيص .

قولهم : " يلزم من اعتبار انتفاء المعارض في الثبوت ، أنه لا يكون

ما وراءه كل العلة " .

— باطل عقلا وعرفا وشرعا .

أما العقل : فهو أن ظهور أثر القدرة في المحل يتوقف على انتفاء

الفسد ، وظهور تأثير الثقل في الهواء يتوقف على عدم مانع من فوق ودافس

من تحت ، ولا يدخل عدم هذه الأمور في كمال المؤثر .

وأما العرف : فهو أن عدم الفسدة معتبر في جواز الاقدام على

التصرف في نظر العقلاء ، ولا يدخل هذا العدم في تمام العلة ، بدليل (١٢٥-ب) (*)

وجود داعية الاقدام بمجرد ظهور الصلحة ، مع الغفلة عن الفسدة وجودا

وهذا .

وأما في الشرع : فيجب أن يكون كذلك ، تقريراً له على وفق المعهود

ليكون أقرب إلى القبول ، لكونه أظهر في المعقول ، وبه يدفع قولهم :

" أن هذا تأثير وضعي " ، لأنه وإن كان وضعياً ، ولكن يجب تطبيقه

على الحقيقة .

ويشهد له قوله عليه السلام : " لولا أن أشق على امتي لا أمرتهم

بالسواك ^(١) هد كل صلاة " ، فإنه لولا وجود ما يستند اليه الحكم بتقدير

(١) متفق عليه ، راجع البخاري " مع السندی " (٢٥١/٤) ، ومسلم

" مع النووي " (١٤٣/٣) .

عدم المشقة لما انتظم هذا الكلام ، كيف وان اضافة عدم المعارض الى تمام العلة مناقضة لوجه اقتضاء الملائمة ! ، فانها ترتبط بطرف وجود المفسدة لانتفاء الحكم ، لا بطرف عدمها لثبوته ، فالاعراض عن اعتبار الوجود فى الانتفاء الى اعتبار العدم فى الثبوت يكون مراغة^(١) لها ومناقضة .

قولهم : انا نعطف عليه قيذا وجوديا من محل التعليل .

قلنا : ان القدح ذلك فهو أولى ، ولا نزاع فيه ، فانه اذا تعارض وجهها الاعتبار ، وكان العطف متأيدا بنص المخالفة ، كان أولى .

مثاله : تعليل اعتبار تعيين النية فى صوم القضاء بكونه عادة ، مع تخلف الحكم عنه فى النفل ، اذ يمكن أن تكون مشقة النفل لتكرره وعدم تأكد الداعية اليه مانعة لحكم العلة مع صحتها ، ويمكن أن يكون وصف الفرض من تمام العلة ، لاقتضائه مزيد اخلاص ، وهو أولى .

قولهم : لابد أن يخرج المقتضى بالفعل عن كونه مقتضيا بأمر آخر .

— لا نسلم ، فان شرط كونه مقتضيا بالفعل عدم المانع ، وانما انعدم هذا الشرط بوجود المانع .

قولهم : لابد للمؤثر من أثر ، وللمعروف من تعريف .

قلنا : اذا كان المراد بالمؤثر والمعرف ما من شأنه أن يؤثر ويعرف بشرط عدم المانع ، تصور أن يتخلف عنهما التأثير والتعريف ، وقد انكشف بما ذكرناه وجه المذاهب الخمسة فى الصحة والفساد .

(١) المراغة : الهجران والتباعد . والظاهر أن المقصود هنا : أن اعتبار العدم فى ثبوت العلة بعيد عن الواقع . راجع لسان العرب

فأما مذهب التقييد بعدم كونه مستثنى عن قاعدة الأصل^(*) ، فيرجع (١٢٦-أ) حاصله الى الاستظهار بالاستثناء على اختصاص محل التخلف بمعارضه ، منع حكم العلة في صوب جريانها ، فيستغنى عن ابدائه تفصيلا .

ومثاله : ايراد الحج بقضاء على تعليل تعيين النية بكوبة مسادة مفروضة ، وايراد لبن المصرة على تعليل ضمان المثل بتماثل الاجزاء في الخلقة والمنفعة ، وايراد بيع العرايا على تعليل الربا بالطعم ، وحالة الاضطرار على تعليل تحريم الميت بالخبث ، وتعليل تحريم الخمر بالشدة . فيعلم كونه مستثنى تارة بالاجماع ، وتارة بلفظ الراوى ، كقوله : "وأرخص في السلم"^(١) ، وتارة بجريان علة الخصم فيه ، كما في هذه الصور ، فان الحج وان كان قضاء ، يستغنى عن التبيين ، والكيل موجود أيضا في العرايا ، وأمثال ذلك .

احتج من أنكر دلالة النقيض على فساد العلة بأمور :

الأول — القياس على العام المخصص ، فان التصك به جائز ، — على ما قررناه — ، والجامع كون كل واحد منهما معمولا به عند عدم ظهور

(١) في الهداية : " روى أن النبي — صلى الله عليه وسلم — نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ، ورخص في السلم " .

قال الزيلعي — في نصب الراية — غريب بهذا اللفظ ، لكنني رأيت في " شرح مسلم " للقرطبي ما يدل على أنه مر على هذا الحديث بهذا اللفظ فقال : وما يدل على اشتراط الاجل في السلم : الحديث الذي قال فيه : نهى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن بيع ما ليس عندك ، ورخص في السلم . نصب الراية (٤٥/٤) ، الداراية (١٥٩/٢) .

قلت : وقد بحثت — أيضا — فلم أجد ، ووجدت ما يشبه ذلك من قول الراوى في مسألة العرايا : قال زيد بن ثابت : رخص رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في بيع العرايا راجع سنن الدارمي (٢٥٢/٢)

المخصص ، متروك العمل بالمخصص ، بل العلة أولى ، فان وجه دلالة
العام ظن ارادة مقتضى الوضع ، وقد بطل بالتخصيص ، ووجه دلالة العلة
مناسبتها وقرآن الحكم ، ولا يبطل ذلك بالنقض .

الثانى — هو أن العقلاء مجمعون على جواز ترك العمل بالدليل
لدليل أقوى منه .

الثالث — هو أن العلل الشرعية أمارات ، والأمارات لا تلزم الحكم
أبداً ، بدليل الغيم الرطب ، والمرضى المخوف^(١) ، وأمثالهما ، فتخلف
الحكم عنها فى صورة لا يخرج الأمارات عن وضعها وحقيقتها .

الرابع — أن النقص لو دل على فساد العلة ، لدل بطريق
المعارضة ، ولا معارضة .

بيان الأول : هو أن كل عاقل نظر الى المناسبة وقرآن الحكم —
اضطر الى ظن التعليل ، وإن لم يخطر له النقص وعدمه ، وهو موجود
بعد ظهور التخلف .

وبيان الثانى : هو أن الترجيح لدليل العلة ، وبيانه من وجهين :

أحدهما — هو أن للانتفاء مدارك سوى انتفاء العلة ، كالتفاء

الشرط ووجود المانع ، فان ترجح احتمال انتفاء العلة بموافقة الدليل^(*) ، (١٢٦-ب)
ترجح احتمال المعارض بتعدد الجهات .

(١) المخوف (بفتح الميم وضم الخاء) وهو بمعنى : المخيف وقد خصص
بعضهم المخوف بالطريق ، لأنه لا يخيف ، وإنما الذى يخيف هو
قاطع الطريق ، وخص المرضى بالمخيف . راجع لسان العرب
١٠٠/٩ .

الثاني — هو أن احتمال الاحالة على المعارض اعتبار مناسبتى

العلة والمعارض ، وتقرير شهادتى القرآن والتخلف ، ويتضمن ترجيحين آخرين ، وهما كون التخلف حكما شرعيا ، والتعليل بعلة متعددة ، فيترجح على الاحتراز من مخالفة الدليل فى محل التخلف .

الخامس — هو أنه لو فسد المنقوض ، لفسد الغريب ، واللازم متف

— كما سبق — ، فالملزوم متف .

بيان الملازمة : هو أن العلية حكم المناسبة وقرآن الحكم فى الغريب ، كما أن الحكم الأسمى حكم العلة المعنية ، فلو كان تخلف الحكم عن العلة^(١) يوجب فسادها لاشتراكا فى الفساد كما اشتراكا فى علة الفساد .

ويشهد لصحة ما ذكرناه : سيرة الصحابة ، فإنه روى أن ابن مسعود كان يقول : " هذا حكم معدول به عن القياس^(٢) " ، وكذا الرواية عن ابن عباس ، ولم ينكر عليهما ذلك .

(١) نقل القرافى فى شرحه للمحصل كثيرا مما أورده التبريزى فى هذه المسألة فى التنقيح . وتوقف هنا ثم قال : وقد تركت مباحث خشية السأمة والملال ، وقد نقلت ما فيه فائدة جلية . هـ .

وقد نقل — أيضا — بعض كلام أهل الأصول فى هذه المسألة . فيمكنك مراجعة ذلك فى نفائسه (٢/٨٦ — أ — ٨٧ — ب) .

ويراجع أصول السرخسى لمعرفة الحجج التى ساقها لمن يقول بجواز تخصيص العلة (٢/٢٠٨ — ٢١٠) ، وكشف الأسرار (٤/٣٣ — ٣٦) ، والمعتد (٢/٨٣١ — ٨٣٤) .

(٢) لم أظفر بنسبة هذا الأثر لابن مسعود ، ولا لابن عباس .

والجواب :

عن الأول : هو أنا نقول : جهة دلالة العام كونه موضوعا له ، وهذا لا ينتفى بدخول التخصيص ، وتخلف الحكم عن العلة يقدر في كونها علة ، وهي جهة وجوب العمل بها .

وعن الثاني : أنا لا ننكر جواز ترك العمل بالدليل المعارض ، ولكن الشأن في اثبات كونه دليلا ، وهو الجواب عن الثالث فان النظر في أن هل هذا علة وقد تخلف الحكم عنها لمعارض ، كما في بعض العلى والأمارات ؟ أو ليس هو بعملة ؟ والانتفاء بقاء على العدم ، مع أن الثاني أرجح .

ومن الرابع : نجيب من وجهين :

أحدهما - منع أن النقص انما يدل على فساد العلة بجهة المعارضة ، فان الاطراد شرط العلة قطعا أو ظاهرا ، وقد بان بالنقص فواته ولأن شهادة القرآن اذا عارضها قدح التخلف صار كمناسب لأصل له .

الثاني - سلم ذلك ، ولكن الترجيح لدلالة النقص اجمالا

وتفصيلا .

أما الاجمال فمن وجهين :

أحدهما - هو أن بتقدير رجحان المعارض يستقدير التساوى يندفع حكم الدليل ، ووجود أحد الاحتمالين ^(*) أظهر من وجود احتمال (١٢٢-١) .

هنا .

الثاني - هو أن من ضرورة رجحان دلالة العلة على ثبوت الحكم

رجحان دلالة انتفاء الحكم على انتفاء العلة ، والا لم يكن تقدير ثبوت الحكم

عد وجود العلة بأولى من تقدير انتفائه .

وأما التفصيل : — فما سبق .

وقولهم : ان جهة الانتفاء متعددة .

قلنا : لكن كلها على خلاف الدليل ، والمتعين الموافق للدليل
أظهر من المتعدد المخالف للدليل ، ولهذا كان ظن بقاء الغائب أرجح ،
وان تعددت أسباب الموت .

قولهم : فيه اعتبار مناسبتين وشهادة قرآنيين .

— اما يستقيم أن لو وجد المناسب الآخر ، والكلام فيه ، والأصل
مدد .

فلئن قالوا : وجب تقديره ، لأنه على هذا التقدير أكثر فائدة
وأقرب الى موافقة الدليل .

قلنا : هذا ترجيح بالتمنى ، كتغليب الظن : بأن ما وقع فى
سطحه عند سماع صدمة ، بذرة لاصخرة ، لأنها أكثر ارتفاعاً ، ولا يخفى
أن ذلك وسوسة .

وكثيراً ما يستعمل الفقهاء أمثال ذلك ، وهو ضعيف ، لأن الترجيح
يجب أن يكون بقوة السبب الموجود ، وقوة اقتضائه للحكم ، فانه الدافع
لحكم السبب الآخر ، وأما الحكم والفوائد فهى من توابع الوجود فكيف ، يثبت
المتبوع ! .

فلئن قالوا : تنزيل تصرف الشارع على ما هو أبلغ فى الحكمة وأظهر
فى الفائدة أولى ، كما فى تصرفات العقلاء ، ولأن الفوائد الحاصلة من
الحكم هى الحاملة على الوجود به ، فاذا كانت أكثر ، كانت أسمى .

فالجواب : هو أن الكلام في أن هذا هل هو تصرف من الشارع بالنفي أو هو بقاء على ما كان ؟ •

وأما الترجيح بقوة الداعي ، فيرجع إلى ما ذكرناه من قوة اقتضاء السبب عند قيام الحاجة ، فإذا قطعنا النظر عن السبب واقتضائه ، فهو وسوسة طمع ، كمن سمع حركة العاقل وراء حجاب ، فتوهم أنه يهين^(١) عكسه ، لأنه انفع من أن يعانى حكة^(٢) ، وهذا هو المردود •

وأما مذهب الصحابة — رضوان الله عليهم — فهو حجتنا على منكرى التخصيص ، ولا شفاء لكم فيه ، فانه يدل على جواز التخلف لمعارض^(*) في (١٢٢ — ب) الجملة ، ولا يدل على وجوب حمل التخلف عليه أبدا •

وإذا ثبت صحة ورد النقض ، وافتقار المعلن إلى الجواب ، فاعلم أن له في الجواب طريقتين :

أحدهما — الدفع •

والآخر — الاعتذار •

أما الدفع فله طريقتان :

أحدهما — منع وجود العلة في صورة التخلف بتعامها • ثم القيد

الممنوع قد يكون مصرحا به ، وقد يكون مضمنا في عبارته ، كقوله في البيع : "أنه عقد معاوضة" ، أى : قصد به المعاوضة ، ليخرج عليه النكاح ، وإن كان

(١) العكة (بضم العين) : أصفر من القربة للسمن ، قال ابن الأثير :

هو وعاء من جلود مستدير ، يختص بالسمن والعسل ، وبالسمن أخص

راجع لسان العرب (٤٦٩/١٠) •

(٢) الحكة (بكسر الحاء) : الجرب •

لسان العرب (٤١٣/١٠) •

(١) معاوضة • وقد يكون غاية يعمله بكلامه المحتمل لقوله : عوض مجهول، أى :
فقد فيه طريق العلم بمقدار ماليته عرفا ، ليخرج عليه شراء القروي المرئى •

الثانى — مع تخلف الحكم مهما كان على وفق مذهب • وان لم يكن
على وفق مذهب خصمه ، فانه محجوج به فيه — أيضا — ، ثم مهما صح الطع
ن فى الوصف أو الحكم ، فالاصطلاح على عدم تمكين المعترض من اقامة الدليل
عليه ، لثلا يؤدى الى تطويل فى غير محل النظر أولا^(٢) •

فلو قال المعترض : " ما دللت به على الوصف فى الفرع موجود فى
صورة التخلف " •

— فهذا — بعد التسليم — نقض لدليل العلة ، لا لنفس العلة ،
فهو انتقال ، ثم هو نقض على مذهب المعلل ، فان الخصم يدعى وجود
الوصف ، فيكفيه أدنى عذر •

(١) كذا فى الأصل ، وهو تحريف ظاهر ، والصحيح (كناية) ، وذلك
لأننا نقول : " عوض مجهول " ، وهو كناية عن ما لم يتقدر فيه
المالية عرفا • كبيع الغائب مثلا ، فانه غر •

أما شراء القروي الشئ المرئى ، مع أنه قد لا يعرف حقيقة
سعره — فلا يعتبر ذلك غرا ، ولا يكون خارقا لعلة الأصل ، لأنه
ليس غرا فى العرف المرئى •

(٢) راجع تفصيل هذه المسألة فى الاحكام للامدى (٣/ ١٥٤ — ١٥٥) ،
وجمع الجوامع " مع المطار " (٢/ ٣٤٥ — ٣٤٦) •

هل يجوز ضم وصف طردى الى العلة لدفع النقص ؟

من جوز التعليل به جوز • ومن منع وأنكر التخصيص لم يجوز • ومن

جوز التخصيص تردد فيه •

فقال قوم : يجوز لما فيه من ضبط الكلام ، والتنبيه على مجرى وجوب

• العمل بالعلّة

والأظهر : أنه لا يجوز ، لأن النقص يرد على ما وقع به التعليل ،

والطردی اذا كان خارجا عن التعلیل ، فالباقي مقوض ، واختلاف محل

النظر وصورة النقش في الوصف الطردى لا توجب اختصاص محل النقش

بمعارضي ، فلا فائدة اذا في ضم الطردى •

مايقع به الاحتراز، هل يجب ذكره عند ذكر الدليل (*) ؟ • لقولهم : (١٢٨-١)

"مقتضى الدليل كذا ، غير اننا خالفناه لكذا " ، "قتل محمد ممن ليس بأب " .

فمنهم من قال : يجب ، لأن التعريف يتوقف على المجموع .^٥

ومنهم من قال : لا يجب ، لأن الحكم لا يستند اليه .

والأمر فيه اصطلاحى .

حكم الدليل قد يكون مجملا ، وقد يكون مفصلا ، وكل واحد منهما
يشمل النفي والاثبات •

وبعنى بالمجمل : المطلق ، كقولنا : يجب القصاص بالثقل ،
ويصح بيع الغائب ، ويقتل المسلم بالذمي •

فالاثبات المجمل لا يناقضه النفي المفصل ، كنفى القصاص في بعض
صورة الثقل ، والفصل من النفي والاثبات لا يناقضه الفصل من الطرف
الآخر •

الرابع :

الحكم المقدر هل يرفع النفي ؟

مثاله : انتقاضي رق الأم ، في إيجاب رق الولد ، بولد المفرور ،
فانه مقدر الرق ، ولهذا ظهر أثره في إيجاب قيمته على الأب •^(١)

(١) هذا الحال ذكره الفزالي ، وهو أن المفرور بحرية جارية ، وقد
تزوجها على هذا الأساس ، ثم بان عكس ذلك ، وظهر أنها أمة ،
فالحكم : أن ولدها منه يكون حرا ، ومعلوم أن الابناء يتبعون الأم
في الحرية ، وهنا قد عدم رق الولد مع وجود رق الأم • ويرجع
المفرور بقيمة ابنه على من غره ، حيث ان النكاح مفسوخ ، والابن
— في الأصل — يكون عبدا تبعا لأمه ، ولكنه أصبح — الآن — حرا ،
فيلزم من يفديه من سيد أمه •

راجع تفصيل هذه المسألة في المفنى (٦٥/٧) وما بعدها ،
والمستصفى (٣٣٩/٢) ، شفاء الغليل ص (٤٨٦) •

وحاصله يرجع الى : أن الانتفاء اندفاع بحكم المعارض ، لا امتناع
لا امتناع السبب ، ولا شك أنه جواب سديد .

الفرع الخامس :

الكسر في صورة النقص (هل هو لازم) ؟ الا أنه على المعنى لا على
الوصف ، كنقص تعليل الرخص بالسفر - من حيث أنه مشقة - بمشقة
المريض والحمال .

والصحيح : أنه غير لازم ، فإن العلة هي الوصف ، لا ذلك المعنى ،
ولو علل بذلك المعنى ، أو جعلناه علة لعلية الوصف ، فهو بخصوص ذلك
المعنى المضبوط بالوصف قدرا وجنسا ، فكيف ينقض بغيره ! ، وإنما يطلق
عد ذكر رابطة التعليل لاستقلال الجنس بأفادة أصل المناسبة ^(١) .

(١) الكسر في صورة النقص ، أو الكسر ، أو النقص المكسور . ثلاثة
مصطلحات بمعنى واحد - بالنظر الى صنيع بعض أهل الأصول
منهم الامام - وهو بيان عدم تأثير الجزئين في العلة المركبة ، والغاء
أحدهما .

أما المعنى الذي ساقه التبريزي هنا ، فقد عبر عنه الآمدي
بالكسر فقط . وقال فيه : هو تخلف الحكم المعلل عن معنى العلة ،
وهو الحكمة المقصودة من الحكم . أ . ه .

فتلخص : أن هناك " الكسر " ويقصد به النقص المكسور أو
الكسر في صورة النقص ، وهو عبر الامام والبيهضاوى وصاحب جمع
الجوامع .

وهناك " النقص المكسور " وعبر به الآمدي عن معنى الكسر في
اصطلاح من تقدم .

وأما التبريزي فقد انفرد باستخدام " الكسر في صورة النقص "
وعبر عنه بما شاهد في كتابه .

وأما الاعتذار ، فله ثلاثة طرق :

— التنبيه على استقلاله بالإيمان عند من يراه أقوى من دلالة النقص .

— وإظهار مستند المخالفة في محل التخلف .

— وبيان استثنائه عن قاعدة الأصل .

الثاني من مفسدات التعليل : " عدم التأثير " :

وأما عدم التأثير : " فهو لبيان استغناء حكم الأصل عن ذلك الوصف

ببيان ثبوته مع فرض انتفائه ^(١) " كتقرير بطلان بيع الطير في الهواء — مع

جريان الرؤية ، فيتبين أن عدم الرؤية عديم التأثير في هذا الحكم ، لظهور (١٢٨-ب)

استقلال غيرها به في الأصل المقيس عليه ، وبه يخالف العكس ، فإنه

وان دل على استقلال غيره ، لكن لا في المقيس عليه ، فيبقى الاستشهاد به

الثالث من مفسدات التعليل : " العكس " ^(٢) :

وأما العكس فإنه يلزم عند اتحاد العلة .

وقد أجمعوا على جواز تعددها في الشرع ، وأما في العقل ، فقد

انكره معظمهم ، ومنهم من جوز ، واختاره المصنف .

(=) راجع هذه المسألة في الأحكام للآمدى (٣/٣٩٠ - ٤٢) ، نهاية

السؤل (٣/٩١) ، جمع الجوامع " مع العطار " (٢/٣٤٨ - ٣٥٠) .

(١) في المحصول : عدم التأثير : عبارة عما اذا كان الحكم يبقى بدون

ما فرض علة له . راجع (٢-٢/٣٥٥) .

(٢) ذكر الامام تعريف العكس في الكلام عن " عدم التأثير " ، فقال :

" أن يحصل مثل ذلك الحكم في صورة أخرى ، لعلة تخالف العلة

الأولى " المحصول (٢-٢/٣٥٥) . =

واستدل عليه : بأن الاختلاف حكم واحد قائم بالمختلفين ، وهو
معلل بماهيتها ، فالحكم متحد ، والعلة متعددة ^(١) .

ويتجه أن يقال : ليس هذا من قبيل العلل والمعلولات ، فإن معنى
الاختلاف : اشتغال أحدهما على ما لم يشتمل عليه الآخر من أحد
الجانبين ، أو من كلي الجانبين ، وهو جزء الجملة ، فلو جعلنا الماهية
علة للاختلاف ، للزم أن يكون الشيء علة لجزء ماهية نفسه .

ويدل عليه : أن الاختلاف لو كان معنى زائدا على ماهيتهما ،
لكان قائما بنفسه ، أو بهما ، أو بأحدهما ، أو بثالث .

والأول باطل ، فإن المعنى لا يقوم بنفسه ، وكذا الرابع ، فإن
اختلافهما باختلاف قائم بغيرهما ، ليس بأولى من اختلاف غيرهما به .

ومحال أن يقوم بأحدهما ، فإن الاختلاف يعمهما ، ومحال أن
يخالف الشيء غيره باختلاف قائم بغيره ، ولأنه ليس تقدير قيام الاختلاف
بأحدهما بأولى من تقدير قيامه بالآخر .

ومحال أن يقوم بهما ، لأنه إما أن يقوم بهما باختلاف واحد ، وفيه
قيام معنى واحد بمحلين ، أو اختلافان ، وعند ذلك ، إما أن يكونا
مختلفين أو متماثلين .

فإن كانا مختلفين تسلسل .

(=) وراجع الاحكام للآمدى (٤٣/٣ — ٤٤) ، والمستصفي (٣٤٢/٢) —

(٣٤٥) ، وجمع الجوامع " مع العطار " (٣٤٨/٢ — ٣٥٠) .

(١) المحصول (٢ — ٣٥٦/٢) .

ثم اما أن يعلل كل اختلاف بالماهية التي قام بها ، أو كلاهما بكل واحد من الماهيتين ، أو بمجموعهما .

والأول : تعليل لحكمين مختلفين بعملتين .

والثاني : اجتماع لمؤثرين على كل واحد من الأثرين .

والثالث : قيام لجزء العلة ، لا بمحل قيام الحكم .

وان كانا متماثلين ، كان التماثل — أيضا — أمرا زائدا ، وتسلسل

ثم ان علل كل واحد بماهية لزم تحققه ، مع تقدير عدم الخلاف للآخر ،

وهو محال ، فان الاختلاف أمرا اضافي ، لا يعقل مع فرض انتفاء المضاف

اليه ، وان علل بهما فقد علل بما لم يقم بمحل قيامه ، وهو — أيضا — (١٢٩-أ) محال .

ثم ما ذكره يبطل بالعام والخاص ، فانهما مختلفان ، وما هيئة

أحدهما جزء ماهية الآخر ، فلو كانت الماهية علة الاختلاف ، لكان الخاص

يخالف نفسه ، لاشتماله على ماهية العام .

الرابع من مفسدات التعليل : " القلب " :

وأما القلب : فهو عبارة عن تعليق ضد الحكم بالوصف المنوط به .

(١) في المحصول (نقيض الحكم) وخالفه التبريزي — كما يظهر — فقال

(ضد الحكم) وعبارة البيضاوي (خلاف الحكم) وأقره على ذلك

شارحه الاسنوي ، وخطأ الامام ، وقال : " الحكم الذي يثبت

القالب يشترط أن يكون مغايرا لا نقيضا له " .

ومن الملاحظ . أن لفظ الضد — الذي استعمله التبريزي قام

مقام ما استعمله البيضاوي ، فان ضد الشيء مخالف له على كل حال

فلا يشترط أن يكون نقيضا له حتى يكون مخالفا . =

والنظر في شرطه وحكمه وأقسامه :

أما شرطه : فهو أن ترده الى أصل المعلل ، لأنه ان لم يمكن
الرد اليه ، كان أصل المعلل نقضا عليه ، وان أمكن فهو أولى ، لاستغنائه
عن اثبات الوصف فيه .^(١)

وقيل : لا يشترط ذلك ، فان وجه القدح في القلب نفى أثر
الاختصاص بالحكم المنوط به ، حيث أمكن تعليق غيره عليه ، والعلة
لا بد أن يكون لها اختصاص بالحكم ، وهذا لا يتوقف على اتحاد الأصل .

وأما حكمه : فحكم سائر المعارضات ، الا أنه يمتنع فيه الزيادة
والنقصان ، تميزا له عن الجنس ، فيرد عليه منع الحكم في الأصل ،
والنقض ، وعدم التأثير ، والقلب ، فيقلب القلب ، كما يقلب قلب الحنفى ،
حيث نقول في الاعتكاف : " لبث فلا يعتبر الصوم في كونه قربة كالوقوف"
فيقول : " لبث فلا يكون على تجرده قربة كالوقوف " فنقلب عليه هذا القلب

(=) وبإشارة أبي الحسين في المعتمد " ضد الحكم " فوافقه التبريزي في
ذلك ، راجع (٨١٩/٢) .

(١) قال الامام في بيان سبب الرد الى الأصل : وانما شرطنا اتحاد
الأصل ، لأنه لو رد الى أصل آخر لكان ذلك الأصل الآخر : اما
أن يكون حاصل في الأصل الأول ، أو لا يكون .
فان كان الأول : كان رده اليه أولى ، لأن المستدل لا يمكنه
منع وجود تلك العلة فيه ، ويمكنه منع وجودها في أصل آخر .

وان كان الثاني : كان أصل القياس الآخر نقضا على تلك العلة ،
لأن ذلك الوصف حاصل فيه ، مع عدم ذلك الحكم . أ . ه .

المحصول (٢-٢/٣٥٧) .

ونقول : " لبث فلا يعتبر في كونه قرينة عبادة مستقلة كالوقوف " ^(١) .

وأما أقسامه : فينقسم إلى ما يتضمن إثبات مذهب القلب ، وإلى ما يتضمن إبطال مذهب المعلل ، أما صريحاً أو الزاماً .

أما الصريح : فكما لو قال الحنفى ^(٢) : " ركن من أركان الوضوء " ، فلا يكتفى فيه بما ينطلق عليه الاسم ، كما في سائر الأعضاء " . فيقلب عليه الشافعى فيقول : " ركن من أركان الوضوء " ، فلا يتقدر بالربع ، كسائر الأعضاء " .

وأما الإلزام : فكما لو قال : " عقد معاوضة ، فيعقد مع الجهل بالمعوض ، كالنكاح " فنقول : " عقد معاوضة ، فلا يثبت فيه خيار الرؤية كالنكاح " .

ومن هذا القبيل ، قلب قولهم : " مكلف مالك للطلاق " ^(٣) فوجب أن ينفذ طلاقه ، كالمختار " وكذلك قولهم : " خارج نجس " ^(٤) فوجب أن ينقض

(١) كذا في الأصل ، والذي يظهر لي أن هناك نقص ، ويمكن أن تكون العبارة هكذا " لبث " ، فلا يعتبر في كونه قرينة اقتران عبادة مستقلة به ، كالوقوف .

ولم يذكر إلا ما هذا المثال للاستشهاد به في قلب القلب ، وإنما ذكره كحال للقلب ، في إثبات المذهب . راجع المحصول (٢-٢/٣٦٢) .

ومن الملاحظ أن التبريزي لما ذكر هذا القسم — إثبات مذهب

القلب — لم يذكر له خلا ، وكأبه اعتمد على ما ذكره من قبل .

(٢) في المحصول (قول الحنفى في المسح) .

(٣) أى : مكلف مالك للطلاق ، مكره عليه .

(٤) خارج نجس : من غير السبيلين .

(*) الطهر : كالأخارج من المخرج المعتاد " فنقلب عليهم فنقول : " فوجب أن (١٢٩-ب) يسوى بين قليله وكثيره ، كما فى الأصل " ويخص هذا النوع بقلب التسوية (١) وكأن حاصله : يرجع الى الزام الوفاء بتعام الحكم ان كان هو المناط كما زعم ، لأن حكم علة الأصل هو الاعتقاد بوصف اللزوم ، لا بمجرد الاعتقاد ، وحكم الخارج فى الأصل الانتقاض بمطلقه ، لا الانتقاض بالكثير .

الخامس من مفسدات التعليل " القول بالموجب " :

وأما القول بالموجب ، فهو فى المنقول خلاف ما هو فى المعقول ، فانه فى المنقول : " عبارة عن تحقيق وجه دلالة والاعتراف به " ، كما يقال فى حديث خيار المجلس : المراد به خيار القبول ، بدليل كذا وكذا ، وأما أقول به (١) .

(١) عرف الأسوى قلب التسوية فقال : أن يكون فى الأصل حكام :

أحدهما - متنف عن الفرع بالاتفاق بينهما .

والآخر - مختلف فيه .

فاذا أراد المستدل اثبات المختلف فيه بالقياس على الأصل ، فيقول

المعتزى : " تجب التسوية بين الحكمين فى الفرع بالقياس على

الأصل " ويلزم من وجوب التسوية بينهما فى الفرع انتفاء مذهبه . أ . هـ

راجع نهاية السؤل (٩٦/٣) ، والاحكام للآمدى (١٦٨/٣) .

(٢) التقسيم الذى ذكره التبريزى لم يتعرض له الامام ، وانما اقتصر على

بيان القول بالموجب فى المعقول فقط .

وقد ذكر هذا التقسيم البيضاوى ، وأشار الأسوى الى ترك

الامام له ، ولكنه غدره فقال : انما يتكلم هنا عن مبطلات العلة ،

فلم يذكر ذلك الا فى حيز المعقول .

راجع نهاية السؤل (٩٨/٣) ، والاحكام للآمدى (١٧٠/٣) .

وابن الحاجب (٢٧٩/٢) ، تنقيح الفصول للقراش ص (٤٠٢) ، وفى

نفاثه نقل كل كلام التبريزى ثم اعقبه ببيان بعض عباراته فراجع

(٩٥/٣ - ب) .

وأما في المعقول : " فهو عبارة عن تسليم عين ما رتبته المعلل على وصف طئه ، حقا كان أو باطلا ، مع استبقاء الخلاف في المسألة " كما اذا قال الشافعي : " مسلم ، فلا يلزمه القصاص بقتل الذي " ، فيقول الحنفى : " أقول به ، عدى لا يقتل بقتله ، فلم لا يقتل اذا قتله ^(١) " . فلو قال بدل قوله " مسلم " : " مكلف ، أو قاتل أو حارط ^(٢) " كان الواجب تسليم عين الحكم المرتب ، لا ما يقتضيه الوصف .

ومشأ وروده :

- الحيد في نصب الدليل عن محل الخلاف ،
- أو بأن يقيد الحكم ، كما ذكرناه .
- أو يعدل الى المأخذ ، فيقول : " القتل بالثقل لا يمنع وجوب القصاص ، أو الدين لا يمنع وجوب الزكاة " .
- أو يطلق في مقام التقييد ، وكان مذهب الخصم مقيدا بقيد آخر ، كما لو قال الحنفى في الخيل : " حيوان يسابق عليه ، فيجب فيه الزكاة " فيقول الشافعي : " أقول به " ، اذ يجب عنده فيه زكاة التجارة .

(١) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي عن التنقيح ما نصه (لا يقتل بقتله ،

فلم لا يقتل اذا قتله بنقض العهد) نفائس القرافي (٩٥ / ٣ - ب) .

ومن الملاحظ : أن المعنى لا يتم الا بهذه الزيادة .

(٢) هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل ، والظاهر أنها (حارط) بالحاء

المعجمة ، ومعناها " متعد " ، ولذلك يقال للرجل اذا أذن لعبد

في ايذاء قوم : قد خرط عليهم عبده .

راجع لسان العرب (٢٨٥ / ٧) .

وقد يهمل عن القول بالموجب : " بأن الدليل غير منصوب في محل الخلاف ، فان الخلاف في كذا ، لأنه هو جهة المواخذة ، لا تمكن خلل من الدليل " لكنه اذا ورد كان انقطاعا .

ولا يجدي به بيان لزوم المتنازع فيه من تسليم ما رتبته ، فان مواخذة الحيد لا تندفع به على ما لا يخفى ، ويلتزم به عدم ذكر تمام الدليل في مقام مطالبته به ، لتبين أن ما ذكره أولا إحدى مقدمات دليل الحكم المطلوب ، (*) (١٣٠-أ) بل ينبغي أن يفسر كلامه بما يتضمن دعوى محل النزاع ، فيقول : أعني به أن الزكاة لا تمتنع عند ركوب الدين ، والقصاص لا يمتنع عند كون القتل بالثقل ، وبالزكاة ، المذكور بالألف واللام : المعهود .

ثم اعلم : أنه مهما كان السؤال ابتداءً عن هذه الأمور ، امتنع إيراد القول بالموجب ، وكان تسليمًا للحكم المطلوب .

السادس من مفسدات التعليل " الفرق " :

أما الفرق ، فحقيقته : " ابداء وصف في الأصل ضما إلى المذكور واستقلالاً بالتعليل " (٢) كما نقول في تعليل الربا بالطعم في المطعومات : هو

(١) كذا في الأصل ، ويظهر لي أن المعنى يكون أوضح اذا كانت العبارة (ويلزم من ذلك عدم ذكر تمام ... الخ) والمعنى بها : " أن ما ذكره المستدل أولا قد تبين — بعد القول بالموجب — أنه لم يكن كل الدليل ، بل بعضه ، وقد كان مفروضا أن يذكره كله في مقام مطالبته به " والله أعلم .

(٢) ذكر التبريزي — هنا — نوعا واحدا من الفرق ، وهو أن يكون تعيين أصل القياس علة لحكمه ، فيشارك الفرع مع الأصل في معنى مشترك ولكن يكون فرقا بينهما هو الخصوصية التي في الأصل . =

معارض بكونه مقدرا ، أو بكونه مكيلا ، وفي تحليل الزكاة بحاجة الفقير : هو معارض بملك النصاب ، أو بكونه بالغا •

وقد قال قوم : هو مقبول من الوجه الأول دون الثاني ، فان تحليل الحكم بعلمتين مستقلتين جائز •

فلنبين هذه المسألة فنقول : أما بعلمتين منصوصتين فهو جائز • وأما بمستبطنتين فممتنع •

بيان الأول : هو أن الردة والزنا وقتل النفس بغير حق ، كل واحد منهما علة مستقلة باباحة الدم ، بدليل الانفراد ، وقوله عليه السلام : " لا يحل دم امرئ مسلم الا بأحدى امور ثلاث : كفر بعد ايمان ، وزنى بعد احسان ، وقتل نفس بغير حق " ^(١) فاذا اجتمعت لم يكن بد من الحل ،

(=) والنوع الثاني — من انواع الفرق — أن يجعل تعيين الفرع — أى خصوصيته مانعا من ثبوت حكم الأصل — •

ولم يتعرض الامام الى تفصيل معنى الفرق ، ولكن اتجه الى بيان جواز التحليل بعلمتين منصوصتين ، لأننا اذا قلنا بجواز ذلك لم يقبل سؤال الفرق ، لاحتمال وجود الحكم فى الفرع بعلة واحدة ، مع ملاحظة أن الحكم فى الأصل ثبت بمجموع العلتين ، أما اذا معنا ذلك ، فيكون سؤال الفرق مقبولا •

يمكن معرفة تفصيل هذه المسألة فى نهاية السؤل (٣/ ١٠٠ —

(١٠١) تنقيح الفصول للقرا فى ص (٤٠١) ، الاحكام للآمـسدى (٣/ ١٦٤) •

(١) لفظ البخارى : " لا يحل دم امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، المارق من الدين ، التارك للجماعة " وكذلك فى مسلم • راجع البخارى " مع السدى " (٤/ ١٨٨) =

ويجب اضافته الى الكل ، اذ ليس البعض أولى من البعض .

فان قيل : لانسلم اتحاد الحكم ، فان الحل المستفاد من الردة
يفايير الحل المستفاد من الزنا والقتل ، ولهذا يفاييره في الخصائص
والثمرات ، من كيفية الاستيفاء ، ونفوذ العفو ، والاعتياض ، والشـرط
بالتوبة والهـرب وعدمها .

سلمنا اتحاد الحكم ، ولكنه يضاف الى السابق ، وما بعده لاغ ،
لاستحالة اجتماع العثلين واثبات الثابت .

سلمنا اعتبار الكل ، لكن بمجموعهما ، كاجزاء العلة الواحدة ، فان
شرط الاستقلال الانفراد ، وقد فقد .

ثم نعارض ما ذكرتموه بأوجه :

الأول - هو أنه اما أن يضاف الحكم كلا الى كل واحد ، وفيه -
تحصيل الحاصل ، أو الى بعض كل واحد ، وهو تعليل بغير تلك العلة ، (١٣٠ - ب)
ثم لا تعدد في العلة اذا ، أو يضاف الى كل واحدة بعض الحكم ، وفيه -
تجزئة الحكم وتخلف الحكم عن العلل كلها ، مع أنه تعليل بعلة واحدة .

الثاني - هو أن العلة ما يناسب الحكم ، وهي جهة الاقتضاء ، فاذا
اشتـركت فيها أمور ، فقد اشتركت في جهة السببية ، فيكون القدر المشترك هو
العلة .

(=) ومسلم " مع النووي " (١٦٤ / ١١) ، وأبو داود (١٢٦ / ٤) وسنن
الدارمي (٢١٨ / ٢) .

وفي النسائي بقريب من لفظ الكتاب : " رجل كفر بعد اسلامه ،
أو زنى بعد احصائه ، أو قتل نفسا بغير نفس " راجع النسائي
(٩٢ / ٧) ، وأحمد (٦٣ / ١) وغيرهما .

الثالث — هو أن معنى التعليل بالشئ : أنه لولاه لما ثبت ، ولا يمكن أن يقال : لولا المجموع لما ثبت ، — اعنى : الحكم — •

والجواب :

عن الأول : هو أن الحكم المذكور هو الحل ، وهو من حيث هو حل ورفع للحرج عن الفعل حكم واحد ، وهو المعمل بالاسباب المختلفة بمقتضى النص ، وما وراء ذلك أحكام آخر لا يكر اختلاف أسبابها •

ومن الثانى : بأن الكلام موقوف فيما اذا وجدت دفعه •

ومن الثالث : بأنه ابطال لاستقلال كل واحدة منها ، والا فإيراد إشارة الى عدم الغير ، وقد تقر بأن عدم لا يدخل فى التعليل •

وأما المعارضات :

فالأولى ، منقوضه بأقل جزء تتعلق به الرؤية ، فالمدرك بكل من كله أو بعضه ، أو ببعض كل من بعضه ، والكل باطل الا الأول •

ومن الثانية : بأن الحكم الواحد يفى بحكم مختلفة فى ضمن أسباب مختلفة ، فلا تتحد جهة الاقتضاء بينها ، كالمعتق يفى بحكمة الظهار والوقاع فى رمضان ، والقتل واليمين •

وقولهم : معنى التعليل أنه لولاه لما ثبت •

قلنا : بشرط أن لا يخلفه ما يستقل به •

ثم معظم ما تخيلوه من القوادح لا يتجه فى من شرب من لبن أخت
إنسان وزوجة أخيه وبناته ، فإنه يحرم عليه لأنه خاله وعمه وجدته ، وفى
اجتماع نواقض الوضوء •

.....

وأما بيان الثاني — وهو امتناع التعليل بالمستبطنين — فمن ثلاثة أوجه ^(١) :

أحدهما — هو أن وجه شهادة قرآن الحكم للوصف المناسب افتقاره
إلى مستند ، فإذا قدر اقتراحه بما يستقل به ، أستغنى به عن غيره ،
فتقطع الشهادة ^(*) .
(١٣١-أ)

الثاني — هو أنه كما يحتمل أن يكون كل واحد منهما علة مستقلة ،
يحتمل أن تكون العلة أحدهما ، أو كلاهما ، ولعل هذا هو الأظهر ، تسوية
بينهما في الاعتبار ، وأن لا بد من علة واحدة ، فلا بد للاحتفال الأول من
دليل .

الثالث — هو أننا نعلم بالضرورة من حال كل عاقل انخراط ظنه —
المستفاد من صلاحية الوصف وقرآن الحكم — بظهور صالح آخر في مجاري
تصرفات العقلاء ، وهذا أمر يجده كل عاقل من نفسه ، ومستنده ما سبق .
وإذا ثبت امتناع التعليل بالمستبطنين ، وجب قبول الفرق مطلقا ،
مهما كان صالحا للاعتبار ، وليس من شرطه المساواة في الصلاحية ، حتى
لا يحارض مناسب الا بمناسب ، بل لو كان يشبه قبل في الضم ، فإن
المعهود من الشارع تقييد اعتبار المناسبات بالأشياء في كثير من المواضع ،
كتعيين اعتبار السرقة بجزء العسل ، والاستبراء بمظنة الاستحلال ، وأمثال
ذلك .

ثم الجواب : تارة بمنع الصلاحية ، وتارة باثبات استقلال ما اختاره ،
أما بإيماء ، أو شهادة أصل آخر خلى من مزاحمته ، فإن ظهر فيه مزاحم
آخر ، التحق بالأصل الأول في امتناع الاستشهاد به ، أو بإبداء التوجيه
في تعليقه .

(١) في الأصل " وجهين " ، وأصلحتها ، لذكر المؤلف ثلاثة أوجه .

وليس من الترجيح التعدية — على الصحيح — وليس على المعارض — في
الأصل — بيان انتفاء ما عارض به في الفرع ، فانه اذا صح اعتباره في الأصل ،
فعلى القائل بيان علة الأصل في الفرع ، ثم يكون منقطعا في مقام التعليل^(١) .

(١) راجع مبحث تعليل الحكم بعلمتين في المستقصى (٣٤٣/٢) ، تنقيح
الفصول ص (٤٠٥) ، والبرهان (٨١٩/٢) وما بعدها ، والمعتد
• (٧٩٩/٢)

ٖ: القول فى القوادح الموهمة ٖ:

وفيه مسائل :

الأولى :

يجوز التعليل بمحل الحكم ، كتعليل تحريم الربا فى البر بكونه —
برا ، لأنه قد يتضمن محل الحكم حكمة هو قالبها يقتضى الورد به على
وفقه .

ويشهد له : أن العلم شريف لكونه علما ، وكذلك كل حالة شرعية أو
حقيقية ثابتة للشئ من حيث هو هو ، كالتحيز للجور ، ووجوب الفناء للمرض
وافتيقاره الى المحل ، فاما نعى بالتعليل : حسن القول بأنه ثبت له .

فان قيل : هذا باطل من وجهين :

احدهما — هو أن مفهوم العملية غير مفهوم القابلية ، فالبها يتمايزان (١٣١—ب)

فى المعقول ، فالمفهوم انما أن يدخل فى ماهية أمر ، أو لا يدخل ، أو
يدخل أحدهما دون الآخر ، ومحال أن تدخل أو أحدهما ، فان العملية
والقابلية نسبة بين الماهية وغيرها ، فيستحيل أن يدخل فى نفس الماهية ،
ثم لو دخلتا لكنت الماهية مركبة ، وكان ملحق العملية غير ملحق القابلية ،
فلا يكون الشئ الواحد علة وقابلا ، وان كانا خارجين ، كانا لاحقين .
واللاحق يحتاج الى علة ، فالعلة هى الذات أو غيرها ، فقد عاد التقسيم .

الثانى — هو أن نسبة العملية نسبة الوجوب ، ونسبة القابلية نسبة

الامكان ، فلو تعلل الحكم بمحل لا تحدث النسبة بالامكان والوجوب معا .
وهو محال .

والجواب : لانزاع في تفاير المفهومين ، لكن لم لا يثبت المفهوم
لشئ واحد بالاضافة الى حكم (١) .

قولهم : لأنهما لا يدخلان في ماهية شئ ، لأنهما نسبتان بين
الماهية وغيرها .

قلنا : مسلم ، ولكن لم لا يجوز أن يكونا حالتين وحكمين لماهية
واحدة ؟

قولهم : لأن عدد ذلك يكونا ^(١) لاحقين ، واللاحق يحتاج الى علة .

قلنا : مسلم ، وعلته نفس الذات ، لأنه لو افتقر كل لاحق الى
علة لاحقة لتسلسل الى ما لا يتناهى ، فالصفات التابعة للحدث كلها لواحق
مستحقة للذات بنفس الماهية الموجودة ، ثم ليس هذا اشكالا على اجتماع
العلية والقابلية لشئ واحد ، بل هو اشكال على نفس ثبوت العلية لشئ هو
باطل بالاجماع .

ومن الثاني نقول : ان كان الحكم وضعيا ، فقد عرضت له الوضعية
بعد القابلية ، وتبدل الامكان بالوجوب ، وان كان عقليا ، فلا امكان مع
تحقق الذات ، فان شرط الامكان عدم فرض العلة ، فاذا كانت العلية حالة
للذات ، لم يمكن فرض عدمها ، فيقلب الامكان وجوبا ، لملازمة العلية ،
كالتحيز للجوهر ^(٢) .

(١) كذا في الأصل ، والظاهر " يكونان " .

(٢) حصر الامام التعليل بالمحل فيما اذا كانت العلة قاصرة ، وعلى ذلك
سار الآمدى .

فتحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال :

الأول — يجوز التعليل بالمحل مطلقا ، قال الآسنوى : ان

هذا مقتضى كلام البيضاوى .

السؤال الثانية :

يجوز التعليل بالحكمة ، لأنها هي المقصودة بالحكم ، فإذا ظنيها
 ورود الحكم لا لحكمة ^(١) ، وظنيها وجودها في الفرع ، فلو لم يثبت الحكم لكان
 اهمالا للحكمة بعد ثبوت كونها مقصودة ، ولو جاز ذلك لجاز مع ضبطها
 بوصف ، ولأن الحكم عند ذلك يكون مظهرًا بالقياس ، فيجب اتباعه عملاً
 بدليل القياس ، كيف وفي ترك العمل اهمال لما عرف كونه مقصوداً في
 نفسه يقيناً ، رعاية لما احتمل كونه مقصوداً لغيره ! ، وهو ممتنع .

فان قيل : لا نسلم تصور حصول ظن اضافة الحكم الى الحكمة • وبماه
من أوجه :

الأول - هو أنه إما أن يضاف إلى جنسها أو إلى عينها ، والأول مقووس بكل ما يشاركه فيه ، والعين لا سبيل إلى معرفتها ، لأن مقادير الحكم ومراتبها لا تنضبط ولا تشاهد ، وما لا يحيط به العلم يستحيل أن يضاف إليه الحكم .

(=) الثاني - الصع مطلقا .

الثالث - التفسير الذي سار عليه الأمدى والامام .

قلت : والرأى الأول الذى يقول بالجواز مطلقا بعيد ويظهر
أن الثالث هو الأولى بالاعتبار .

راجع المحصول (٢-٢ / ٣٨٣) ، ونهاية السول (١٠٤ / ٣) ،

والاحكام للآمدی (۱۷/۳) ، وتنقيح الفصول للقرافي ص (۴۰۵) .

(١) كذا في الأصل ، ويبدو أن حرف النفي (لا) زائد ، فتكون العبارة :
(فإذا ظنينا ورود الحكم لحكمة ... الخ) .

الثانى — هو أنه لو أمكن اعتبار الحكمة ، لما اعتبر الوصف .

بيان الملازمة : هو أن المقصود الأصل هو الحكمة ، فان الشرائع
مصالح لا محالة ، وقوى عددا تفضلا ، ووجوبا عند المعتزلة ، وفى اعتبار
الوصف احتمال^(١) ، إهمال الحكمة ، وثبوت الحكم بلا حكمة ، فلو ثبت الامكان ،
لا نفت الحاجة المعارضة^(٢) ، فلم يجز مخالفة الدليل .

الثالث — هو أنه لو أمكن التعليل بها لوجب طلبها ، ضرورة التعبد
بالقياس ، ووجوب ما لا يتم الواجب إلا به ، وفى إيجاب طلبها الزام حرج
ينافيه نص القرآن .

الرابع — هو أن استقرأنا موارد الشرع ، فرأينا الأحكام معلومة
بالأوصاف والضوابط ، دون نفس الحكم ، كالبيع والهبة والجاراة والرهـن
والساقاة والجعالة والطلاق والعتاق والرجعة والنكاح والظهار واللعـان
والإيلاء والشهادات والإيمان ، وغيرها من الأحكام ، حتى لا يلتفت إلى
ظهورها عند انتفاء المظنة ، ولا إلى عدمها عند تحقق المظنة ، كما فى
مضان الرخص ومراد العدد .

سلمنا تصور ظن الإضافة إليها ، لكن لا يمكن اعتبارها لوجهين :
أحدهما — هو أن الدليل ينفى جواز العمل بالقياس المظنون ،
(ولكن) ترك العمل به فى مواقع الاجماع ، فيبقى فيما عداها على حكم^(*) (٢)
الدليل .

(١) كذا فى الأصل ، ويظهر أن هناك حرف عطف محذوف فتكون العبارة

(وفى اعتبار الوصف واحتماله . الخ) .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعلها " الحاجة المعارضة " .

الثانى — هو أن الحكمة تابعة للحكم ، فأنها تحصل بثبوته ، ويمتنع
تعليل الشئ بما يتأخر عن وجوده .

والجواب : هو أنا نقول : بيان تصور الاطلاع عليها هو أنها علة
عليه العلة ، فان لم يتصور الاطلاع عليها بطل تعليل العلية بها ، وان تصور
فليعملل بها الحكم ابتداء .

فان قيل : الاعتماد فى معرفة عينها على الضابط ، وبها يقع
التعليل، وان كفى فى معرفة المناسبة معرفة الجنس .

فنقول : اذا صح تصور معرفتها وامكان التعليل بها ، فكما عرفت فى
تلك الصورة بواسطة ذلك الوصف ، أمكن معرفتها فى صورة أخرى بواسطة
وصف آخر ، اما على القطع ، أو على الظاهر .

وأما جواز التعليل بالوصف مع امكان التعليل بالحكمة فستنده : اما
خصوص منوط بعينه ، أو تسهيل الأمر ، اقتناعا باحتمال الحكمة ، وسعيا فى
تحصيلها ما أمكن ، وهذا المعنى يناقضه اهمالها عند اليقين .

وأما لزوم الحرج فى طلبها فيقتضى الاكتفاء بالوصف الضابط لا اهمال
يقين الحكمة بعد الظفر بها .

وأما الاستقراء ، فلا نسلم استيفاءه ، فان الحكمة مدار كثير من
الأحكام ، كالتوسط فى الجلد بين المهلك وغير الرادع ، والتقصير فى ضمان
الوديعة ، والحرز فى باب السرقة .

قولهم : العمل بالقياس على خلاف الدليل .

قلنا : هب أنه كذلك ، فالجمع بالحكمة التى هى المقصود الأصل
أولى بالمخالفة .

.....

قولهم : الحكمة تابعة •

قلنا : في الوجود الخارجى ، أما في الاعتبار الذهنى فهى
البدأ والمتبوع ، لأنها هى الحامل والداعى ، ولهذا قيل : أول الفكر
آخر العمل •

وقد اعتمد في هذه المسألة جوابا عن الاشكال الأول : على أن
المعلل به القدر المشترك بين الأصل والفرع ، وهو مقطوع الوجود فى
الطرفين ، ومستقل بالمناسبة ، ولا دليل على وجود ما زاد عليه فى الأصل
ليوجد فى التعليل ، بل هو مسبوق بالعدم ، ثم اذا نقض عليه تصوره ،
قال : لأسلم أن القدر المشترك بين الأصل والفرع موجود فى صورة النقيض ،
بل الظاهر أنه ليس بموجود ، استصحاباً للأصل (*) وصيانة للعلة أو (١٣٣-أ)
دليل العلة عن النقيض •

واعلم : بأن هذا باطل قطعاً ، فإن المعلوم اشتراك الأصل والفرع
فى تلك الحكمة ، وهو معلوم الوجود فى صورة النقيض ، وكما (أنه) لا دليل
على اختصاص الأصل بزائد بالاضافة الى الفرع ، لا دليل على اختصاصه
بزائد بالاضافة الى صورة النقيض ، فإن كان هو العلة فلنلتزم بحكمها فى
صورة النقيض (١) •

(١) فى التعليل بالحكمة — ومعنى بها : مجرد المصالح والمفاسد ،
كتعليل القصر فى السفر بالمشقة ، ثلاثة مذاهب :
الأول — يجوز مطلقاً • واليه ذهب الامام وتهمة التهريزى
وغیره •

الثانى — لا يجوز مطلقاً • ونسبه الآمدى الى الاكثريين •
الثالث — يجوز اذا كانت الحكمة ظاهرة مضبوطة ، والا فلا ،
لأنها اذا كانت غير مضبوطة كانت خفية ، كالمشقة ، فانها قد تحصل
للحاضر وتندم فى حق المسافر ، فلو قلنا بها : لزم اباحة القصر =

لا يجوز التعليل بالعدم ، خلافا للمصنف — هاهنا — ، وقد سبق
تقريره ^(١) ، وقد استدل عليه ^(٢) بأمر ضعيفة .

الأول — هو أن العلية وصف ثبوتى ، فانها نقيض لا علية، واتصاف
العدم بأمر ثبوتى محال ، والا تعذر اثبات كون الجدار مع كثافته وحصوله

(=) للحدادين والحمالين . وهو ما لم يقل به أحد .

وفى نظرى : أن رأى الأول لا بد وأن يلتقى مع الثالث ، لأننا
لا يمكن أن نتصور من يقول بالتعليل بالحكمة الغير منضبطة ، والا فكيف
يعرف وجودها فى الفرع ، وقد اشترطوا فى تعريف القياس تحقق
المثلية ، فلا بد أن يدخلوا على الحكمة بعض القيود والأوصاف
الضابطة لها ، حتى يستقيم لهم القياس .

راجع المحصول (٢-٢/٣٨٩) ، الاحكام للآمدى (٣/١٨-٢٠)

ونهاية السؤل (٣/١٠٦) ، تلقيح الفصول للقرافى ص (٦٠٤) .

(١) اختار الامام : أن العدم لا يكون علة . وهذا الاختيار ذكره فى مبحث
الدوران ، فراجع المحصول (٢-٢/٢٨٩) .

(٢) تعبير التبريزى بكلمة (استدل) مع رجوع الضمير المستتر الى الامام
محمول على أن الامام استدل بهذه الأدلة أو ببعضها فى مبحث
الدوران .

والأحسن أن يقول : استدلوا . فان الامام قبل أن يسوق
هذه الأدلة قال : احتجوا على أن العدم لا يصلح للعلية
بوجوه ... الخ .

راجع المحصول (٢-٢/٤٠١) .

الثاني - أن العلة لا بد وأن تتميز وتتخصص ، وأن فسرناها بالامارة ،
والعدم ان كان محضاً فلا تمييز ، وان كان منسوباً فهو تعليل بالثبوت ، فان
النسبة أمر ثبوتي .

الثالث - هو أن العدم ان لم يتضمن معنى ، فلا التفات اليه ،
وان تضمن ، فلا يخلو من أن يكون مصلحة أو مفسدة ، والأول انما يناسب
السعى في التحصيل ، والثاني السعى في الاعدام ، فان كان متعلق سعى
أحد ، أمكن أن يفضى الى المقصود بالحمل والزجر ، فترتبط المناسبة بفعل
الاعدام ، أو الكف ، وهما أمران وجوديان ، وان لم يكن متعلق سعى
أحد ، فلا فائدة في ترتيب المرغب أو المنفرطيه ، اذ لا يزداد به فواتها
ولا حصولاً .

وهذه الأوجه ضعيفة :

أما الأول ، فلأن العلية عند مثبتى الحال حالة اضافية ، لا توصف
بالوجود ولا بالعدم ، ولا تعقل فارقاً بين الثابت والموجود ، وعده الأمور
الاضافية كلها عدم - على ما اختاره لنفسه - .

(١) ساق الامام هذا الاعتراض في مبحث الدوران ، مدلالاً به على ابطال
التعليل بالعدم ، وفي هذا المبحث ساق هذا الدليل كأحد أدلة
الذين لا يجيزون التعليل بالعدم ، وهو مخالف لهم فيها ، فهل
ناقض الامام نفسه ، ونسى ما قدم قلمه ؟ قال الاستوى : ان الامام
اختار القول بعدم جواز التعليل بالعدم في مبحث الدوران .

راجع الاحكام للآمدى (٢١/٣ - ٢٣) ، وتنقيح الفصول للقرافى
ص (٤٠٧) ، نهاية السؤل (١٠٩/٣) .

وقوله : " انه نقيض لعلية " .

— مسلم ، ولكن لم يدل على أنه أمر ثبوتى ، فان كل مفهوم وضع له لفظ يقبل دخول حرف النفي عليه ، سواء كان ثبوتاً أو عدماً ، كالخلاء والفناء والافراد والقدم ، بل لفظ الاستحالة والعدم ، ولا يلزم أن يكون مفهومه ثبوتياً .

ثم العدم انما لا يقبل^(١) الاتصاف^(*) بأمر ثبوتى ، وأما الوصف بأمر ثبوتى (١٣٣—ب)

فيقبله ، فانه معلوم ومذكور ومخبر به وعنه ، ويتميز فى الذهن عن الوجود ، والممكن منه من المحال ، والمضاف منه عن المحض ومضاف آخر .

فاذا ثبت عذا ، فنقول : لانهنى بكونه علة الا كونه بحال يمتنع فى العقل تقدير حصوله دون ترتيب حصول ما أضيف اليه بالمعلومية . ثم هذه الحالة : ان كانت ثابتة له لعمى فى ذاته ، امتنع اثباته للعدم ، لأن العدم يمتنع أن يكون محل قيام المعانى ، وان كانت استفادة من الوضع ، أمكن اثباته للعدم ، لأنه تبع القول ، والعدم يقبل الأوصاف القولية ، ثم هو قد سلم ذلك فى العدم المنسوب ، ولا نزاع الا فيه .

وقوله : النسبة أمر ثبوتى .

— لا يدفع الاشكال ، بل يؤيده ، لأن التعليل بالعدم المنسوب ،

لا بمجرد النسبة ، وقد قبل العدم النسبة التى هى أمر ثبوتى — بزعمه — .

وأما التقسيم فغير جائز ، فان الفائدة حاصلة بطريق الجبرود فمع

أثر الضرر ، وان لم يتصور المنع والحث .

(١) كذا فى الأصل ، ويمكن أن تكون بشكل أوضح ، هكذا ، ثم

ان العدم لا يقبل الاتصاف بأمر ثبوتى .

ونعلم أن مناسبة الموت ، من حيث هو عدم شخص وتعطيل أمواله عن متصرف ، لاقامة غيره مقامه حذرا من تعطيل المنافع ، وتضييع فوائد المال التي خلق لها — لا تتقاعد عن مناسبة القرابة ، لاقتضاء الخلافة في المال ، ولو تقاعدت فالحاجة تدعو اليه عند هذا الوجود وذاك العدم ، فيجيب اضافة الحكم اليهما ، فاذا ، الاعتماد على ما ذكرناه من قبل .

قال المصنف : دليل جواز التعليل بالعدم : أن الدوران دليل ظن العلية ، فاذا تحقق في العدم ، وجب أن يفيد ظن العلية .
قلنا : هذا باطل من أوجه :

الأول — أن أصحاب الدوران قيدوا دلالة الدوران بشرط عدم ما يدل على عدم العلية ، تخلصا عن تلك الاشكالات ، وكونه عدما مما ينفي كونه علة ، فان منعوا فهو أول المسألة .

الثاني — أن الدوران انما يدل على الملازمة ، وهي أم من العلية ، فانها القدر المشترك بين الدورانات .

(*)
الثالث — هو أنه لا يمكن حصر الاطراد في عدم معين ، فانه ما من (١٣٤-أ)

شيء الا ويقتن به عدم أشياء ، فان لم ينظر الى ملائمة ، فلا فرق بين
(١)
عدم وعدم .

(١) لم يرتضى صاحب الكاشف اعتراضات التبريزي على دليل الامام ، وطفق
يرد عليها ، فراجع كلامه في ذلك (٣/٣١١-ب-٣١٢-أ) .

(١)
ليس من فروع هذه القاعدة امتناع التعليق بالأوصاف الإضافية ، فإنها
أمر محصلة ، وهي منشأ الملائمة التي هي جهة التأثير في الأكثر ، فلو قطعنا
النظر عن التخصيصات وخصوص وصف الإضافات ، لطاحت معظم المناسبات ،
ولم تتمايز الأفعال بعضها عن بعض إلا بصفات الأجاس ، كالقتل والضرب
والغصب ، أما قتل عن قتل ، أو ضرب عن ضرب ، وغصب عن غصب ، فلا .
ونحن نعلم أن الفعل من حيث هو فعل وحركة لا مناسبة فيه لحكم ما ، إذ
لا يتضمن مصلحة ولا مفسدة ، ولا حسنا ولا قبحا ، وكما نعلم اختصاص القتل
بمزيد ملائمة عن الضرب في اقتضاء الزجر نعلم اختصاص قتل المسلم عن مسمى
القتل بمزيد ملائمة ، لتمييزه بهذه الصفة الإضافية ، وكذا إذا فرضناه في
محرم أو حرم أو الأشهر الحرم ، وإن رجع ذلك إلى محض الإضافة إلى زمان
ومكان ومحل .

ولا يفرك تشكيك المسقط بأن الإضافة لو كانت أمرا وجوديا لكان صفة
للمضاف ، وكان مضافا ، وكان — أيضا — اضافته أمرا وجوديا ، وكذا إضافة
إضافة الإضافة ، إلى ما لا يتناهى ، فإنها شعبة (٢) .

(١) قوله : " ليس من فروع هذه القاعدة " رد على الامام ، لأنهم ربطوا
القول بها بالتعليق بالعدم ، فقال الامام : للمانع من التعليق
بالعدم ، أن يمنعوا من التعليق بالأوصاف الإضافية — متحجين : بأنها
عدم ، والعدم لا يكون علة .
وكذلك جعل الآمدى هذه المسألة من فروع مسألة التعليق بالعدم .
راجع المحصول (٢-٢/٤٠٥) ، والاحكام للآمدى (٢٣/٣) .
(٢) الشعبة : خفة في اليد ، وأخذ كالسحر ، يرى الشئ بغير ما =

وبينه : هو أن العقل الصريح يشهد بأنه كلما ازداد علما بمعلوم
فحصل عند الاحاطة بكون الحركة قبلا ، وكون الجوهر مؤلفا وعالما وذالون ،
ازداد علما بمعلوم ، فحصل عند الاحاطة بكون القتل واقعا في شخص معين
أو موصوف ^(١) .

وقوله : " يلزم منه أن يكون صفة للمضاف ، ومضافا اليه بالصفتيه ،
وهكذا " : — أيضا — هي قول القائل ^(٢) : لو كان كون الفعل قتلا ، أو كون
الجوهر مؤلفا أمرا وجوديا ، لكان صفة له ، وكان كونه موصوفا بأنه صفة له
صفة له ، وهلم جرا ، وكذلك في جميع الحقائق والأمر الوجودية ، حتى في
الوجود ، وهذا عين السفسطة .

(=) عليه أصله في رأى العين . وهي كالشعوزة معنى ووزنا . راجع
تاج العروس (٥٦٦/٢) .

(١) نقل القرافى البيان الذى ذكره التبريزى ، ولكن نقل القرافى فيه
اختلاف عما فى هذه النسخة ، كما أنه أوضح مما ذكر — هنا — ونسوق
النقل ليتضح مراد التبريزى بهذه العبارات التى لم أجد أنها مسبوكه ،
قال القرافى نقلا عن التنقيح : " العقل يشهد أن زيادة علم بمعلوم
يحصل عند الاحاطة بكون الحركة قبلا ، وكون الجوهر مؤلفا وعالما
وذالون ، فكذلك يحصل علم بمعلوم عند الاحاطة بكون الفعل واقعا
فى شخص معين أو موصوف " . أ . ه .
نقائس القرافى (١٠٩/٣ — أ) .

(٢) فى نقل القرافى عن التبريزى " كقول القائل " والمعنى واضح ،
اذ أراد أن يربط بين المعنى السابق والمثال المشابه له .

يجوز التعليل بالحكم الشرعي (*) ، فانا نعلل جواز الانتفاع وصحة البيع (١٣٤-ب)

ووجوب الزكاة ونفقة المملوك بالملك ، وهو حكم شرعي ، ونعلل التوارث
ووجوب النفقة والتمكين من الوطء وصحة الطلاق والظهار بالزوجية ، ونعلل
بطلان البيع والصلاة ووجوب الفسل بالنجاسة . ونعلل بالرق والحريسة
أحكاما ، وهى من الأحكام الشرعية .

ثم دليله : هو أن العلة عبارة عن أمر يتضمن معنى يقتضى حكما
لأجله ، رعاية له ، وليس من شرطه أن يكون المعنى ذاتيا له ، بل يجوز
أن يكون عارضا لازما ، والحكم - فى المعنى - كالوصف ، بل أبلغ ، فان
خلو الوصف عن الحكمة جائز ، وخلو الحكم عن الحكمة غير جائز .

احتج المانعون بأمور :

أحدها - أن من شرط العلة الاقتران ، وهذا شرط مجهول فى
الحكمين . (١)

الثانى - وهو قريب من الأول ؛ أن يتقدير التقدم والتأخر لا يجوز
أن يكون علة ، وأحد الاحتمالين أغلب من احتمال واحد ، ولا اعتبار فى
الشرع بالأغلب .

(١) الحكمين ، أى : الحكم الذى جعل علة ، والحكم الذى جعل معلولا .
راجع المحصول (٢-٢/٤٠٩) ، وراجع مسألة التعليل بالحكم
الشرعى فى : المعتمد (٢/٧٨٩) ، ونهاية السؤل (٣/١٠٩) ،
ونفائس القرافى (٣/١٠٩-ب) ، وتيسير التحرير (٤/٣٤) وفيه بحث
مبسط عن هذه المسألة .

الثالث - هو أن العلة ، أما أن تفسر بالمعرف ، أو بالمتأثر ، أو بالداعي ، والتعريف إنما حصل في الأصل بالنسبة ، والتأثير والدعاة من صفات المصالح والمعاني ، دون الأحكام .

والجواب : لا نسلم أن من شرط العلة الاقتران ، فإن التقدم جائز ، كما في الأوصاف ، فإن ذاتها متقدمة قطعاً ، وكذا التأخير عند التعدد جائز ، ثم وإن سلمنا ، فالظاهر اقتراحه ، كيلا يلزم ترك العمل بدليل العلية ، وهو المناسبة أو القرآن ، أو الطرد ، أو الدوران ، وقد اندفع به الوجه الثاني .

وأما الثالث - فلا نكران التأثير والدعاة من صفات المصالح ، ولكنه يضاف إلى الأوصاف ، لتضمنها لها ، والحكم كالوصف فيما يرجع إلى التضمن . وأما التعريف ، فإنما يطلق على العلة بالاضافة إلى حكم الفرع ، فلا فرق فيه بين التعليل بالحكم أو الوصف .

المسألة الخامسة :

التركيب جائز في العلل ، لأن الحكمة الدائمة إلى الحكم يجوز أن لا يتضمنها وصف واحد ، بل أوصاف ، كالمعنى الذي يتضمنه القتل العمد (١٣٥-أ) العدوان ، وملك المسلم نصاباً تاماً حوله كاملاً ، بل هو الأكثر في أساليب التعليل .

احتج المنكرون بأمور :

أحدها - أنه يلزم من التركيب في العلة نقض العلة العقلية ، وهو

محال .

.....

وبيان اللزوم : هو أن كل ماهية مركبة اذا كانت علة ، فعدم كل جزء منها علة لعدم تلك العلة ، فانها انما تقوم بالماهية المركبة ، فاذا فرض عدم جزء بعد جزء ، فعدم الجزء الثاني لا يوجب عدم العلية ، لحصوله بالأول ، فقد انتقضت العلة العقلية ، فان كون عدم جزء الماهية علة لعدم علية الماهية أمر عقلي ، سواء كانت علية الماهية أمراً عقلياً أو أمراً شرعياً .

فان قلت : فهذا الاشكال لازم من قوآت نفس الماهية .

قلنا : ليس كذلك ، فان الماهية ليست أمراً زائداً على مجموع تلك الاجزاء ، بخلاف علية الماهية .

وثانيها — أن العلية معنى واحد ، فاما أن يقوم بتتامه بأحدهما ، فيكون هو العلة ، أو بكل واحد منهما ، فيؤدي الى قيام معنى بمحلين ، وهو مع استحالة يؤدي الى استقلال كل واحد منهما ، أو يقوم بكل واحد جزء ذلك المعنى ، وهو محال ، فان المعنى الواحد لا يتجزأ ، فلا يكون له نصف وثلث ورابع .

وثالثها — أن بالتركيب ، اما أن يقال حدث أمر لم يكن ، أو لم يحدث ، فان حدث ، فالمقتضى له كل واحد من تلك الأجزاء أو المجموع ، ويعود التقسيم ، وان لم يحدث ، وقد كانت ، ولم تكن علة ، وهي الآن كما كانت ، فيجب أن لا تكون علة .

والجواب : هو أننا قد قررنا أن عدم لا يجوز أن يكون علة . فاندفع الاشكال الأول ، ثم لو قدرنا ، فعلة عدم العلية عدم الماهية ، وعدم الماهية لازم عدم جزء الماهية ، فان علمتم به فقد التزمتم الاشكال ، والا فقد اندفع الاشكال .

.....

وعن الثاني : هو أن العلية تقوم بالماهية ، أو بما تقوم به الماهية
مع اجتماعها ^(١) .

^(*) وقد طلب المصنف الخلاص من هذا الاشكال بالالتجاء الى منع كون (١٣٥-أ)
العلة صفة ثبوتية ، كيلا يؤدي الى التسلسل وهو مهرب الى غير ملجأ .

وعن الثالث : أنه منقوض بكل ماهية مركبة من المفردات .

ثم نقول : عند الاجتماع تكاملت المصلحة المطلوبة بالحكم أو القوة
المؤثرة ، باجراء الله — تعالى — العادة ، كما في اجتماع الجراحات أو
الاقداح ^(٢) ، على أن حاصل العلل العرفية والطبيعية ترجع الى اطراد السنة
الإلهية بخلق الأثر عقيبها ، فيجوز أن تستقر هذه العادة عند التركيب ،
لا عند الافراد .

(١) لم يعجب القرافي كلام التبريزي ، ولذلك قال بعد أن نقل كلامه :
وما قاله غير متجه ، لأن المناسبة والتأثير ونحوها نسب وإضافات
ذهنية لا وجود لها في الخارج ، فلا تقوم بالماهية ، ولا بما تقوم به
الماهية ، فإن الماهية لا تقوم بالنفس ، بل بالمصالح والمفاسد ففى
ضمن الأوصاف . أ . ه .

راجع نفائس القرافي (٣/١١١-ب) ، وتنقيح الفصول لمص ٤٠٩
وفيه رد مختصر وواضح على الطاعين . والاحكام للآمدى (٣/٢٦ —
٢٩) .

(٢) الاقداح : جمع قدح ، وهو السهم .

راجع لسان العرب (٢/٥٥٦) .

احدهما - لا حصر في أوصاف العلة - بعد صحة التركيب .

ونقل الشيخ أبو اسحاق الشيرازي^(١) : عدم جواز الزيادة على سبعة .

وقال المصنف : لا أعرف له وجها .

ويمكن أن يقال في تقريب وجهه : أن أقصى ما يتوقف عليه الحكم محله ومعنى يقتضيه ، اما مطلقا ، أو مشروطا بوجود أو عدمه ، وهو وجود الشرط وانتفاء المانع .

وقد يتعلق المعنى المقتضى بالفاعل ، فتعتبر أهليته ، وأقصاهما العقل والبلوغ .

ثم قد لا يستقل به الشخص الواحد ، كصيغ المعاوضات ، فيحتاج الى غيره .

فيكون مجموع ما يتوقف عليه الحكم : ايجاب وقبول صدرا من العاقل البالغ في المحل ، مع قران الشرط وانتفاء المانع ، وهي سبعة ، وكل ما زاد على ذلك فهو تفاصيل هذه الجمل ، فيمكن رده اليها ، فعدم الرد يكون عن عجز وعي^(٢) .

(١) أبو اسحاق الشيرازي (٣٩٣ - ٤٧٦) :

ابراهيم بن علي بن يوسف ، فقيه شافعي ، أصولي ملقب ب : جمال الدين ، ولد بفيروز آباد (بلدة قريبة من شيراز) .
له في الأصول : اللمع ، التبصرة ، وله - أيضا - في التراجم طبقات الفقهاء .

راجع : البداية والنهاية (١٢ / ١٢٤) ، وطبقات الأصوليين (١ / ٢٥٥)

(٢) هذه المحاولة من التبريزي لم يوافق عليها القرافي ، وقال : ان ما ذكره التبريزي لا يمكن أن يكون أجزاء للعلة ، بل هي أجزاء ما =

الثاني — في تمييز الجزء من الشرط والمحل .

جزء العلة : هو الوصف المعتبر لا تمام ما يتضمن المعنى الذي لأجله

شرع الحكم .

والمحل : هو الذي بحال اذا ثبت الحكم فيه يفضى الى تحصيل

مقصود الحكم . وكأن العملية شرط أفضى الحكم الى حكمته .

والشرط : هو الوصف الذي يتضمن الأمن من فساد مابعة ، أو مصلحة

خارجة عن مصلحة الحكم ، اما عادة الى تكميلها ، أو اجبية عنها بالكلية ،

يطلب تحصيلها بتوقيف الحكم على وجودها .

نظير ما يدفع الفسدة المابعة : اعتبار القضي في بيع البيع ، واعتبار (٦١٣-أ) (*)

رضى المرتبه في نفوذ البيع من الراهن .

ونظر التكميل : اعتبار القدرة على التسليم في الحال ، واعتبار الرهبة

واعتماد رضى العبد في التزويج منه .

(=) يتوقف عليه الحكم . أ . ه . ثم تعقبه في كلامه الآتي من معنى

الشرط ، فيمكن مراجعة ذلك في نقائسه (١١٢/٣-ب) .

والذي أراه :

أولا : عندما ذكر التبريزي هذه الأشياء السبعة ، صدرها بقوله

"ان أقصى ما يتوقف عليه الحكم هو كذا وكذا" الخ . فاذا هو اتفق

مع القرافي في قوله "ان هذه الأشياء أجزاء ما يتوقف عليه الحكم .

ثانيا : هل هذه الأجزاء — وهي التي تعتبر شروطا في العلة —

هي أجزاء العلة ، حتى يمكن أن يفسر بواسطتها كلام الشيرازي ؟ لو

رجعنا الى كلام الامام بعده قد ذكر تقريراً ، كان نتيجة توقف الحكم

على كل من الجزء والشرط ، وكذلك من كلام التبريزي وتعريفه للشرط

والجزء نجد ذلك ، فكان قول التبريزي ليس بدعا من القول ، والله أعلم

راجع المحصول (٢-٢/٤١٩) ، والكاشف (٣/٣١٨-أ-ب) .

ونظير المصلحة الاجنبية : اعتبار الحرية في نفوذ الشهادة .

ويختلف ذلك في الأكثر بحسب اختلاف مأخذ نظر المجتهد ، والمقصود

من المثال تقريبه من الفهم .

وحده الجامع : ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم .

وينتفي هذا الحد بالسبب وجزئه ، فان الحد شرطه أن يكون متحققا

في أحاد أجزاء المحدود ، والسمى سببا لا يلزم من انتفائه انتفاء الحكم ،

فان بتقدير أن يكون له سبب آخر ، يجوز ثبوته بناء عليه ، وان لم يكن ،

فانتفاؤه لازم انتفاء سمي السبب ، لا لازم انتفاء ذلك السمى سببا ، وفي

الشرط ، مهما انتفى المعين السمى شرطا لزم من انتفائه انتفاء الحكم ،

وان كان له شروط أخرى واسباب كائنة متحققة ، وبهذا التفهيم يستغنى عن

تطويل الحد بقيود لا حاجة اليها .

وأوفى منه بالفرض ، واسد منه اشعارا بالمقصود ، أن نقول :

الشرط : " ما اعتبر انتفاؤه في انتفاء الحكم " فيتميز عن السبب وجزئه ،

لأن شرط إمكان اعتباره في انتفاء الحكم إمكان ثبوت الحكم ، ويتوقف ذلك

على وجود السبب بكماله .

تلييه :
مـــــــــــــــــــــــــــــــــم

الدافع للمفسدة انما يجمل شرطا في الثبوت اذا لم يمكن ضبط تلك

المفسدة بأمر وجودي ، كيلا يبطل قسم المانع ، فان أمكن فهو طــــى

التعارض ويحتاج الى الترجيح .

.....

ونظيره : مفسدة المفاضلة مع المطالبة الدافعة لها ، وقد ثبتت
رجحان اعتبار المطالبة شرطا ، بدليل بيع الصبرة بالصبرة جزافا عند ظن
المطالبة^(١) ، فانه لا يصح .

المسألة السادسة :

يجوز التعليل بالعلة القاصرة . أى : بالوصف المخصوص بمحل الحكم
خلافًا لأبي حنيفة^(٢) .
ودليله^(٣) أمران :

أحدهما — هو أن التعدية فرع صحة التعليل ، فلو جعلناه قيدًا في
صحته لأدى الى الدور .

(١) الصبرة : الطعام المجتمع ، كالكومة ، وجمعها صبر . النهاية فى
غريب الحديث (١/٣) .

يمنع من بيع الصبرة بالصبرة لا يعلم تعاطلها فى الجنس الواحد
من الطعام ، ولهذا جاء فى الحديث " نهى أن تباع الصبرة — لا
يعلم مكيلها — من التمر ، بالصبرة — لا يعلم مكيلها — من التمر .
راجع المغنى لابن قدامة (١٥/٤) .

(٢) تابع أبا حنيفة على رأيه هذا الكرخى وأبو زيد الدبوسى وطائفة
التأخرين من الحنفية ، والبصرى — من المتكلمين ، وبعض أصحاب
الشافعى ، وهو اختيار المزودى .

وقال بجواز التعليل بالعلة القاصرة : أكثر الفقهاء ، والمتكلمين
وأكثر أصحاب الشافعى وأحمد وشيوخ سمرقند — من الحنفية — وأبو
منصور الماترىدى وأبو الحسين البصرى .

راجع : التوضيح شرح التلخيص لابن مسعود (٦٦/٢) ، وحاشية
الأزميرى على المرأة (٣١٢/٢) ، والمعتمد (٨٠١/٢ — ٨٠٥) .
ملاحظة : هذا الخلاف فى العلة المستبطة ، أما المنوعة فلا خلاف

فى جواز التعليل بها .
(٣) قوله " دليله " يعنى : دليل الجواز .

الثانى — هو أن القرآن مع الصلاحية — بمبدأ النظر — يغلب ظن (*) (١٣٦ — ب) العلمية ، فعدم وجدان الوصف فى غير محل الحكم لا يبطل الثقة بما حصل من الظن ، لبقاء مستنده .

فان قيل : الشرط فى صحة التعليل صحة وجود الوصف فى الفرع ، فلا يفضى الى الدور ، فان حاصله يرجع الى اعتبار قيد فى الوصف المعلن به وهو العموم .

ثم بيان وجوب اعتباره من وجهين :
احدهما — أن العلة لا بد لها من فائدة ، والقاصرة لا فائدة لها ، فوجب أن تبطل .

بيان أن لا فائدة : هو أن الفائدة ، انما هى معرفة الحكم ولا تعريف فى القاصرة ، لأن التعريف حصل فى الأصل بالنص ، وفى الفرع لا وجود لها لتعرف .

واذا ثبت أن لا فائدة لها ، وجب أن تكون باطلة ، ككل تصرف خلا عن الفائدة المطلوبة منه ، من البيع والنكاح وغيرها .

الثانى — هو أن التعليل ظن وتخمين ، وانما جوز لأجل العمل ، ولا عمل فى القاصرة .

والجواب : هو أن عموم عبارة عن وجود أمثاله فى غير تلك الصورة ، وذلك لا يكسبه صلاحية ، فان صلاحية الطعم والكيل لا تختلف بأن ينص الشارع على بعض مجاريه ، فيكون مجاوزا لمحل الحكم ، أو على كل مجاريه ، فيكون قاصرا ، وصلاحية جوهرية الثمن لتحريم الربا لا تختلف بأن يقتصر الشارع على ذكر الذهب ، أو يضيف اليه الفضة فى الذكر .

قولهم : لا فائدة في القاصرة .

عنه جوابان :

احدهما - المنع ، فلا نسلم أن التعريف من فائدة العلة ، فانه
في الأصل حصل بالنص ، وفي الفرع بطلها ، لا بعينها ، فاذا : هو
فائدة وجود مثلها ، لا فائدة صحتها ، ثم وان سلمنا ، فلا نسلم حصر
الفائدة في التعريف ، فان فيها فائدتين أخريين :

- معقولة المعنى ، لما فيها من تشوف النفوس ، وكشف اسرار الشريعة
وحكم أوضاعها .

- ومعرفة قصور الحكم على محل النص .

فان قالوا : هي فائدة عدم التعليل بالمتعدية ، لا فائدة التعليل
بالقاصرة .

قلنا : ليس كذلك ، فان بتقدير امكان التعليل بالمتعدية - لولا
القاصرة - للزم التعدية ، وربما كانت محذورة لعدم تضمنها الحكم
المقصودة ، وانما يندفع هذا المحذور بالتعليل بالقاصر .

الثاني - سلمنا أن لا فائدة فيه (*) ، فلم يكون باطلاً ، فان حصول (١٣٧-أ)
العلم أو الظن ، أو صحة الاخبار عن الشيء ، لا يتوقف على تضمنها فائدة ،
ومعنى بطلان البيع اذا لم يتضمن فائدة : أنه لا وجود له في الاعتبار
الشرعي . ولا يتجه ذلك في العلة القاصرة ، فانه اذا دل الدليل على
تضمنها الحكمة المرعية بالحكم ، لا يمكن أن يقال : لا وجود لها في الاعتبار
الشرعي .

(١) المقصود بقوله : " هي فائدة عدم التعليل بالمتعدية " : أن قصور
الحكم على محل النص هي فائدة عدم التعليل بالمتعدية .

ثم نقول : لا يخلو : اما أن تجوزوا ورود الشارع بالتعليل بالقاصرة ،
أولا ، فان معتم ، فقد احلتم ، اذ لا يمتنع على الشارع أن يقول : اما
أثبت هذا الحكم لهذا المعنى المخصوص ، فلا تقيسوا عليه غيره ، ويقول
لأبي بردة : "تجرى عليك ولا تجزى عن غيرك" ^(١) ، و"اما بهيبتكم عن
ادخار لحوم الأضاحي لأجل الرأفة التي دفت ، الا فادخروها" ^(٢) ، وان جوزتم ،
فلا يمتنع على المجتهد أن يخبر عن وقوعه اذا غلب ذلك على ظنه بطريقة .

فـرـع :
ـــــــــــــــــ

قالت الحنفية : الحكم في محل النص ثابت بالنص لا بالعلة ، وأنكرت ^(٣)

الشافعية ذلك .

ولاشك في أن الحصول والتعريف بالنص ، ولا في أن الحكمة المطلوبة
بالحكم المعلوم بالنص هي ما في ضمن تلك العلة ، فاذا ، النزاع لفظي .
لكن الحنفية فرعوا عليه : أن العلة لا تطلب في جميع موارد النص ، لان الثبوت
به لا بالعلة ، وهذا خطأ ، فان العلة ما يوافق النص في تقدير حكمه ،
فاذا لم تجاريه بطلت الثقة بالاضافة اليها .

(١) راجع : المخارى "مع السندى" (٦٣ / ٣) ومسلم "مع النووي" (١١٤ / ١٣)

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) راجع مذهب الحنفية في التوضيح على التنقيح لابن مسعود (٦٤ / ٢) ،

وأصول السرخسى (١٤٥ / ٢) وما بعدها ، حاشية الأزميرى على المسألة

• (٣٠٧ / ٢)

ومن الملاحظ : أنهم يقولون : "النص مظهر للحكم، والعلة

داعية" ويشيرون الى أن قولنا : "الحكم ثابت بالنص" هو من باب

الحقيقة ، وقولنا "الحكم ثابت لعلة كذا" من باب المجاز .

السألة السابعة :

الحكم الشرعى قد يرجع الى معنى يقدر صفة للمحل ، كالمطك والعصمة
والنجاسة والطهارة ، فاذا جوزنا التعلييل بالحكم الشرعى ، و دخل فيه هذا
القبيل .

وأنكر المصنف و جماعة التقدير فى الشرع تصورا ، فضلا عن التعلييل به ،
وقالوا : هذا من الخرافات ، لأن الوجوب اما أن يكون مفسرا بمجرد تعلق
خطاب الشرع — على ما هو مذهب أهل الحق — ، أو يكون الفعل بحيث
يكون الاخلال به يدخل فى استحقاق الذم — على ما هو مذهب المعتزلة — .
فان كان الأول ، فلا حاجة لتعلق خطاب الشرع الى معنى محدد
يعمل به ليقدر ، لأن ذلك التعلق قديم . وان كان الثانى فالمؤثر فيه هو
المصلحة والمفسدة .

وعلى هذا ، معنى تقدير المال فى الذمة : أن الشرع مكفه ، اما فى
الحال ، أو فى الاستقبال من المطالبة به ، وهذا معقول شرعا وعرفا ، وأما
التقدير فى الذمة بالتفسير الذى يعتقده فهو من الترهات ، هذا حاصل
ما ذكره المصنف (١)

(١) فهم التبريزى : أن الامام يمنع أن يكون هناك معان مقدرة ، بل هى
حقائق شرعية ، بنيت عليها الأحكام وطلت بها ، ولكن صاحب الكاشف
قال — بعد أن نقل كلام التبريزى — : ان الامام لم يقل ما نقله —
التبريزى عنه من انكاره تصور التقدير ، بل قال : لا يجوز التعلييل
بالتقدير . أ . ه . راجع الكاشف (٢ / ٣٢٣ — ب — ٣٢٤ — أ) .
وقد أشار المحلى الى فهم التبريزى فقال مبينا رأى الامام : " وكأيه
— معنى الامام — ينازع فى كون المطك مقدرا ، ويجعله محققا =

وما أظن أن الممارس للأحكام الشرعية والقواعد السمعية يقدر على دفع
المعاني القدرة عن نفسه ، كما أن الممارس لسالك العبر وقواعد النظر
لا يقدر على دفع الحال وصوم المعاني وكليتها^(١) .

(*) شرعا ، ويرجع كلامه : الى أنه لا يقدر بحل به — كما فهمه عنه
التبريزي — فينتفى اللاحاق به " راجع شرح المحلى على جمـ
الجوامع " مع العطار " (٢/٢٩٥) .

قلت : الذى يظهر من كلام الامام فى بداية هذا البحث أنه
يعترف بالمعاني القدرة ، حيث ذكر أن الحق : عدم التعليل بها ،
فهو متصور لها ، والا لما وافق على البحث فيها من الأصل .
ولكن : كلامه الأخير عن المعاني القدرة يعطى التبريزي الحق
فى فهمه . والله أعلم .
راجع المحصول (٢-٢/٤٣١-٤٣٤) .

(١) تكلم سلطان العلماء (العزبن عبد السلام) عن التقدير فقال معرفا
له : التقدير : اعطاء المعدوم حكم الموجود ، أو الموجود حكم
المعدوم .

ثم ذكر أمثلة النوع الأول ومنها :

١ - الديون ، فانها تقدر موجودة فى الذمة ، من غير تحقق لها
ولا لمحلها ، ويدل على تقديرها : وجوب الزكاة فيها ، ولو لم يقدر
وجودها ، لما وجبت الزكاة فى معدوم .

ولا يقال : " اما وجبت الزكاة فيها لأنها تفضى الى الوجـ
بقبضها " ، فان الدين اذا كان على ملئ وفى مقر حاضر يدفعه
مضى طولب به ، ومضت عليه أحوال على هذه الصفة ، ثم تعذر أخذه
بعد ذلك ، بموت المدين معسرا ، فان مالكة يطالب بزكاة ماضى ،
وان لم يفض أمره الى التحقق والوجود . هـ .

ثم ذكر كلاما شبيها بكلام التبريزي فى مسألة الحر والعبد وغيره .
راجع تمام كلامه عن التقدير فى قواعد الأحكام (٢/١١٢-١١٨) .

ثم الدليل عليه أمور :

الأول - هو أنه لا سبيل الى انكار الرق والحرية والعصمة والملوك والطهارة والنجاسة ، والحقوق ، كحق الشفعة ، وحق الجار ، وغيرها ، ولا سبيل الى تفسيرها بنفس الأغراض والثمرات ، ولا بالاسباب التي هي كالبيع والنكاح والاستيلاء ، أو هي من صفات المحل حقيقة .

أما بالثمرات فلأوجه ثلاثة :

الأول : أنها معللة بها ، فيقال : ملوك ، فيجوز الانتفاع به ، ومعصوم ، فيضمن ، ونجس ، فلا يصح بيعه ولا الصلاة معه ، وحُر ، فتقبل شهادته وينفذ أمانه وتنعقد به الجمعة ، الى غير ذلك .

الثاني : هو أن الثمرات قد تتخلف وتنتفى بالكلية ، مع بقاء مسمى الملك ، كما في الجحش الصغير والمطعم المرهون والعبد الآبق والذرة الملقاة في البحر .

فإن قيل : غرضية الانتفاع حاصلة ، والسبب قائم ، فقد يكبر الجحش ، وينفك الرهن ، وتعود الذرة والعبد ، وحقيقة الانتفاع ببيع الجحش وحق الآبق حاصلة .

فنقول : غرضية الانتفاع ان كانت عبارة عن الاستعداد ، فلا وجود له (١٣٨-أ) (*)

في الجحش وفي الذرة ، والمرهون والآبق أمر حقيقي ، لا حكم شرعي ، وإن كانت عبارة عن توقع الانتفاع في ثاني الحال ، فهو علم بأن الانتفاع ، وأنه سيوجد الانتفاع ، فلينقل لفظ الانتفاع الى الملك ، فنقول : ليس بمملوك في الحال ، وإنما يملك في ثاني الحال ، ولا شك أن هذا خلف في مواقع الفرض .

.....

ثم الفرضية متحققة في الخمر وجلد الميتة ، وفي العبد قبل التعقل ،
وفي ذراري الكفار قبل الاستيلاء ، وهو أقرب من توقع عود الذرة من البحر ،
ولا يطلق عليها اسم الملك .

وأما صحة البيع ونفوذ العتق ، فلا يجوز تفسير الملك بهما ، فسيبان
الاجماع منعقد على توقف نفوذ البيع والعتق على الملك ، فيتناهيان .

الوجه الثالث : هو أن الانتفاع بجهة التوصل لا يجوز أن يكون ممن
سمى الملك ، لما سبق ، والانتفاع بالعين قد يتوفر على الموصى له بمنافع
الدار والدابة على وجه اللزوم في مدة بقاء المحل دون الورثة ، والملك — في
الذات — مضاف إلى الورثة دون الموصى له .

وأما بالاسباب فوجهين :

أحدهما — هو أن الملك معلل بتلك الأسباب ، فيقال : ملك بالبيع
ملك بالهبة ، ملك بالوصية .

الثاني — هو أن الاسباب ذواتها أمور حسية ، واعتبارها ان رجوع إلى
مجرد ترتيب الآثار لم يكن أمرا ثالثا ، وان رجوع إلى أمر آخر ، فنقول : هو
أمر محصل أو ليس بمحصل ؟ ، فان لم يكن محصلا ، فليس بثالث ، وان كان
محصلا فليس هو بأمر حقيقي ، فيلزم بالضرورة أن يكون شرعا ، فيكون مقدرا .
ثم الاعتبار أراضافي ، فما الذي اعتبر فيه السبب ؟ ، فان كان نفس
الثمرات ، فقد بينا بطلانه طردا وعكسا ، وان كان أمرا آخر ، فهو الذي
نعني بالملك ، وليس بمحقق ، فيلزم أن يكون مقدرا .

الأمر الثاني — هو أن المسلم فيه ، والدين الموجل : إما أن يكون شيئاً مستحقاً أولاً ، فإن لم يكن ^(*) ، فقد خلى عقد المعاوضة عن الموصوفى ، (١٣٨—ب) ثم يلزم أن لا يصح الإبراء عنه ، ولا الاعتياض — أعنى : في الدين المستقر — وهو خلاف الإجماع ، وإن كان شيئاً مستحقاً ، فاستحقاقه : إما أن يكون ثابتاً في الحال ، أو في ثاني الحال ، والثاني باطل لوجهين :

أحدهما — لزوم تعليق حكم المعاوضة •

الثاني — أن لا ينفذ الإبراء قط •

أو يخرج على قولي : " الإبراء ما جرى سبب ثبوته ، ولم يثبت " ثم لا يجرى فيما إذا قال : " أبرأك عما هو مستحق لي عليك " ، ثم لو فرض ، فلا استحقاق المتأخر يثبت حالة الحل أو حالة التسليم • حالة التسليم باطل لوجهين :

أحدهما — أنها مجهولة ، والسلم لا يقبل الأجل المجهول •

الثاني — هو أنه يلزم منه أن لا يطالب بشئ قبل التسليم •

فانه ما استحق عليه شئ •

وأما حالة الحل فقد تخلو عن التسليم ، فهاذا يتعلق الاستحقاق بـ

ولا خلاف في أنه لم يثبت في عين من الأعيان حقيقة ، فان ثبت في

الموصوف فهو المقدر •

فان قيل : الحكم هو وجوب تسليم عين من الأعيان على الوجه الموصوف

قلنا : ما توجبون تسليمه ، هل ثبت استحقاقه أم لا ؟ •

.....

فان لم يثبت، لم يجب تسليمه ، فان تسليم ما ليس بمستحق ليس
بواجب .

وان ثبت ، فمتعلقه هو العين التي يقع فيها التسليم أم أمرا أم ؟
الأول باطل ، لانه مجهول حالة العقد ، ولأنه لم يتناول العقد بالاضافة
ولهذا ، كان يجوز له أن لا يسلم ذلك بعينه .

وان كان أمرا أم — على ما هو المذكور عند العقد — فلا شك في أنه
لم يثبت استحقاقه في شيء من الاعيان ، وهو لا يقوم بنفسه ، فيكون مقدرا .
واذا بطل تأخر الاستحقاق المتأخر ، فيجب أن يتعلق بالموصوف
المقدر .

ثم الاستحقاق — على هذا — لا يمكن أن يكون ايجابا ، فانه لا يتعلق
بالذوات ، ثم لا خلاف في انتفائه ، فيتعين أن يكون معنى شرعيا مقدرا ،
ولا بد للمستحق من محل يقوم به ، فانه لا يقوم بنفسه ، وهو الذمة ، وهو
— أيضا — مقدر عرفي ، قدره الشارع .

الأمر الثالث — الأخبار :

فمنها : قوله عليه السلام : "من ترك حقا أو مالا فلورثته" . الحديث
(*)
أضاف الترك إلى الحق ، اضافته إلى المال ، فيستدعي وجودا ، وليس (١٣٩ — أ)
بمتحقق ، فيكون مقدرا ، ولا يمكن حمل الترك — هاهنا — على عدم الفعل ،
فان الترك بهذا التفسير ليس مجرى الارث بالاتفاق ، كتملك المباحات ،
وتطليق الزوجات وانشاء العقود ، ولأن في المال ليس بهذا المعنى ،
فيلزم استعمال اللفظ الواحد دفعه بمعنيين .

(١) متفق عليه ، راجع البخاري "مع السندی" (٥٧/٢) ، ومسلم "مع
النوى" (٦٠/١٠) .

ومنها : قوله عليه السلام : " من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ^(١) " ،
فانه يدل على أن الملك معنى مقدرا ، فان جواز الانتفاع هو المحذور الذي
شرع العتق لفيه ، باسقاط مبناه ، ولم يترتب على شراء القريب أصلا
بالاجماع . ومع جعله الملك شرط العتق ^(٢) .

ومنها : قوله عليه السلام : " النكاح رق ، فلينظر أحدكم أين يضع
كريمته ^(٣) " فانه يدل على أن النكاح معنى يقوم بالمرأة على مثال قيام السرقة
بالمعبد ، اذ لا يمكن اطلاق الرق على العقد ولا على الوطء وحله .

الأمر الرابع — الأحكام :

فمنها اختلاف العلماء في أن الفسخ رفع العقد من أصله أو من حبه ؟
ولا التقاء بينهما الا بتقدير احدهما عند الآخر ، ثم المرتفع هو العقد —

(١) " من ملك ذا رحم محرم ، فهو حر " رواه أحمد وأبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه ، وقال علي بن المديني : وهو حديث منكروه
وقال البخاري : لا يصح . راجع التلخيص الحبير (٢١٢/٤) .

(٢) الذي يظهر أن حرف العطف (الواو) زائد ، اذ بدونه تستقيم العبارة
" ولم يترتب على شراء القريب — أصلا — بالاجماع ، مع جعله الملك
شرط العتق " .

(٣) قال البيهقي : ويذكر عن أسماء بنت أبي بكر — رضي الله عنهما —
أنها قالت : النكاح رق ، فلينظر أحدكم أين يرق عتيقته " وروى ذلك
مرفوعا ، والموقوف أصح . أ . هـ السنن الكبرى (٨٢/٧) .

وأورده بلفظ الكتاب الفخالي في " احياء علوم الدين " ثم
قال العراقي : رواه ابو عمر النوقاني في معاشره الأهلين موقوفا على
عائشة وأسماء بنتي أبي بكر . راجع (٤١/٢) .

والكرامة : العزيزة ، ومنه قوله — صلى الله عليه وسلم — :
إياك وكرائم أموالهم .

المحقق أوالمقدر ؟ ، لاسبيل الى الأول ، فان ماوجد من المحقق لايمكن أن يقال : ماوجد لاوجود له حقيقة في الدوام ، ليرتفع .

ومنها : اتفاقهم على تقدير النية عند انعقاد الصوم ، واختلافهم في أن وجهه : تقدير بقاء المحققة استصحابا ، أو فرض وجودها ابتداء عند الصوم ؟ ، لينبنى عليه امكان التصحيح بنيه من النهار .

ومنها : تقدير المنافع حالة عقد الاجارة ، ليرد عليها العقد ، اذ لا بد من معوض يستحق في مقابلة الأجرة ، اذ لا يمكن أن يكون حكمها ملك العين ولا الاستعدادات ، لأنه ينافيه التأقيت والانساخ بالطف بعد التسليم ، ولا جواز صرف المنافع المتوقعة الى جهة غرضه ، فانه يلزم منه أن لا يصرف بدل المنافع اذا استوفيت الى المستأجر ، بل الى مالك العين ، كما في بدل الوطء بشبهة .

ومنها : اجماعهم على تقدير الملك لصحة العتق في صورة الالتماس .^(١)

(=) والمقصود - هنا - : البنت أوالأخت ، فينظر الانسان لمن يزوجهما ، فانها ستكون كالرقيقة عند زوجها ، فان كان طيبا احسن اليها ، وان كان غير ذلك فغير ذلك .

(١) صورة الالتماس : وذلك بأن يلتصق العبد المكاتب مايلودى لسيد . ، مقابل الكتابة ، فلولم نقدر ملكا للعبد ، كيف يستطيع أن يفك نفسه من الرق ! . لأن جميع مايحصل عليه العبد يكون ملكا للسيد ، ولكن نقدر له ملكا حتى يستطيع دفع المال للسيد . والله اعلم .

ومنها : اجماعهم على تقدير ملك الأب في الجارية المملوكة لابن قبل
 العلق (*) ، أو مع الوطء ، ليظهر أثره في نفى المهر — أيضا — ، ومعنى (١٣٩-ب)
 بالاجماع : الاتفاق ، فانه هو المتيسر في الأكثر .

ومنها : تقدير ملك الابن فيما يميزه الأب ، حتى لو عاد بفسخ أو
 طلاق بعد الكبر عاد الى ملك الابن .

ومنها : تقدير بقاء الملك في المعجل زكاة من أربعين ، حتى تصور
 وقوع زكاة .

وقوله : الخطاب قديم ، يستغنى في تعلقه عن توسط حدوث حادث
 قلنا : قد بينا أن ذلك التعلق غير كاف في تحقق حكم الفرائع
 ونفوذها ، وانما ذلك يرجع الى مجرد صلاحية الكلام القديم للتعلق
 بالافعال الحادثة، فهو كمتعلق القدرية لقديمته بغير المعينات في الأزل ، وذلك
 غير كاف في وقوع الحوادث ، بل لابد من تعلق أخص^(١) لذلك في تنجز الاحكام
 الشرعية ، ولهذا انتظم ما أن نقول : لا حكم للافعال قبل ورود الشروع ،
 وأن تحريم الخمر حكم حادث ، لا بد له من سبب حادث ، وأمثال ذلك .

ثم نقول : اذا حصرت الأحكام الشرعية في التكاليف ، فلو زوج الجد
 أحد حافديه بالآخر^(٢) ، فما حكم هذا العقد ، والصبي ليس أهلا لتعلق

(١) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي عن التبريزي (أخص من ذلك)

ونلاحظ أن نقل القرافي هو الأصح على ما يبدو من المعنى والسياق .

راجع نقائص القرافي (١١٧/٣ - أ) .

(٢) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي عن التبريزي (حفيديه) ولعله هو

الصواب ، لأن الحافد هو الخادم والمعين ، أما ولد الولد فهو

الحفيد . كذا في لسان العرب (١٥٣/٣) .

الخطاب بفعله ، ولا يتعلق بالولى غير وجوب النفقة ، وربما لا يوجب النفقة
فى مثل هذا النكاح .

ثم ان لم يفرض سابقة استحقاق على الصبى فى ماله ، كيف يتصور
ابتداء ايجاب اخراج مال الصبى على الولى ! ، فاذا ، لاحكم لهذا العقد
فى الحال ، والنكاح لا يقبل التعليق لينعقد مقيدا ، لجواز الوطء بمـ
البلوغ ، ثم يلزم منه أن لا يتوارثا قبل البلوغ ، وأن لا تحرم الصغيرة على أب
الصغير اذا مات قبل نفوذ النكاح .

فان قيل : ما اثبتوه من المعانى القدرة ، ان كان فيها محضا فليس
بشيء ، وان كان أمرا ثبوتيا ، فهل هو محقق معلوم ، أم مخیل موهوم ؟ .
فان كان الأول ، فقد تجدد فى المحل صفة حقيقية معقولة ، وهو
معلوم البطلان بالضرورة .

وان كان الثانى ، فهو وهم كاذب وخيال باطل ، وفتح هذا الباب
يؤدى الى تشكيك فى الضروريات والسفسطة فى الحقائق . (١٤٠-أ)

والجواب : هو أن المقدر ينقسم الى ما سبق العلم به قبل التقدير ،
والى ما لم يسبق العلم به قبله ، وما سبق العلم به ينقسم الى ما يحسن به ،
والى ما لا يحسن . والأول ينقسم الى الاجسام والى الاعراض .

أما الاجسام فكالبيع المقدر بقاءه بعد تلفه قبل القبض ، والنصاب
المقدر بقاءه بعد الاتلاف — عند الحنفى — (١) .

(١) تقدير النصاب بعد الاتلاف ، بناء على أن صاحب المال أ تلف مال الزكاة
المكمل للنصاب ، فاعتبر المال المتلف موجودا ، ونضمه الى المال
الباقى وكمل به النصاب ، فنوجب عليه الزكاة مرة أخرى .
وهذا ليس محل اتفاق بين الحنفية . راجع بدائع الصنائع
٨١٩/٢ .

وأما الاعراض ، فكالاقوال وعقود التصرفات والدية المستصحية ففى العبادات •

وما لا يحسن ينقسم الى : معقول والى مشروع •

(١)
فالمعقول ، كالخبرة المقدرة فى النطفة ، والموت المقدر فى المرتد •
والمشروع ، كتقدير بقاء الملك فى المعجل زكاة ، فهو تقدير مقدر فى نفسه •

وتقدير الدراهم دينا ، هل هو تصور حقائقها لتعلق الاستحقاق
فيكون من المعقول ، أو تقدير أعيانها فيكون من المحسوس ؟ ، فيه خلاف •
وأما ما يسبق العلم به قبل التقدير ، فكثبت الملك والاستحقاقات
والتخصيصات ، وسائر أحكام الشرع من الطهارة والنجاسة والزوجية والعصمة •
والمقصود : أن ما يرجع من ذلك الى ما سبق العلم به ، فحاصل
تقديره يرجع الى تصوير حقيقته حال عدمه فى بناء أحكامه عليه ، وليس
ذلك بوهم كاذب ، ولا خيال باطل ، فان الوهم الكاذب : " هو الذى تغالط
فيه قوة الوهم قوة العقل وتكابرهما عليه " ، وليس الأمر كذلك ، فان المتصور

(١) هذه الكلمة غير واضحة فى الأصل ، وفى تقديرى أنها " الخبرة " وقد
أورد القرافى فى نقله عن التبريزى لفظة " الحياة " بدلا عنها ويظهر :
أن ما قدرته أولى ، لأن " الحياة " غير مقدرة فى النطفة ، فإنها
موجودة حقيقة ، بخلاف " الخبرة " فإنها موجودة تقديرا •

راجع نفائس القرافى (١١٧/٣ - أ) •

لتلك الحقائق عند العدم هو العقل ، — مع شعوره بعدمها — لا الوهم ،
وصور المعقولات لا ينكر خطورها لليقين ، ولكن قد تقتضى المحبة والتعظيم
تأثير اليقين بتصورها حسب تأثيرها بتحققها ، حتى تلتذ به ، وتحترم مكانه ،
مع العلم بغييته ، فيعبر عنه بالتقدير •

فكذلك فى الشرع ، خلوص النية حال تحققها يشعر بالاستمرار
والتجديد فى كل لحظة لولا العجز البشرى والغفلة المستولية ، فيراعى
الشارع ذلك الا خلاص فى مقتضاه بتصويره على الدوام والاستمرار ، حتى
يترتب عليه حكمه ويتصل مقصوده •

(*)
وأما ما يرجع الى ما لم يسبق العلم به ، فهو اثبات حالة مضاهاية فى (١٤٠-ب)
العقل للعالمية والقادرية ، وفى العرف للحرمة والعظمة والمهانة والحقارة ،
ولا شك أن لها أسبابا وآثارا ، فهى وسائط بينها وبينها ، وليست بآلياتها •
والمنكر المبالغى ، اذا نظر فى مناظر العقل بعين الانكار ينبغى أن
يطالب بتطبيقها على الأحوال التى هى احكام المعانى ، لا بتطبيقها على
نفس المعانى ، فان ذلك حول •

بل اذا ارسلنا طلاب المحاqqة فى مجارى ضيق العبارة ، قلنا : ما
معنى التعلق الذى جعلتموه جزءا ماهية الحكم ، أم هو أمر ثبوتى زائد على
نفس الفعل والخطاب أم لا ؟ ، فان كان ، فهل له تعلق بهما أو بأحدهما ؟
فان لم يكن ، فليس بمؤثر فيهما ، وان كان فهو اذا صفة حقيقية ثابتة
للفعل من الخطاب ، أو للخطاب من الفعل ، أولهما ، وان لم يكن أمرا

.....

ثبوتها عقليا ، فهو خيال باطل ووهم كاذب .^(١)

السؤال الثامنة :

صحة تعليل انتفاء الحكم بالأمر الوجودي يتوقف على ظهور المقتضى له ،^(٢)
وبيانه من أوجه :

الأول - هو (أن) انتفاء الحكم واجب عند انتفاء المقتضى ، والواجب لا يتعلق بشئ ، وإذا لم يظهر ، فالأصل عدمه ، فلا يمكن اضافته الى أمر (آخر) .

الثاني - هو أن معنى التعليل : أنه لولاه لما كان الحكم ذاك ، وهذا إما يتحقق بتقدير فرض المقتضى .

الثالث - هو أن المعلل بالأمر الوجودي هو النفس للأصل^(٣) أو المتجدد ؟
الأول ممتنع ، لعدم تعلقه بالغير ، والثاني موقوف على المقتضى ، والأصل

(١) نقل القرافي كلام التبريزي كله في هذه المسألة ، ولم يحق عليه إلا تعقيبا بسيطا غير قادح في مجمل كلامه .

أما صاحب الكاشف فقد نقل بعض كلام التبريزي ، وحاول أن يرد عليه في كلامه عن الملك وتقديره فقال : " يمكننا تفسير الملك بشئ لا يحتاج الى تقدير أصلا ، بأن نفس الملك : بالقدرة الشرعية فـ هي التصرفات المخصوصة ، فالملك : هو القدرة ، والمالك : هو القادر بنفسه أو بغيره " ثم قال : وبه يندفع قول صاحب التنقيح .

راجع نفائس القرافي (١١٦ / ٣ - أ - ١١٧ - ب) والكاشف (٣ / ٣٢٥ - أ - ب) .

(٢) في المحصول (الوصف الوجودي) هو البياض أو غير العبارة وقال (التعليل بالطابع لا يتوقف على المقتضى) . راجع المحصول (٢ - ٢ / ٤٣٨) ونهاية السؤل (٣ / ١١٤) . (٣) في المحصول (العدم المستمر) .

الرابع — هو أن اسناد الانتفاء الى انتفاء المقتضى يوافق الأصل في عدم تقريره وعدم لزوم مخالفته ، فيترجح على صلاحية الوصف الموجب — وداو يساويها .

الخامس — اتفاق العقلاء على الضحك ممن يعمل عدم حضور زيد من السوق بخوف الخريم ، مع العلم بموته أو الشك في حياته ، ويعمل عدم طيران الطير بمانع القفص ، وهو لا يعلم حياته .

احتج المنكرون له — منهم المصنف — بأمرين :

أحدهما : هو أن المناسبة والاطراد يغلب ظن الاضافة اليه ، وان لم يخطر ببالنا وجود المقتضى ، ولهذا ، اذا رأينا سبعا على طريق اسان ، غلب على ظننا عدم حضوره وان لم يخطر ببالنا سلامة أعضائه (*) . (١٤١-أ)

الثاني : هو أن المقتضى يضاد الطابع ، والشئ لا يتقوى بضده ، فاذا صحت الاضافة اليه مع وجود الضد ، مع عدمه أولى .

والجواب :

عن الأول — هو أن الطرد والمناسبة انما تغلب على الظن اضافة ما تصح اضافته ، ولا نسلم أن النفي الأصلي تصح اضافته .

(١) عبارته — هنا — فيها استدلال عن طريق غير مباشر ، فتقدير كلامه — على ما يظهر لي — : اذا ثبت أن النفي متجدد ، فهذا دليل على وجود المقتضى ، لأننا لا يمكن أن نتصور الانتفاء الا بعد الوجود ، فالنتيجة : أننا اذا رأينا انتفاء ، نسبناه الى عدم المقتضى ، اذ هو الأصل .

وأما المثال فمعيد عن محل النظر ، فإنه لا ينازع في عدم الحضور ، بل يقطع به ، وإنما ينازع في ظن اضافة عدم الحضور الى السبع ، ومن يظن ، فإنما يظن لأنسه بسلامة الاعضاء ، من غير شعور بما يقتضى حضوره ، ولا يخفى أن من نسب عدم حضور قاضى البلد في بعض القفارات الى سبع رآه به ، عد سفيها .

وعن الثانى : هو أن المقتضى وإن كان ضدا في الاقتضاء ، ولكنه حصل لشرط قبول الاضافة ، والاثم مع قيام المنافى ممكن ، ومع انتفاء الشرط غير ممكن ، وهو كقول القائل : " النقص لا يستدعى البناء " ، فإنه يضاد النقص " ولا يخفى فساد .

المسألة التاسعة :

ليس من شرط صحة التعليل بالوصف كونه متفقا عليه في الأصل ، فإنه اذا ثبت بالدليل ، التحق بالمتفق عليه في وجوب العمل .

هذا تمام كلامه في طرق صحة العلم وفسادها من المحققة والموهومة ، وإنما حصل بعض المحققة من الموهومة ، لأنه نظم في سلك الموهومة ، فقررت .

.....

((القسم الثالث))

فـى

:: مجرى القياس ، وشرائط الأصل ، والفرع ، والحكم ::

~~~~~

النظر الأول - فى مجراه :

وفيه مسائل :

الأولى :

القياس يجرى فى العقلیات ، وهو الحاق الغائب بالشاهد بجامع  
العلة أو الدليل أو الشرط أو الحد .

مثال العلة : قولهم : العالمية فى الشاهد معلله بقيام العلم  
بالذات ، فيجب أن يكون الغائب كذلك .

(\*) مثال الدليل : قولهم : الاتقان والتخصيص دليل علم المقتن وإرادة (١٤١ - ب)  
المخصص فى الشاهد ، فيجب أن يكون الغائب كذلك .

مثال الشرط : قولهم : الحياة شرط قيام العلم بالذات فى الشاهد  
فيجب أن يكون الغائب كذلك .

مثال الحد : قولهم : حد العالم فى الشاهد : " من قام العلم به "  
فيجب أن يكون فى الغائب كذلك .

وتقريره : هو أنه مهما ثبت كون شئ طة لحكم ، وجب اقتران حكمه  
به حيث كان ، والا بطل كونه طة ، ولزم أخذ قيد آخر فيه من وجود أو  
عدم ، وهكذا فى كل جامع ، وهذا واضح .

.....

وانما العويص ، اثبات العلة ، فانها ان كانت ضرورية ، فلا حاجة الى القياس ، وان كانت نظرية ، فهاذا تثبت ١ ، والمناسبة غير كافية ، بسبب لابد من حصر الأوصاف ، وغايتها عدم الاطلاع عليه ، وهو عدم علم بالغير ، لا أنه علم بعدم الغير ، فان وجود ما لا دليل عليه ممكن ، واقتدار دليله الى مدرك سادس ممكن ، وعدم الاطلاع على دليله ممكن ، وعادة الأصوليين في مثل سلوك طريق السهر .

### المسألة الثانية :

صار ابن سريج الى جواز القياس في اللغات ، ونقل ابن جنى عن في الخصائص - : أنه قول اكثر علماء العربية كالمازني وأبي علي الفارسي ، على

- 
- (١) راجع الخصائص (٣٥٢/١) وما بعدها .  
 (٢) المازني ( ٠٠٠ - ٢٤٩ ) :  
 بكر بن محمد بن حبيب بن بنية ، أبو عثمان المازني ، أحد الائمة في النحو ، من أهل البصرة .  
 راجع : وفيات الاعيان (٢٥٤/١) ، معجم الأدباء (١٠٧/٧) الاعلام (٦٩/٢) .  
 (٣) أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧) :  
 الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، شيخ ابن جنى ، وتلميذ السراج والزجاج ، عالم كبير في علم النحو والقراءات . له : كتاب التذكرة ، وكتاب الحجة والايضاح .  
 راجع : نزهة الألباء (٣/٥) ، وفيات الاعيان (٣٦١/١) -  
 " ١٥٥ " ، العصر (٤/٣) ، طبقات القراء لابن الجوزي (٢٠٦/١) ،  
 بغية الوعاة (٢١٧) .

ما حكاه المصنف واختاره ، وأكثر أصحابنا <sup>(١)</sup> وجمهور الحنفية على خلافه <sup>(٢)</sup> .

احتج القائلون به بطرق :

الأول — أنا رأينا صير المصب قبل الاشتداد لا يسمى خمر ، ومعه يسمى خمر ، وإذا زال الاشتداد زال الاسم ، فقد دار معه ، والدوران دليل العلية .

وإذا وجدنا الاشتداد في النبيذ ، وجبت تسميته خمر حتى يسدج تحت دليل الخمر .

وإذا أردنا بالعلة المعرف ، فلا نحتاج الى بيان مناسبة بين المعنى والاسم ووجه تأثيره في الدعاة الى الوضع ، والواضح هو الله ، وقد أذن في القياس .

الثاني — وهو الذي اعتمد المازني وأبو طي الفارسي : أن لا خلاف بين أهل اللغة أن كل فاعل يرفع ، وكل مفعول ينتصب ، وإن اختص ضرب منها بأمران فرد به ، ولم يثبت ذلك عندهم الا قياسا ، لأنهم لما وضعوا القاعدتين واستمروا على ذلك ، عرف انه ارتفع لكونه فاعلا . <sup>(\*)</sup> (١٤٢-أ)

فإن قلت : كيف يصح ذلك ، وقد وجد في اللغة خلاف ذلك ! ، فقد لا يرتفع الفاعل ، ولا ينتصب المفعول .

(١) منهم الفزالي فراجع المستقصى (١/٣٢٢ - ٣٢٣) ، ومال الآمدي اليه وعزاه الى القاضي أبي بكر فراجع الاحكام (١/٤٣) ، وأبو الحاجب (١/١٨٣) .

(٢) راجع مذهب الحنفية في التوضيح شرح التنقيح لابن سعود (١/٥٧ - ٥٨) ، وشروح المنار (١/٧٧١ - ٧٧٢) ، حاشية الأزميري على المرأة (٢/٢٨٦ - ٢٨٨) ، وأصول السرخسي (٢/١٥٦ - ١٥٨) .

قالوا : تخلف الحكم عن العلة لمابع لا يقدح في العلة فقد من يقول  
بال تخصيص ، ومن لا يقول به فليجعل عدم ذلك جزءا من العلة ،

الثالث - وهو أن أهل الحنيفة أجمعوا على أن ما لم يسم فاعله ارتفع  
لكونه شبهها بالفاعل في اسناد الفعل اليه ، ولم تزل فرق النحاة من  
الكوفيين والبصريين يعللون في الاحكام الاربعية : بأن هذا يشبه هذا في  
كذا ، فوجب أن يحسب في الاعراب ، واجماع أهل اللغة في المباحث  
اللغوية حجة .

والقول المرفى : أن لا قياس في اللغات .

ويدل عليه مثالك :

الأول - هو أن أسماء الاجناس والصفات والمعاني القاب ، كأسماء  
الاعلام للذوات ، ومقصودها التعريف ، وطلبها الحاجة إلى التفاهم .

والثاني - هو أن العلة المستتبطة لا تزيد على العلة المنصوصة ،  
ولو قال في العلم : سميت ابني هذا زيدا لزيادته أو لسواده ، لم يعد  
بدأ غيره من أولاده بهذا الاسم من وضعه ، وإن كان في معناه قطعاً ،  
فكذلك في الاجناس .

الثالث - هو أن القياس فرع صحة التعليل ، وتعليل وضع الاسم  
للمسمى به باطل من أوجه :

---

(١) في نقل القرافي عن التنقيح عبارة أخرى غير الموجودة في النسخة وهي  
" ولو قال سميت ابني هذا زيدا لسواده أو لزيادته ، لم يصر غيره  
سما من أولاده بهذا الاسم ، وإن كان أسودا " .  
راجع نقائس القرافي ( ٣ / ١٢٤ - أ ) .



الأول : هو أن طريق إثبات العلة بالاستنباط هو السبر والمناسبة والدوران .

ودليل الحصر فيها : هو أن العلة لا بد وأن تتميز عن غيرها ، ليكون كونها علة أولى من غيرها <sup>(١)</sup> .

والتميز : إما أن يكون بالوجود أو بزيادة على الوجود ، والأول : إما أن يكون في صورة معينة ، أو في صور ، فالوصف الزائد على الوجود هو المناسبة ، والتميز في الوجود في العين هو السبر ، وفي الجنس هو الدوران .

وإذا ثبت الحصر فنقول : لا سبيل إلى المناسبة ، إذ لا مناسبة بين الألفاظ ومعانيها ، وما يتخيل من اشعار الاشتقاق ينبنى على استحقاق المشتق منه لمعناه ، والكلام فيه ، كيف والمعنى المعبر عنه بلفظ المخامرة لو عر عنه بلفظ التغطية والستر لم ينب عنه ! ، فنسبته إلى الخرفسى (١٤٢-ب) الاقتضاء كنسبته إلى الفطاء والستائر .

ولا سبيل إلى السبر والدوران ، فإن خصوص التسمية لازم القدر المشترك ، فلم يتعين في الوجود ، ولا يلزم طيه التعليل الشرعي لوجهين :

الأول : هو أن الاذن في القياس من واضع الحكم معلوم ، ومن ضرورته إلغاء خصوص المحل .

الثاني : هو أن الحكم الشرعي معلول المصالح والمفاسد ، ولأنه لمطلق خصوص المحل فيها ، وأما الوضع اللغوي فهو معلول الحاجة إلى

---

(١) في نقل القرافي عن التنقيح " هو أن العلة لا بد أن تتميز ولا لم

تكن أولى من غيرها " اللطائف (٣/١٢٤-أ) .

التعريف ، والحاجة الى تعريف المعين بخصوصه كالحاجة الى تعريف المطلق ، بل أبلغ .

الوجه الثاني : هو أن القدر المشترك من مقاصد الاوضاع منقوض أبدا ، بمعنى المخامرة بالهيج والافيون ، ومعنى المنع بالصخر والنحاس ، ولا سبيل الى دعوى المانع ، ولا مانع للاطلاق من حيث اللفظة الا مسدود الوضع ، والوضع لا مانع له أصلا .

الوجه الثالث : هو أن ما يحلل به من القدر المشترك يعارض بالحاجة الى التعريف علما ، وبصرف خصوص وجه الاشتقاق الى تعيين ذلك اللفظ من بين سائر الألفاظ .

المسلك الرابع — هو أن تحليل الأوضاع اللغوية يؤدي الى التناقض .  
وبما أنه من أوجه :

أحدها — هو أن من شرط صحة التحليل تسليم حكم الأصل ، وهو كون اللفظ موضوعا للمعتصر من العيب مثلا ، وبالتحليل يتبين أن اللفظ موضوع لما يخامر العقل بعمومه ، لا للمعتصر من العيب ، كما أنه ليس موضوعا للمز (١) .

الثاني — هو أن القائس انما يحلل حكم النص ، والمعلوم بالنص : انما كون اللفظ موضوعا للمعين ، أو للقدر المشترك ، فان كان الأول ، فالقياس مناقضة ، وان كان الثاني فغير محتاج اليه .

الثالث — هو أنه يلزم منه صحة قياس الخمر على النبيذ في تسميتها بهذا ، فانها — أيضا — تنبذ ، وكذا قياس الجابية على القارورة (٢) ،

---

(١) المز : " بكسر الميم وتسكين الزاي " : نبيذ الشعير والحنطة والحبوب . لسان العرب (٥/١٧٢) .

(٢) الجابية : الحوض الذي يوضع فيه الماء للابل . =

والقارورة على الجابية ، لاشتراك كل واحد منهما فيما وضع له .

الوجه الرابع — هو أنه يؤدي الى تعذر وضع اسم الأعيان ، لأنه مهما قال : وضعت هذا الاسم لهذا المسمى ، علته بعموم وجه الاشتقاق وجعلته عاما في القدر المشترك ، الا أن يقول : <sup>(\*)</sup> " هو لهذا لا لغيره " . (١٤٣-أ) ومعلوم أن قوله : " لا لغيره " تأكيد ، فيدل على استقلال قوله : " هو لهذا " بأصل المعنى ، وهو عام في كل وضع .

المسلك الخامس — هو أنه لو صح القياس في طرف المسمى ، لصح في طرف الاسم ، نظرا الى عين التعليل ، لأنه اذا ثبت أن المعتصر من المنب اما سمي خمرا لأنه يخامر العقل ، فكما أن سمي النبيذ يشارك سمي الخمر في هذا المعنى ، فلفظ الخمار والخمير يشارك لفظ الخمر في هذا الاشعار ، فان صح تسمية النبيذ خمرا للمشاركة في القياس ، فليصح تسمية الخمر خمرا وخميرا للمشاركة في المعنى .

ويؤيده : القياس الشرعي ، فانه لما كان صحيحا اعتبر في طرف الحكم كما اعتبر في طرف المحكوم عليه ، فكما نقيس مخرج البول والثقبه المفتحة دون المعدة على مخرج الفائط في جواز الاستنجاء بالحجر ، للمشاركة في المعنى — نقيس الخرق والخشب في جواز الاستنجاء به ، للمشاركة في المعنى ، بل بطريق أولى ، فان احتمال التفاوت بين الأعيان في المقاصد الشرعية قائم ، واحتمال التفاوت في الاشعار ومقصود التعريف غير قائم .

بل نقول : الخمار يخمر الرأس ، والغطاء يخمر الكوز ، فلا يسمى

خمرا .

---

(=) وقيل : هو الحوض الضخم .

راجع لسان العرب (١٤/١٢٩) .

فلئن قلت : خصوص المفظى داخل فىسمى ، وهو كونه مقلًا .

قلنا : وكذلك خصوص المفظى داخل فىسمى ، وهو كونه

معتصراً من العنب ، ولا فصل بينهما .

المسلك السادس — هو أن الوضع من التصرفات العينية ، فلا يقبل

النقل بالتعليل ، كرقوم الكتابة وسكة الدنانير والتخصيص بالذكر .

فإذا رأينا العاقل كتب رقوماً ، أو ضرب سكة ، أو ذكر شخصاً ، وفرضنا

مشاركة غيره له فى طعة الكتابة والسكة والذكر ، فلا يلزم من ذلك إلا وجوب

الكتابة والذكر ، لوجود الحاجة إليه ، أما نفس الذكر والكتابة فلا ، ولهذا

فى القياس الشرعى لا نقول : أن السفر جل لما كان فى معنى البر فقد

ذكره النبى — صلى الله عليه وسلم — مع البر وإنما نقول : أراد تحريم

بيعه متفاضلاً ، كما أراد تحريم بيع البر ، غير أن اثبات الحكم على وفسق

ارادة الشارع شرع ، وإن لم ينطق به ، وإطلاق اللفظ على وفق ارادة الواضع (١٤٣ — ب)

ليس وضعاً منه ، إذ لم ينطق به ، فليفهم هذه الدقيقة .

المسلك السابع — هو أن الحكم كما لا بد له من طعة ، فلا بد له من

فائدة وحكمة ، وحكمة الوضع التعريف ، فإذا وضع اللفظ لشيء ، فلا بد وأن

يفيد الاطلاق تعريفه ، ومنها قسنا معنى آخر طيه فى التسمية بطل افادة

اللفظ تعريفه عند الاطلاق ، لأنه صار مشتركاً أو للمشارك ، وهذا فارق

آخر بين القياس فى الشرع والقياس فى اللغة ، فإن الزجر المقصود بالقصاص

فى المحدد لا يبطل بشرع القصاص فى المقتل وأمثاله .

وقد حصل الجواب بما ذكرناه عن حجتهم الأولى .

.....



وأما الثانية والثالثة فنقول : هما يرجعان الى التبع ، ويحسرف  
الوضع بالاستقراء من مجارى الاستعمال . واستنباط معان من محل النص  
لفهم لا للتعدية .

وبدل طيه : أن هذه الألقاب — أعني : الرفع والنصب والجبر —  
اصطلاح حادث من المصنفين ، ولا يمكن اسناده الى نطق العرب العرباء ،  
بل ربما لو سمعوا هذه الألفاظ لم يدروا معناها المقصود في محاوراتنا ،  
فاذا ، هو تعبير عما فهموه من استعمالهم ، واخبار على وفق العلم  
الحاصل من الاستقراء .

ومن هذا قولهم : انما رفع ما لم يسم فاعله ، لاسناد الفعل اليه ،  
تشبيها بالفاعل ، فانه حكاية عن الواقع نصا ، وانما كان يكون قياسا لوجهلوا  
حكمه أولا ، ثم الحقوه بالفاعل ، للاشتراك في هذا المعنى ، أما اذا كان  
رفعه منطوقا به من أهل اللسان أجمع ، فالتشبيه على المعنى تصحيح  
لما استبطوه من المعنى ، ببيان الاطراد .

وأما تعميم الحكم في رفع الفاعل ، فذلك لأنه لما عسر على المصنفين  
تفصيل كل فاعل ، ضبطوا ما خرج عن القاعدة ، وأحالوا ما عداه على القاعدة  
الكلية المفهومة بالاستعمال المنطوق به ، فقالوا : الفاعل — بأصله —  
يستحق الرفع الا اذا منع مانع ، وذكروه .

ثم لو سلمنا أن ذلك كله قياس ، ولكنه في الاعراب ، فلم قالوا :  
انه يلزم منه صحة القياس في نفس اللغة ، والفرق بينهما ما ذكرناه من  
الفرق بينه وبين القياس الشرعي : (\*) وهو أن رفع ما لم يسم فاعله لا يرفع (١٤٤ — أ)  
كون الفاعل مرفوعا ، وتسمية كل ما يخامر العقل خمرًا ينفي كون المعتصر من  
العنب سمي الخمر .

### السألة الثالثة :

القياس لا يجرى فى الأسباب ، كقياس اللواط على الزنى فى سببـة  
الرجم ، وقياس اللبس على السرقة فى سببـة القطع <sup>(١)</sup> .

وانما قلنا ( ذلك ) ، لأن تعليل السببـة بالقدر المشترك ينفى كون  
الخاص سبباً ، وقد فرضناه سبباً عند التعليل ، فهو متناقض .

فاذا ، الجارى فى الاسباب نظر التنقيح وتلخيص المناط .

واحتج المخالف : بأنه حكم شرعى ، لما سبق ، فجاز تعليله  
كسائر الأحكام .

وأجابوا عن الاشكال : بأن ذلك المعنى اما يناسب السببـة لا الحكم ،  
ولا يمكن اضافة الحكم اليه .

والجواب : هو أن الفرق ما ذكرناه من لزوم رفع حكم الأصل ، والعذر  
باطل ، فان المعنى ان لم يناسب الحكم لم يمكن تعليل السببـة به .

---

(١) من الذين قالوا بذلك : أبو زيد الدبوسى ، واصحاب أبى حنيفة  
كذا ذكر الأمدى واختاره . ونسب القول بالجواز الى أكثر أصحاب  
الشافعى . راجع الأحكام (١٣٨/٣) .

وفى شرح المنار : أن طائفة أصحاب أبى حنيفة يقولون بعدم  
الجواز ، واختار فخر الاسلام خلافه ، وقد ذكر "ابن ملك" بعض  
ما ذكره التبريزى من حجج فراجع ص (٨١٠) ، وراجع — أيضاً —  
التوضيح شرح التنقيح لابن سعود (٨٠/٢) ، وكشف الأسرار  
(٣/٣٩٠ — ٣٩١) .

## المسألة الرابعة :

قياس التعليل لا يجرى في النفس الأصلية<sup>(١)</sup> ، إذ لا طلة له ، وأما قياس  
الدلالة فيجرى ، إذ لا مانع عن أن يوافق دليل الاستصحاب .<sup>(٢)</sup>

## المسألة الخامسة :

قال الجبائي والكرخي<sup>(٣)</sup> : لا يجوز اثبات العبادات بالقياس<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) المقصود بالنفس الأصلية : البقاء على ما كان قبل ورود الشرع .  
المستصفي (٣٣٢/٢) .
- (٢) عرف الفزالي قياس الدلالة ، فقال : " أن يستدل بانتفاء الحكم عن  
الشيء على انتفائه عن مثله " ويكون ذلك ضم دليل إلى دليل .  
فبعد ورود الشرع ، وجد فرع لم يعرف حكمه ، فان ما يماثل—  
— أيضا — لا حكم فيه .
- وفي المحصول تعريف آخر لقياس الدلالة : وهو أن يستدل بعدم  
آثار الشيء وعدم خواصه على عدمه .
- والتبريزي نحى عن الفزالي ، ولذلك قال : وأما قياس الدلالة  
فيجرى ، إذ لا مانع عن أن يوافق دليل الاستصحاب .  
راجع المستصفي (٣٣٢/٢) ، والمحصول (٤٦٧/٢-٢) .
- (٣) راجع نقل أبي الحسين عن الجبائي في المعتمد (٧٩٢/٢) ، واختار  
أبو الحسين أن ينظر في كل مسألة بخصوصها — وان كانت من الحدود  
أو التقديرات — ليعرف : هل هي قابلة للتعليل ؟ .
- وهو معنى قول ابن السبكي في رفع الحاجب عن ابن الحاجب  
(٣١٧/٢-١) ، أنظر هامش التهصرة ص (٤٤) .
- (٤) وهو مذهب طائفة الحنفية ، راجع أصول السرخسي (١٦٢/٢-١٦٤) ،  
والتوضيح على التنقيح (٥٦/٢-٥٧) ، حاشية الأزميري على المرأة  
(٢٨٤/٢-٢٨٥) ، تيسير التحرير (٢٧٩/٣) وذكر أهله لهذه  
المسألة وقرن فيها بين مذهب الحنفية والشافعية .

وبنى الكرخى عليه : امتناع اثبات الصلاة بالإيماء .

وهذا ان أرادوا به : " اعتبار اليقين فى اثبات العبادات " . فـهـيـطـل  
عليهم بالوتر ، وان منعوا القياس — مع جواز اثباته بالظن — فـهـو  
تحكم .

قالوا : لو جوزنا اثبات العبادات بالآحاد ، فلعل صوم شوال وجب  
علينا ، لكنه لم يصل اليه .

قلنا : الاعتماد فى نفيه على الاجماع .

### المسألة السادسة :

يجوز اثبات الحدود والكفارات والقدرات والرخص بالقياس ~~هــ~~  
الشافعى (١) خلافا لابي حنيفة وأصحابه (٢) .

وحاصل مأخذهم : اعتقاد أن هذه الاحكام مظنة تعبدات وتحكمات ،  
والاعتماد فى القياس على عقل المعنى ووجوب اتباعه وبعد تخصيصه بالامعان  
وهذه القاعدة فى هذه الاجناس منقوضة ، اذ التعبد باعتبار الخصوصات  
غالب ، فيتقاصر المعنى الظاهر عن اقتضاء الاتباع ، ويظهر احتمال (١٤٤) — ب )  
التخصيص فيقطع اللاحق .

والشافعى يقول : امتناع القياس لانقذاح الفارق لا ينكر ، ولا اختصاص  
له بجنس ، ولخصوص النظر فى المعين — وان كان التحكم غالبا فى  
جنسه — مزيد دلالة على حكمه ، فان لاح ظهور اتباع المعنى — مع النظر

---

(١) راجع الاحكام للآمدى (١٣٦/٣) وطبعدها .

(٢) المراجع السابقة فى المسألة الخامسة .



الى ما فى الجنس من التحكيمات - ا فلما وجه منع القياس ! ، وان لم يلح ،  
فاى معنى لتخصيص المنع بهذا الجنس ! .

ثم ذكر مناقضات لهذه القاعدة على أصلهم فقال : أما الحدود فقلند  
كثرت أقيستهم فيها ، حتى جاوزوها الى الاستحسان ، فقالوا : المشهود  
عليه بالزنا فى زوايا البيت يوجب استحساناً (١)

وأما الكفارات فقد قاسوا الألفاظ بالأكل على الوقاع (٢) وقاسوا الناسى فى  
قتل الصيد على الحامد (٣) .

(١) المراد بالاستحسان - هنا - تحقيق مناط العلة ، وليس - هو -  
استحساناً بالرأى ، فلا يكون إلا ما كان متجهاً على الحنفية ، ولذا للتوجه  
ابن الهمام الاستحسان - هنا - فقال : " اتفقوا على فعل واحد حيث  
نسبوه الى بهت واحد صغير ، اذا الكلام فيه دون الكبير ، وبعد ذلك  
تعيينهم زواياه واختلافهم فيها لا يوجب تعدد الفعل " . راجع فتح  
القدير (١٦٧/٤ - ١٦٨) .

(٢) يقول السرخسى : انهم لم يوجبوا الكفارة عن طريق القياس ، ولكن  
ساعدهم فى ذلك النص ، وروى فى ذلك حديث " من أفطر فى  
رمضان فعليه ما على المظاهر " ، ثم ذكر أن الحكم تساوى فى  
الحالتين ، لأن الحكم معلق بزوال الصوم ، وهو يزول بزوال ركنه ، لا  
باعتبار الجناية على المحل . راجع أصول السرخسى (١٦٣/٢) .

(٣) الا حنا ف لم يقيسوا - هنا - وإنما اعتبروا قتل الناسى للصيد جناية ،  
والحاجة الى رفع الجناية موجودة ، والكفارة صالحة لرفعها ، كما  
أنهم شبهوا الصيد بالأمانة ، فهو ضامن لها اذا أتلها ، وان كان  
ناسياً أو مخطئاً .

راجع فتح القدير (٢٥٨/٢) ، بدائع الصنائع (١٢٦٦/٣) .

فان قالوا : هذا النوع استدلال وتعرف لمجرى الحكم بحذف الفوارق ،  
وليس بقياس .

قلنا : لا بد لكم فيه من معرفة كون الأصل محلاً ، وأن غلته هو  
القدر المشترك ، بمناسبة أو سهر ، لينبئ عليه غلبة الظن بثبوت الحكم فى  
الفرع ، وهذه هى مؤن القياس .

وأما المقدرات ، فقد قدرنا عدد الدلاء فى تطهير البئر ، وفى  
الاستنجاء قاسوا غير المعتاد على المعتاد ، بل اسقطوا أصل الاستنجاء  
بالرأى ، وقاسوا العاصى بسفره ، فى اثبات الرخص .

احتجوا : بأن الحدود تقدرى بالمشبهات ، واحتفال الخطأ قائم فى  
القياس ، فيجب الأخذ به وإن كان بعيداً ، ذرأاً للحد .

وأما المقدرات فلا تهتدى العقول الى تقديرها ، كمنصب الزكاة ،  
ومواقيت الصلاة .

(١) اهتمد الحنفية فى مسألة تطهير الآبار على آثار الصحابة ، فان فتوى على  
وأبى سعيد الخدرى — رضى الله عنهما — فى ذلك معروفة . وصرح  
فى فتح القدر بأن مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس .

راجع أصول السرخسى (١١٢/٢) ، فتح القدير وشرحه  
(٦٨/١) .

(٢) الاستنجاء عند الحنفية سنة ، وهذا الشافعى فرض ، وقالت الحنفية :  
لو ترك الاستنجاء جازت صلاته ، ولكن مع الكراهة ، وذلك لأن قليل  
النجاسة الحقيقية فى الثوب والبدن طهر .

راجع : البدائع (١٢١/١) ، فتح القدير (١٤٨/١) .

وأما الرخص ، فهي منح الله — تعالى — فتختص بمحالتها ، ثم هي

على خلاف الدليل ، وكذا الكفارات ، لما فيها من الاضرار المنفى بالنص •

والجواب : هو أن على مذهب التصويب ، لا تصور للخطأ في القياس •

ثم هو باطل بنقل الآحاد وما ناقضوه به من الأحكام •

وأما المقدرات فلا نقيس في نفس التقدير ، بل في نقل القدر بسببه ،

وكذلك الرخص والكفارات ، فاذا فهمنا أنه — تعالى — منح بها لمعنى (\*) ، (١٤٥ — ب)

وخولف مقتضى الدليل لأجله ، وجب أن يطرد باطراده •

---

.....

:: في شرائط الأصل ::

والمعتبر فيه ثلاثة شرائط :

الأول : أن يكون مفروفاً عنه ، فان احتاج الى دليل فهو - أيضاً - فرع .

الثاني : أن يكون الثابت حكماً شرعياً ، لأنم هو المطلوب بالاجتهاد .

الثالث : أن لا يستند ذلك الحكم الى قياس ، فان طة الأصل الثاني ان كانت موجودة في الفرع الأول فهو - أيضاً - فرع ، فليقتضه عليه ابتداءً من غير تطويل ، وان لم تكن موجودة تعذر قياسه على الاول ، لافتراقهما في طة الحكم ، ولا يمكنه انتزاع طة أخرى جامعة ، اذ لا يساعده عليه سبر ولا دوران ، ولا أثر للمناسبة مع العلم باستقلال غيره ، وان ساعده عليه نص بصريحه أو إيمائه أو دوران في الجنس ، فهو مستغن عن أصل معين ، فلا معنى للقياس على الأول أو على الثاني .

فروع :

وليس من المعتبر ما قاله الكرخي : وهو أن الحكم اذا كان طي خلاف الأصول لم يكن بد من احدى خلال ثلاث : وهي التخصيص طي العملة ، أو الاجماع على تعليقه . . أو موافقة أصول أخرى كثيرة .<sup>(١)</sup>

---

(١) الذي يذكره الحنفية في هذا المجال : أن من شروط القياس : أن لا يكون الأصل معدولاً به عن القياس ويقصدون بالقياس : القاعدة المستمرة العامة التي قررها الشارع بنص أو بتصوص متعددة . =



واحتج عليه : بأن دليل حكم الأصل أخرج محل دلالة من قياس الأصول ، فيبقى ما عداه على وفق الأصول .

— وهو فاسد ، لأنه إذا صح في الفرع مستند مخالفة الأصول وجب الحاقه بمحل المخالفة وإن شارك الأصول في مبادئها ، فلا يارجح الدليلين ولا ( يعتبر ) أن يكون مقدما في الشرعية على الفرع ، فيجوز قياس الوضوء على التيمم في اعتبار الدية ، وقياس الأداء على القضاء في اعتبار التبييت والتعيين ، لأن الجامع قد يكون دلالة ، فيجوز تأخيرها ، ثم لو كان علة ، فالأصل دليل الاعتبار ، لا علة الاعتبار ، فيجوز أن يكون الجامع معتبرا قبل هذا الأصل .

ولا ( يعتبر ) أن يقوم الدليل على جواز القياس عليه — كما قاله عثمان البتي — ، لأنه خلاف ما فهم من سيرة الصحابة ، وهم القائلون ،<sup>(١)</sup>

(=) وخروج هذا الأصل عن الأصول المقررة يشير إلى اختصاصه بحكم دون سواء ، فلا يعدى إلا بما ذكره الكرخي . يمكن مراجعة هذه المسألة في أصول السرخسي (١٤٩/٢-١٥٠) والتوضيح على التنقيح (٥٦/٢) ، وحاشية الأزهر على المرأة (٢٨٤/٢-٢٨٥) ، وكشف الأسرار (٣٠٢/٣) .

(١) الذي نقله السرخسي عن علماء الحنفية : أنهم يشترطون أن يقوم الدليل في الأصل على كونه معلولا في الحال ، لأن النصوص فرطان : معللة ، وغير معللة .

راجع أصول السرخسي (١٤٧/٢) .

وعثمان بن مسلم البتي البصري ، أبو عمرو ، روى عن أبيه والشعبي ، وروى عنه شعبة والثوري ، وكان صاحب رأي وفقه . واسمه نسبة إلى " البتوت " جمع " بت " وهو الكساء الفليظ ، فقيس : " البتي " . راجع : تهذيب التهذيب (١٥٤/٧) ، وتقريب التهذيب ص (٢٣٦) .

ولأن بمجرد اشتراك الأصل والفرع فيما يصلح أن يكون ظنة ، يغلب على الظن  
اشتراكهما في الحكم ، والظن معمول به <sup>(\*)</sup> ، ولا ضبط لمراتبه . (١٤٥-ب)

ولا ( يعتبر ) انعقاد الاجتماع على تعليله ، خلافا لبشر الميرسي ، لما  
ذكرناه من الوجهين .

ولا ( يعتبر ) أن لا يكون الأصل محصورا بعدد ، كقوله عليه السلام :  
" خمس يقتلن في الحل والحرم " <sup>(١)</sup> فان الاحتجاج ببطلان قياس غيرها عليها  
تعلق بمفهوم اللقب ، ثم لو صح ، فهو مانع من القياس ، كسائر  
الخصيصات ، وليس من قبيل الشرط .

---

(١) متفق عليه : ونصه : خمس من الدواب كلهن فواسق ، يقتلن فسي  
الحرم : الفراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب ، راجع : البخاري  
" مع السندی " (٣١٤/١) ، ومسلم " مع النووي " (١١٣/٨) .

وأرجع السرخسي هذه المسألة : الى أن القول به يؤدي الى  
ابطال لفظ من ألفاظ النص ، وهو تغيير له ، فيبطل القياس - هنا -  
لأن من شرط صحة القياس - عدمهم - أن لا يعود التعليل على  
الأصل بالتغيير .

أصول السرخسي (١٧٠/٢ - ١٧١) .

(( النظر الثالث ))

:: في شرائط الفرع ::  
ـــــــــــــــــ

وله أربع شرائط :

— أن لا يكون حكمه معلوما بطريق آخر .

واند راجه تحت مقتضى عموم ليس اخلا لا بهذا الشرط ، لأن حكم

العموم انما يثبت فيه أن لو سلم عن معارضة القياس .

— وأن لا يتناوله دليل حكم الأصل .

— وأن يتحقق فيه مناط الحكم .

— وأن يخلو عما يمنع من ثبوت حكمه .

وليس من المعتبر :

— كون العلة معلومة الوجود ، فان الظن يكتفى به في الشرع .

— ولا كونه غير متناول بظاهر نص ، فان الظاهر قد يترك بالقياس .

---

.....

## (( النظر الرابع ))

(١)  
:: في شرائط الحكم ::  
ممنه

ولا يعتبر فيه الا أن يكون ماثلا لحكم الأصل ، ليتأدى به مثل ما يتأدى بحكم الأصل ، وهو الذي عرف كونه مقصودا .

ثم قال العلماء : قياس صحة البيع على صحة النكاح ليس اخلافا بهذا الشرط ، ولا قياس وجوب الأكل على وجوب الصلاة ، فان الصحة والوجوب له حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف المتعلق .

فحصل منه اشكال : فان المعلل لابد وأن يرد قياسه الى أصل وجد فيه ما رتبته على وصف تعليله ، فيكون ماثلا ، فان الاختلاف في ما وراء ذلك القدر من المتعلقات لا يقدر في مائلتها من الوجه الذي جمعه ، فيحتاج الى زيادة اعتناء فنقول :

" الذي يرتبه المعلل على وصف تعليله قد يكون مخالفا لما في الأصل حقيقة ، ولكن اللفظ يشطبهما بالاشتراك التركيبي ، كقولهم فسي اشتراط الأجل في السلم فيه : " عوض في السلم " فوجب أن يبلغ به أقصى مراتب جنسه ، كرأس المال " فان المراد بهذا اللفظ في الأصل اشتراط قبض رأس المال في المجلس " (\*) وفي الفرع اعتبار الأجل في السلم فيه ، (١٤٦-أ) ولا اشتراك بينهما الا في اللفظ .

---

(١) السلم (أو السلف) : "بيع موصوف في الذمة " فيدفع المشتري المال ، على أن يسلمه البائع السلعة المعينة في أجل معين ، ويتفقان على السحر في حين العقد .

راجع تحفة المحتاج شرح المنهاج (٥/٢) .



وقد يشاركه فيما هو مقتضى اللفظ بطريق التواطؤ ، ولكن لا ينبئ مفهومه  
عن حكم شرعى ، كقول النوقانى — رحمه الله — فى مسألة التعمين : معنى  
اعتبر فى الصوم فى الجملة ، لا تختلف حكمة اعتباره بالقضاء والأداء ، فوجب  
أن لا يختلف اعتباره بالقضاء والأداء ، قياسا لوصف النية على أصلها ، فإن  
الحكم الشرعى هو الاعتبار حيث تحقق سببه .<sup>(١)</sup>

أما كونه فى إحدى الصورتين مخالفا للآخر وموافقا ، فليس من الأحكام  
الشرعية ، بل هو من الأمور الضمنية الضرورية الاستفادة من نظر العقل ، فإن  
التماثل والاختلاف عقلى ، وإن كان ما فيه التماثل شرعيا .

وقد ينبئ عن حكم شرعى ، ولكن لا يكون تمام ماهية الحكم الثابت فى  
الأصل ، وهذا القسم يقع كثيرا ، وله صور :

— فمنها : قول أصحابنا فى العقيدة : مأدبة فيكون مأمورا بها ،  
كالوليمة ، مع أن الحكم فى الأصل الوجوب ، وفى الفرع الندب .<sup>(٢)</sup>

(١) النوقانى : محمد بن بكر بن محمد ، أبو بكر الطوسى ، النوقانى ،  
تفقه بنيسابور وبغداد ، وكان أستاذا فى الفقه ، وكان زاهدا ، نقل  
عنه الرافعى فى الكتب . و "نوقان" بنون مضمومة ، وقيل مفتوحة ،  
توفى سنة ٤٢٠ هـ . راجع طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه —  
(١٨٤/١) ، طبقات السبكي (١٢١/٤) .

(٢) مذهب الشافعية فى تعمين النية : يجب تعمين النية فى صوم رمضان  
أداء وقضاء وفى صوم الكفارة والنذر والصوم استسقاء إذا أمر به الإمام  
راجع تحفة المحتاج شرح المنهاج (٣٨٧/٣) .

(٣) راجع باب العقيدة فى المجموع للنووى (٣٤٢/٨) " مطبعة الامام  
بمصر ، وروضة الطالبين (٢٢٩/٣) .

وفي مسألة التفريط : تلف ماله بعد استحقاق المطالبة ، فيبقى  
مطالباً كما لو اطفه <sup>(١)</sup> .

فيقول الحنفى : الحكم فى الأصل المطالبة بضمان ما اطفه <sup>(٢)</sup> ،  
وقد ينشأ الاختلاف بين الحكمين من الاختلاف فى الحكمة ، واختلاف  
المتعلق اذا كان مؤثراً فى المقصود .

نظير الأول : ايجاب عتق الرقبة كفارة ونذراً وعقوبة ومحواً .  
ونظير الثانى : وجوب قطع اليد مع وجوب الحد ، أو الصوم أو الصلاة ،  
وهو أكثر ما يستند اليه اليوم فى المناظرات .  
قال أبو هاشم : يعتبر فى ثبوت الحكم بالقياس أن يكون قد ثبت جملة  
بالنص ، وزعم : أنه لولا ثبوت توريث الجد بالنص لما نظر الصحابة فى  
توريثه مع الاخوة <sup>(٣)</sup> .

وهذا فاسد ، بدليل مسألة الحرام وأمثالها .

- 
- (١) عدم تسليم المال - بغير غدر - بعد طلب صاحبه ، يعد تعديساً ،  
فيضمن المودع عنده . راجع تحفة المحتاج شرح المنهاج (١٢٤/٧) .  
(٢) راجع كلام الحنفية فى مسألة الوديعة ، ومتى يجب ضمانها ومتى  
لا يجب فى بدائع الصنائع (٣٨٨٨/٨) وما بعدها .  
(٣) راجع كلامه فى المعتمد لابی الحسين (٨١٠/٢) .

### خاتمة تشتمل على فصلين :

أحدهما — في بيان ألقاب القياس ، ووجه تمييز بعضها عن بعض .

وله ألقاب بحسب اختلاف الجامع ، وألقاب بحسب اختلاف طرق تقرير

الجامع .

أما الأول : فقياس العلة ، وقياس الدلالة ، والقياس في معننى

الأصل ، وهو المسمى بقياس (اللافاق) .

(\*) ووجه الحصر : هو أن الحكم تبع للعلة ، والعلة في الفرع : إما أن (١٤٦) — ب

تستبان تفصيلا بعد التنصيص عليها ، أو اجمالا من غيرها .

ثم ذلك الغير الدال عليها : إما أن يكون ثبوتا أو نفيا ، فالأول :

(١) قياس العلة ، والثاني : قياس الدلالة ، والثالث : قياس (٣) اللافاق .

(١) عرف الآمدى قياس العلة فقال : " هو ما صرح فيه بالعلة الباعثة على

الحكم في الأصل " كالشدة المطربة في الخمر ، فيقاس النبيذ عليه

بهذه العلة . راجع الاحكام للآمدى (٩٦/٣) ، جمع الجوامع

" مع العطار " (٣٨١/٢) .

(٢) تعرض الآمدى لقياس الدلالة ، وبين أنه قد صرح فيه بالدليل

الدال على العلة الباعثة ، كالجمع بين النبيذ والخمر بالرائحة الفاتحة

الملازمة للشدة المطربة ، الاحكام (٩٦/٣) .

وتعرض له الخزالي في معرض كلامه عن النفي الأصلي ، وقال

عن قياس الدلالة : ان يستدل بانتفاء الحكم عن الشيء على انتفائه عن

مثله . المستقصى (٣٣٢/٢) ، وراجع مسألة " قياس التعليل

لا يجرى في النفي الأصلي " من الكتاب الذي حققه .

(٣) قياس اللافاق " أو القياس في معنى الأصل " : العلة غير مبرح

بها ، ولكن نفي الفرق بين الأصل والفرع ، كما في الحاق الأمية

بالعبد في التشريك ، الاحكام (٩٧/٣) .

أما الألقاب الأخرى ، فهي شعب قياس العلة ، فإليها ان قسرت  
بالمناسبة ، فهي قياس أخاله ، وان قدرت بشبه فهي قياس شبه ، ولا لقب  
للقياس باعتبار طريق آخر من طرق العلة •

نعم ، العلة ان استنبطت من محل التنصيص على الحكم لا غير ، فهي  
مستنبطة ، والطريق تخرج •

وان لخصت من محل الإيحاء بحذف ما وراءها ، فهي مؤبداً اليها ،  
والطريق تنقيح •

وان لم يكن للقياس مؤنة سوى معرفة وجود العلة في الفرع لكونها  
معلومة في نفسها ، فهو تحقيق المناط ، خصص به تمييزاً ، وان كان لابد  
من تحقيق المناط في كل قياس •

مباحثه تنكشف بها حقيقة قياس الدلالة وطريق تقريره :

اعلم : أن قياس الدلالة لما كان عبارة عن الجمع بدليل الحكم ، لا  
بعلة الحكم ، فكل قياس كان الجامع فيه دليلاً ، فهو قياس دلالة ، حتى  
الجمع بالبيع ، فان المؤثر في الملك هو الحاجة ، والبيع دليلها ، ولكن  
العلل الشرعية لما كانت وضعية ، كانت كلها في معنى الأمانة والدليل ،  
وان كانت منشأ للحكمة ، فخصوا اسم قياس الدلالة بالجمع بالحكم الذي هو  
في المرتبة الثانية من الدلالة ، فانه يدل على الوصف ثم على الحكم •

---

(=) وقال الغزالي : أن يظهر تأثير من الوصف في عين الحكم ، فلا يقيس  
بين الأصل والفرع مبيانه الا في تعدد المحل كالسكر في الخمير  
والنبيذ • المستصفى (٣١٩/٢) •

وقال ابن السبكي : هو القياس الجلي • جمع الجوامع "مع  
الخطار" (٣٨٢/٢) •



أما تقريره ، فله طريقان :

أحدهما - إقامة الحكم مقام الوصف في ضبط المعنى ، كقولهم : " قتل حرام ، فيوجب القصاص كالقتل بالمحدد ، ونجس فلا يصح بيعه ، كالجيفة " .  
 ونجيب عن المطالبة : بأنه إذا كان حراما ، كان جنابة ، أي إفسدة مطلوبة الانتفاء ، فيناسب القصاص زجرا ، وإذا كان نجسا ، كان مستقذرا مستحقرا ، فيناسب سلب رتبة المقابلة بالمال الشريف ، فدجره مجرى الوصف في تشبيه المناسبة ما تضمنه .

وأكثر المترسمين لا يعدون هذا النوع من قياس الدلالة ، لهذا المعنى مع أنه لو قال : " قتل يوجب التحريم ليجب القصاص قياسا على المحدد " (١٤٧-١) لم يستريبوا في كونه قياسا دلالة ، لأنهم لم يضبطوا من قياس الدلالة إلا هذا الشكل ، وهو أم مله ، لما ذكرناه من الضابط .

وأما قلنا : ألا قياس دلالة ، لأن كونه حراما ليس طعة لوجوب القصاص ، بل هو - أيضا - حكم ما هو طعة لوجوب القصاص ، وهو كونه مستغنيا عما لمحل من صفته كيت وكيت ، وإنما استدل عليه بوجود التحريم .

الطريق الثاني - وهو المشهور - : أن يدعى لزوم اشتراك الأصل والفرع في الحكم المطلوب ، لاشتراكهما في حكم آخر ، هو من أثر المؤثر فيه فنقول : " محل صين بالقصاص عن المفرد فيصان عن المشاركين ، كالنفس ومحل يأثم بالتلافه عما فيهضمه ، كالعصير وسائر أموال الذم ، ويصح طلاقه فيصح ظهاره ، كالسلم ، ويجلد بالزنى بكرا ، فيرجم به ثيبا ،

كالمسلم ، ويوجب القصاص اذا جرى في المحاربة ، فكذا في غيرها ، كالمحدد ،  
وصوم يحتقر في صحته أصل النية ، فيعتبر فيه الثمين والتبذير ، كالقضاء  
وأما ذلك .

ومعد هذا ، يجب أن يقرره بأسفادهما إلى مؤثره ، من غير أن يصرح  
بالمؤثر ، كيلا يكون منقطعاً بالانتقال ويضيع أحد الحكمين .

أما الأصل أو الجامع فنقول : صيانة من المظهر يدل على كونها  
مطلوباً في القصاص ، فيناسب الصيانة عن الشركاء ، مبالغة في الصيانة ،  
وحسماً للذريعة ، كما في الأصل ، فتذكر الحكمة بطلان الوجه الارتباط لا غير ،  
وكذا في أمثاله .

فلو قال في جواب المطالبة : لأن إيجاب القصاص في حالة الانفرد  
يدل على اعتبار التفويت الواقع في إيجابه ، وذلك التفويت بعينه بوجوده في  
حالة الاشتراك - كان منقطعاً بالانتقال إلى قياس العلة ، وتضييع حكم  
الأصل في الاستشهاد ، لاستقلال حالة الأفراد بالاعتبار .

مباحثة أخرى :

أرى بعض الفقهاء - في المناظرات - : اذا فرق بين حالة الانفرد  
وحالة الاشتراك مثلاً يقول : هذا فرق بين الوصف والحكم ، يجب أن يكون  
بين الأصل والفرع ، فلا اسمع<sup>(\*)</sup> "يسجل بهذا على القاعدة - تسكاً بهذا (١٤٧) -  
اللفظ - تعذراً ، من غير أن ينظر في الفرق المذكور .

والحق : أن هذا النوع من الفرق لا ينقدح في الطريقة الأولى ، إذ  
المقصود من الحكم الجامع : دلالة على معنى يتوصل به إلى إثبات المتنازع

.....

فيه ، ولا يشترط في دليل ذلك أن يكون حكما ، فضلا عن أن يكون معاكلا له ،  
وأما على الطريقة الثانية فيختلف باختلاف الإرادة .

فان قال : القتل من المفرد أغلب ، مفسدته أعظم ، أو أفضاه  
القصاص في حقه الى الزجر أبلغ ، وما شاكل ذلك — لم يسمع ، لأن كل  
ذلك معترف به ، وإنما احتاج الى الحكم الثاني لبيان الغاء ذلك واستقلال  
القدر المشترك .

وأما اذا قال : القصاص في حالة الانفراد شرع جزاء ، مقابلة  
للالساء بمثلها ، ولا يتحقق ذلك في حالة الاشتراك ، فان قطع البعض  
ليس بممكن ، وقطع الكل ليس جزاء بالمثل — فهذا اشارة الى اختلاف  
مبنى الحكمين ، ويتمذربه اسنادهما الى مؤثر واحد ، فيجب التزام الجواب  
عه ، فان أقل ما فيه منع ما ذكره من الحكمة ومعارضتها بحكمة أخرى ، الا  
أن حكمة المعلن أولى ، لا طرادها في حالتى الانفراد والاشتراك في النفس  
فلا يؤدي الى اختلاف الوضع ، الا أن يبين المعترض — أيضا — اطراد  
حكمته في شركاء النفس بدوى صدور قتل كامل من كل واحد ، فيحتاج  
المعلن الى تصحيح التعليل بما عينه بطريقة ، ليدفع السؤال .

تنبيه :

قد تستعمل صورة هذا الشكل من القياس ويكون قياس علة لقياس  
دلالة ، ويتبين ذلك بالتقرير ، ولا يكون منتقلا .

.....

(١)  
وقد استعملت مثله في حضرة شيخنا جمال الدين ابن فضلان فـسـى  
شهادة الفاسق ، فقلت : نقص يسلب الولاية فيسلب الشهادة ، قياسا على  
الرق .

وقررت : بمناسبة النقص لسلب المناصب الدينية ، اقتصارا بالسر ،  
وهو الجامع بين الفسق والرق ، فيكون علة .

وأما ذكر سلب الولاية فانما جرى مجرى تقييد النقص بالوتبة المعتبرة ،  
فان له مراتب وتعذر ضبطها بالوصف الحقيقي .

(\*)  
نعم ، لو قلنا : شخص سلب الولاية ، فيسلب الشهادة ، كالرقيق (١٤٨-أ)  
لأن سلب الولاية كان اظهارا للنقص ، وسقوط وقعه بعزله عن أهلية  
المناصب وشرف المطالب ، تقريراً لاستحسان معالي الأمور ، من صفات  
الفضائل واستقباح الرذائل ، وفي ضم سلب الشهادة اليه مهالفة في تقريره ،  
فوجب أن يكون مشروعا ، كما في الرقيق - لكان دلالة ، لأن الجامع دليل  
كما ترى ، وليس بعلة ، بل العلة النقص الذي أوجبها ، فليعلم .

---

(١) جمال الدين بن فضلان (٥١٧ - ٥٩٥) :

يحيى بن علي بن الفضل بن هبة الله ، جمال الدين ، أبو القاسم ،  
من فقهاء الشافعية ، ولد ببغداد ، وتفقه بنيسابور ، وقد سمع  
الحديث ، وحدث ، قال المنذرى : " كان غزب الكلام ، مليح  
العبارة " ، ودرس في النظامية وفضلان : لقب جده الفضل .

راجع : النجوم الزاهرة (٦ / ١٥٣) ، شذرات الذهب  
(٣٢١ / ٤) ، طبقات السبكي (٧ / ٣٢٢) ، الاعلام (٩ / ١٩٨) .



(( الفصل الثاني ))

ٖٖ مآخذ الترجيحات ٖٖ  
مهممهمم

وفيه مسائل :

- تعارض الأدلة •
- الترجيح بين الأدلة •
- الترجيح فى اليقنيات •
- الترجيح بكثرة الأدلة •
- العمل بكل واحد من الدليلين من وجه •
- تعارض العام والخاص •
- فى وجوه ترجيحات السند •
- فى وجوه ترجيحات الاقيسة •

...

...

...

...

(( الفصل الثاني ))

:: فى مأخذ الترجيحات ::  
~~~~~

وفىها مسائل :

الأولى :

لا خلاف فى جواز تعارض دليلين عند اتحاد الحكم واختلاف المتعلق ،
كوجوب استقبال كل جانب من جوانب الكعبة على الداخل ، ووجوب اخراج^(١)
الحقاق وبنات لبون من نصاب المائتين .^(٢)

أما عند اختلاف الحكم واتحاد المتعلق ، فإن كان فى نظرنا ، فهو
أيضا جائز ، وأما فى نفس الأمر ، فقد انكره الكرخى ، وجوزه الباقر ،^(٣)
ثم اختلفوا فى حكمه :

(١) عبارة التبريزى فى هذا المثال غير واضحة لى ، ويظهر أنه — هو —
المثال الذى ذكره الغزالى ، ونص كلامه : لو قال الشارع : من
دخل الكعبة فله أن يستقبل أى جدار أراد ، فيتخير بين أن يستقبل
جدارا أو يستدبره — كان معقولا ، لأنه كيفما فعل ، فهو مستقبل
شيئا من الكعبة ، وكيفما تقلب ، فاليها ينقلب . أ . ه .
المستصفى (٣٧٩/٢) .

(٢) اذا ملك شخص مائتين من الابل ، فعليه اما : خمسة بنات لبون
لحديث " فى كل اربعين بنت لبون " ، واما أربع حقاق ، عملا
بحديث " فى كل خمسين حقه " .
راجع المستصفى (٣٨٠/٢) .

(٣) لم أجد فى كتب الحنفية من يذكر هذا رأى وينسبه الى الكرخى
بالذات ، والذى وجدته : أنه يتكلمون كلاما طاما عن عدم امكان =

(١)

فقال القاضي وأبو هاشم : حكمه التخيير .

وقال بعض الفقهاء : حكمه التساقط والرجوع الى الأصل .

واستدلوا على أصل الجواز : بأنه لا استحالة في ذاته ، إذ يمكن

تعارض خبرين من عدلين يستويان من جميع الوجوه .

وقد بان بهذا : أنهم يريدون بالتعارض في نفسه : التعارض في

زماننا هذا ، لا في أصل الوضع ، ولا في حكمه ، إذ التخيير أو التساقط

يمكن ، كما لو تعارضا في نظرا .

(=) التعارض في أدلة الشرع ، وأن ذلك يتنافى مع أدلة الشرع التي

وضعها العلیم الخبير . وهذا بلا شك رأى جميع أهل الملة ، إذا

تأكد هذا فاعلم : أن رأى الكرخي يحتاج الى بيان في مقابل آراء

الآخرين . فالكرخي يقول : لا يمكن أن يتساوى الظنين الحاصلين عن

الأمارتين المتعارضتين ، لأن الأمارتين لابد وأن تكونا من نوعين ،

ويبينها اختلاف من وجه ، وحينئذ لابد لذلك الوجه من مدخل في

التأثير ، فيمتنع الاستواء في الظنين الناشئين عنهما .

ووجه التجويز — على رأى الجمهور — أن العادة قاضية بأن

شهادة شاهدين متعارضين ، يجد الانسان من نفسه الظن في

احدهما مثل الظن في الآخر ، إذا استويا في العدالة — يمكن .

قلت : قد بين التهریزی محل رأى الجمهور فقال : " يريدون

بالتعارض في نفسه : التعارض في زماننا هذا ، لا في أصل الوضع

وحكمه " .

يمكن أن تراجع هذه المسألة في : نفائس القرافي (٣/١٣٤) —

(أ) ، الاحكام للآمدی (٣/٢٢٨) ، جمع الجوامع " مع العطار "

(٢/٤٠٠) ، وابن الحاجب (٢/٢٩٨) ، التوضيح شرح التنقيح

(٢/١٠٣) ، حاشية الزميرى على المرأة (٢/٣٧٢) ، المنار وشروحه

ص (٦٢١) .

(١) راجع المعتمد (٢/٨٥٣) .

واختار المصنف مذهب الامتناع .

وقرره : " بامتناع حكمه ، وهو التساقط ، أو العمل بهما ، أو بأحدهما
على التعيين أو التخيير " ، فهذه أربعة محصورة ، والكل باطل ^(١) .

أما التساقط ، فلعدم الفائدة ، وأدائه الى العبث — وهذا انما يتجه
في الوضع لا في الاتفاق باندراس التاريخ — .

وأما العمل بهما ، فلتناقض .

وبأحدهما عنها ، فالتحكم ، وعلى التخيير ، لأدائه الى العمل
بدليل اباحة عنها ، اذ مقتضاه التمكين من الفعل والترك جميعا . وقد
ثبت بطلانه ^(٢) .

وهذا بخلاف التعارض في نظريا ، فان التساقط يستند الى جهلنا
بالراجع منهما ، ولا يؤدي الى العبث في الوضع .

ثم قال : فان قيل : لا نسلم أن العمل بأحدهما عنها تحكم ، فانه
يجوز أن يكون أحوط ، أو على وفق الأصل .

سلمنا ، فلم لا يجوز التخيير ؟

قولكم : فانه عمل بدليل الاباحة عنها ^(*) .
(١٤٨ — ب)

— لا نسلم ، فان دليل الاباحة يقتضى التخيير مطلقا بين الفعل والترك ،
ولم تثبت هذا ، وانما اثبتنا التخيير بين الاخذ بدليل الاباحة واثبات حكمه ،
وبين الأخذ بدليل التحريم واثبات مقتضاه من المنع . فأحد طرفي هذا
التخيير منع من الفعل ، فكيف يكون مقتضى لخطاب الاباحة ! .

(١) المحصول (٢-٢/٥٠٧) وما بعدها .

(٢) في الهامش : أى : ببيان لزوم التحكم .

ونظيره من الواقع : تخيير السافر بين الأخذ بدليل الرخصة والاقتصار على ركعتين وبين الأخذ بدليل العزيمة والتزام الأربع . فهو كقول من له على غيره أربعة دراهم : " تصدقت عليك منها بدرهمين ، فان قبلت ، فعليك درهمان ، وان أبيت فعليك الأربع " .

ويشهد له : قول عثمان وعلى — رضى الله عنهما — فى الجمع بهن الاختين بملك اليمين : " احلتها آية ، وحرمتها آية ^(١) " .

سلمنا امتناع هذا القسم — أيضا — ، لكن هذا الاشكال يختص بتعارض دليل الاباحة والتحريم ، فما الدليل فيما عداها من الصور ؟ ، تجاوزنا هذا ، ما الدليل على امتناع التساقط ؟ .

قولكم : لأنه عث لفائدة فيه .

قلنا : لا يمكن القطع بخلوه عن فائدة استأثر الله — تعالى — بعلمها فلا فيكون عثا .

وأجاب عن الأول : بأن كونه أحوطا وعلى وفق الأصل ، ان صلح للترجيح بطل التعادل ، وان لم يصلح بطل السؤال .

وعن الثانى : جوابين : أسدهما : أن الكلام فى تعادل أمارتين الحظر والاباحة فى متعلق واحد باعتبار واحد ، ومهما اخذتم فى الحظر اعتبار

(١) أخرج هذا الأثر عن على : الهزار وابن ابى شيبة وابن مردويه . وعن عثمان أخرجه مالك عن الزهري ، ورواه عنه أيضا عبد الرزاق . والمشهور أن قائل هذا الاثر هو عثمان — رضى الله عن الجميع — .

الأخذ بدليل الحظر ، وفي الاباحة اعتبار الأخذ بدليل الاباحة ، تفخير المتعلق ، فلم تكن سألنا ، وإذا جردنا النظر الى ذات الفعل — بالتقسيم ، لأنه مهما رفعنا الحرج عن ذات الفعل ، كان عملا بدليل الاباحة ، ومهما أفتناه ، كان عملا بدليل الحظر .

— وهذا غلط عظيم ، لأن هذا هو وجه التزييف ، لأنه مهما ثبت أن مقتضى خطاب الاباحة رفع الحرج عن الفعل مطلقا باعتبار النظر الى ذاته ، فرفع الحرج بشرط قيد زائد واعتبار وصف وراء نفس الفعل لا يكون موافقة لمقتضى الخطاب ، فلا يكون عملا به .

نعم ، لا ننكر أن نفى الحرج بهذا التقدير يدخل — أيضا — تحت اقتضائه ، ضرورة الاطلاق ، فيكون موافقة له من وجه ، لكن مثل هذا (١٤٦-أ) ثابت بالاضافة الى خطاب التحريم ، فلا يكون تقديمه له عليه في العمل ، وهذا واقع ، وبه اندفع الاشكال من مذهب الجمهور (١) .

واجاب عن الثالث : بأن لا قائل بالفرق ، وأنا لو فرضنا التعارض بين أمارتي الحظر والوجوب ، كان التخيير مناقضة لهما .
— ولا يخفى ضعفه .

(١) نقل القرافي كلام التبريزي ، ثم أراد أن يوضح بعض عباراته فقال : يريد بقوله : " انه وجه التزييف " : أن رفع الحرج عن الفعل هو وجه من دليل الاباحة ، لا مجموع دليل الاباحة ، وكذلك دليل الحظر يقتضى رفع الحرج عن الترك ، وهو وجه في الاباحة ، فليس فـسـى ذلك اعمال أحد الدليلين عينا ، فهذا وجه تغليظه له . هـ .
راجع نفائس القرافي (٣/١٣٦ - أ) .

وعن الرابع : بأن حكمة نصب الأمانة : هي التوصل بها الى المدلول .
— وهذا الحصر — أيضا — غير مسلم .

السألة الثانية :

الاكتيون على جواز التمسك بالترجيح : وهو تقوية احد الطرفين
المستقلين اذا انفرد .

وقال بعضهم : بالتعادل ، كما عند عدم الترجيح .

— وهو باطل من أوجه :

أحدها — اجماع الصحابة على تقديم نقل عائشة في التقاء الختامين
على نقل من روى " اما الماء من الماء " .

وتقديم خبر من روى عن زوجاته صلى الله عليه وسلم : " أنه كان يصبح
جنبها من وقاع أمه وهو صائم " على خبر أبي هريرة : " من أصبح جنبها
فلا صوم له " .

وقد رجح أبو بكر — رضى الله عنه — خبر المغيرة بموافقة محمد بن
سلفه .

ورجح عمر — رضى الله عنه — خبر أبي موسى بموافقة أبي سعيد
(١)
الخدري .

(١) الاحاديث المذكورة — هنا — تم تخريجها فيما سبق .

ورجح على — رضى الله عنه — خبر أبى بكر ، فلم يحلفه ^(١) .

الثانى — هو أن حكم الراجح مطلق ، فيجب اثباته ، كما إذا عرى
عن المعارض .

الثالث — هو أنه إما أن يمرض عليهما ، أو يعمل بهما ، أو أحدهما
إما على التعمين ، أو على التخيير .

والاعراض مستتبع مع إمكان شئ من بقية الأقسام .

والجمع مستتبع للتناقض .

وتعمين المرجوح خلاف الإجماع والعقل .

وفى التخيير — أيضاً — تمكين من تقديمه .

فتعين تقديم الراجح .

احتج المخالف بأمرين :

أحدهما — قوله : لا نظر إلى زيادة الظن بعد تعارض أصل

الدلالة ، بدليل تعارض البينتين .

(١) عن على — رضى الله عنه — : كنت إذا سمعت من رسول الله — صلى

الله عليه وسلم — حديثاً نفعتنى الله بما شاء منه . وإذا حدثنى

غيره استحلقتة ، فإذا حلف لى صدقته ، وإن أبى بكر حدثنى ،

وصدق أبوبكر : أنه سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال :

ما من رجل يذنب ذنباً ، فيتوضأ ، فيحسن الوضوء ، ويصلى ركعتين ،

فيستغفر الله ، إلا غفر له .

راجع مسند أحمد (١/١٥٤ ، ١٧٤ ، ١٧٨) .

الثاني — قوله عليه السلام : " نحن نحكم بالظاهر^(١) " ، فإنه يدل

على الغاء ما زاد على أصل الظهور .

والجواب : لا نسلم عدم اعتبار زيادة الظن في البينات ، فإنا نرجح

بالتاريخ وزيادة العلم ، وبالإيد ، والجرح والتعديل ، وإنما لا نرجح في

مواضع مخصوصة ، لقيام الدليل على الغاء تلك الزيادة ، كما في زيادة

العدد ، كما لا يعتبر أصل الظن^(*) في مواضع . ثم كيف يترك الاجماع (١٤٦-ب)

بقياس الرواية على الشهادة ! .

وأما الخبر ، فالمراد به : استقلال الظن بوجوب العمل ، لا الغاء

الزيادة عند التعارض ، ثم مقتضاه العمل بالراجح ، فإنه هو الظاهر ، وقد

خالفتموه بالنظر إليه وإلى معارضه جميعا ، على أن أظهر معانيه : تخصيص

نفوذ الحكم بالظاهر دون الباطن — على مقتضى مذهبنا — .

(١) قال العراقي في تخریج أحاديث البيضاوي : لأصل له ، وسئل عنه

المزى فأنكره .

وفي معناه : ما رواه البخاري ومسلم : أنا أنا بشر وإنكم

تختصمون إلى ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعضي ،

فاقضى له بنحو ما أسمع — الحديث .

راجع تخریج أحاديث البيضاوي في مجلة البحث العلمي عدد (٢)

والتلخيص الحبير (١٩٢/٤) ، وكشف الخفاء (١٩٣/١) .

ومن قول عمر — في البخاري " مع السدي (١٠٠/٢) — أن

الوحي قد انقطع ، وإنما نأخذكم — الآن — بما ظهر لنا من

أعمالكم .

المسألة الثالثة :

لا مجال للترجيح في اليقينيّات ، فإن اليقين يتوقف على أربعة علوم
ضرورية :

- العلم بنفس المقدمات ، أما ابتداء ، أو استنادا .
 - والعلم بصحة التركيب .
 - والعلم بحصول النتيجة .
 - والعلم بأن ما حصل من العلوم الضرورية — حصولا ضروريا — ضرورى .
- واجتماع هذه الأربعة في نقيضين محال ، ومهما تطرق إمكان النقيض إلى
بعض هذه القضايا ، ولو على أبعد الوجوه لاحتاج إلى ترجيح — فهو
ظن .

المسألة الرابعة :

يجوز الترجيح بكثرة الأدلة ، وهو مذهب الشافعى ^(١) — رحمه الله — .

دليله أمران :

- أحدهما — اجماع الصحابة ، كما سبق .
- الثاني — هو أنها تورث زيادة الظن ، والعلم به ضرورى ، فالعلم
بأن الظن المستفاد من خبر اثنين أقوى من الظن المستفاد من
أحدهما ، ولهذا انتهى بالتدرج إلى إفادة اليقين عدد كمال عدد المتواتر
والعمل باغلب الظنين واجب كما سبق .

(١) نسب هذا الرأي إلى الشافعى أبو الحسين البصرى ، فراجع :
المعتمد (٦٧٦/٢) ، والاحكام للآمدى (٢٥٩/٣) ، ونهاية السؤل
(١٦٧/٣) ، ونظائس القرافى (١٣٧/٣ — ب) .

(١) واحتج المخالف : بزيادة العدد في إحدى البيئتين ، وأن الزيادة إذا لم تكن في نفس الدليل ، فأبها قابلت المفرد ساواه ، فقد صحت لمعارضة الكل .

والجواب : هو أن الإجماع كما دل على امتناع الترجيح بالكثرة في الشهادة ، دل على وجوب الترجيح بها في الرواية ، كما سبق ، فلا يرد أحدهما بالآخر ، على أن لا إجماع في الشهادة ، فإن ما لا يرجح بها ، والزيادة وإن لم تكن في نفس الدليل ، ولكن قوة النفس بالحكم الموافق لاسبيل إلى انكاره ، فيجب العمل به .

(١) مذهب أكثر الحنفية : لا يتم الترجيح بما يصلح دليلاً في نفسه مع قطع النظر عن الدليل الموافق له ، فلا يرجح دليل مستقل وافقه دليل مستقل آخر ، على دليل منفرد ليس له ذلك .

ولنا أن نلاحظ : أنهم قد يقولون بالترجيح بكثرة الأصول ، كما في القياس .

ولهم أن يجيبوا ، فيقولوا : الموجب للحكم هو العلة — وهي دليل واحد — لا الأصول ، وبكثرة الأصول حدث قوة في العلة ، فترجحت على علة القياس الآخر .

أما في المواضع الأخرى التي رجحوا فيها بكثرة الأصول ، فلهم — كما يقولون — فرق دقيق : وهو أن الكثرة معتبرة في كل موضع يحصل بها هيئة اجتماعية ، ويكون الحكم منوطاً بالمجموع من حيث هو المجموع .

راجع : التوضيح شرح التلخيص (١١٦/٢) ، أصول السرخسي (٢٤٩/٢) ، مسلم الثبوت (٢٠٤/٢) ، وتيسير التحرير (١٥٤/٣) .

(٢) في مختصر خليل : لا يرجح بزيادة العدد في الشهادة . وفي شرحه : لو كانت إحدى البيئتين رجلين أو رجلاً وأمرأتين — فيمسا تجوز فيه شهادة النساء — والأخرى مائة لا ترجح . =

(١٥٠-أ)

المسألة الخامسة : (*)

إذا أمكن العمل بكل واحد منهما من وجه ، فهو أولى من العمل
بالراجح من كل وجه .

وانما قلنا ذلك ، لأن دلالة الدليل على مجموع مفهومه نص ، وعلى
بعض ذلك المفهوم عموم ، وترك العام أهون من ترك النص .

وقد عبر بعضهم عن هذا المعنى : بأن دلالة على جزء مفهومه تبع
للدلالة على كل مفهومه ، ومخالفة التابع أسهل .

وإذا ثبت هذا ، فاعلم : أن لا مكان الجمع طرق :

(١) — توزيع متعلق الحكم ان أمكن ، كما يقسم الدار المدعى ملكها .

(=) ثم ذكر الشيخ على العدوى : أن بعض المالكية يرجحون بزيادة
العدد . راجع الخرش على خليل (٢٣٠/٧) .

وفي المغنى : أن عدم الترجيح بزيادة العدد ، هو مذهب
الحنابلة والشافعية وأبى حنيفة .

ونقل عن مالك الترجيح بكثرة العدد .

وعلى مذهبهم : أن الشهادة مقدرة بالشرع ، فلا تختلف
بالزيادة ، كالدية ، وتخالف الخبر ، فانه مجتهد في قبول خبر الواحد
دون العدد ، فرجح بالزيادة ، والشهادة يتفق فيها على خبر الاثنين
فصار الحكم متعلقا بهما ، دون اعتبار الظن . راجع (٢٥١/١٠) .

(١) ذكر الاسنوى أن الامام عمر بن الخطاب كان يفتي بالزيادة ، ولم
يذكر له مثالا ، ثم نبه على أن التبريزي مثله بقسمة الملك ، كما اذا
كان في يد اثنين دار ، فادعى كل واحد منهما : أنها ملكة . فانها
تقسم بينهما نصفين ، لأن يد كل منهما دليل ظاهر على ثبوت الملك
وثبوت الملك قابل للتبحيص ، ونحكم لكل واحد ببعض الملك ، =

— وتوفير بعض الأحكام على كل واحد عند التعدد •

— والتنزيل على بعض الأحوال أو بعض الصور عند الإطلاق والمعموم،

كتنزيل قوله عليه السلام : " إلا أخبركم بخير الشهداء " قالوا : " بلى
يا رسول الله ، قال : أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد ^(١) " على حقوق
الله • وتنزيل قوله — عليه السلام — : " ثم يفشوا الكذب حتى يشهد
الرجل قبل أن يستشهد " ^(٢) على حقوق الآدميين •

(=) جمعا بين الدليلين من وجه • أ • ه • من نهاية السؤل (١٥٩/٣)

وراجع المستصفى (٣٧٩/٢) وذكر مثالا قريبا من المثال
السابق ، والمحصل (٥٤٣/٢-٢) •

(١) رواه مسلم من حديث زيد بن خالد الجهني ، انظر مسلم " مع
النووى " (١٢/١٢) •

(٢) بقريب من هذا اللفظ ، رواه ابن حبان في صحيحه " ثم يفشوا
الكذب ، حتى يحلف الرجل على اليمين قبل أن يستحلف عليها ،
ويشهد على الشهادة قبل أن يستشهد عليها " ، وفي الترمذى
بمعناه ، وفي الصحيحين بلفظ : خير القرون قرنى ، ثم اللذين
يلونهم ، ثم اللذين يلونهم ، ثم يأتى من بعدهم قوم يشهدون
ولا يستشهدون " •

راجع التلخيص الحبير (٢٠٤/٤) ، والبخارى " مع
السندى " (١٠١/٢) •

إذا تعارض دليلان : فاما أن يكونا عامين أو خاصين ، أو أحدهما
أخص ، أو كل واحد منهما أخص من وجه .

وعلى الأقسام كلها : اما أن يكونا معلومين أو مظهرين ، أو أحدهما
معلوماً والآخر مظهرين^(١) - أعنى : فى التناول فحسب .

وعلى الأقسام : اما أن يعلم المتقدم منها أولاً .
فهذه أربعة وعشرون قسماً تشعبت من أربعة أقسام :

الأول - عامان ، فان كانا معلومين ، فالتأخير ناسخ ان علم ، والافهما
متعارضان .

وان كانا مظهرين ، فهما كالمعلومين ، الا أنه لا يصار الى التساقط
أو التخيير الا عند تعذر الترجيح .

وان كان أحدهما معلوماً ، والآخر مظهرين ، فالعمل بالمعلوم مطلقاً
لكن لا يحمل على نسخ المظهر الا عند العلم بتأخره .

الثانى - خاصان ، حكمهما حكم العامين عند العلم أو الظن بهما أو
بأحدهما ، على تقدير معرفة التأخر وعدم معرفته ، فهى أربعة أقسام . (١٥٠ - ب)
(*)

(١) عندما نقل القرافى كلام التبريزى ، قال : توجد نسخة أخرى مكتوبة
فيها " الدلالة " بدلا من " التناول " وهى فى معناها .

وأشار الى أنه اطلع على عدة نسخ من كتاب التبريزى هذا ،
وعليها حواشى لبعض الشيوخ ، وهذا يدل على أن الكتاب كان
متداولاً بين العلماء .

راجع نفائس القرافى (٣ / ١٤٠ - ١) .

الثالث — خاص وعام ، العمل بالخاص عند التساوى فى العلم والظن ، الا اذا عرف تأخر العام المعلوم ، فانه يكون ناسخا ، وهذا الاختلاف فيه ، العمل بالمعلوم منهما مطلقا .

الرابع — كل واحد منهما خاص من وجه ، وعام من وجه ، فلا ترجيح لأحدهما بالخصوص ، فينظر الى العلم والظن والتقدم والتأخر ، على ما سبق هذا بالنظر الى أعيان الأدلة .

أما بالنظر الى اجناسها ، فلا ترجيح الا للاجماع ، ويقدم مظهره على مظهر النقل عند من يراه حجة .

السألة السابعة : فى وجوه ترجيحات السند .

وهى اما أن ترجع الى أمر فى الراوى أو المروى أو الرواية ، أو الى أمر خارج .

والراجع الى الراوى :

— اما العدد .

— أو الصفة ، وهى الورع والحفظ والصحة والعلم ، اما باللغة ،

أو بالمعنى : وهو الفقه ، أو بخصوص الواقعة ، أو بالتفاوت فيه ، أو فى نفس الورع ، أو فى دليل ثبوتها ^(١) .

(١) كلام التهريزى فيما يرجع الى الراوى ، غير مرتب — فى نظرى — ويمكن

أن أوضحه بعبارة أخرى :

الراجع الى الراوى :

— اما العدد .

— أو الصفة : وهى الورع والحفظ والصحة والعلم . =

والراجع الى المروى :

- فاما بالنظر الى اللفظ .
- أو الى المعنى ، مثل كونه أخف وأحوط ، وحكما شرعيا ونفيسا أصليا ، وقد يؤيد به السند .

والراجع الى الرواية يرجع :

- الى علو السند واتصاله .
- ولفظ الاسناد في قبول الاحتمال ومعهده ، كقولنا : حدثنا ، واخبرنا ، وسمعت ، وقال فلان .
- واقتراحه بذكر التاريخ والسبب ، وكمال الواقعة .
- والانباء عن تقدم وتأخر .

(=) والعلم : اما باللغة ، أو بالمعنى " وهو الفقه " ، أو بخصوص الواقعة .

فيقدم العالم باللغة ، ويقدم الفقيه ، ويقدم صاحب الواقعة ،
كتقديم حديث عائشة في التقاء الختاتين ، على حديث " اما الماء من
الماء " لأن عائشة زوج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .
والحفظ بالتفاوت فيه ، فيقدم الحافظ
والورع ، فالنظر في نفس الورع .
والصحة ، في دليل ثبوتها ، فيقدم من يدل دليل أقوى على
صحته .

راجع هذا البحث بالتفصيل عند الامام في المحصول (٢ — ٢ / ٥٥٣) وما بعدها .

والراجع الى خارج ، كموافقة دليل آخر من نقل أو نقل .

(١) وهذا تقسيم تجنيس لا حصر .

وقد اختلفوا في صالتيين :

أحدهما - قال قوم : (٢) الموافق للنفي الأصلي أولى ، لأن الظاهر

تأخره ، لأنه لو تقدم لكان مقرا للنفي الأصلي ، وهو معلوم بالعقل ، ولو

كان متأخرا ، كان متصلا بالتأسييس (*) ، فكان أفيد وأخص بالشرع . (١٥١-أ)

وقال الجمهور : الناقل أولى ، لوجهين :

أحدهما : هو أنه أفاد حكما لا يعرف إلا منه .

الثاني : هو أننا لو قدرنا تأخر الموافق للنفي لكان ناسخا للناقل

الناسخ للنفي الأصلي ، فيكثر التغيير .

الثانية - قال عيسى بن أبان وأبو هاشم : (٣) تقدم دليل الاباحة على

(١) أي تقسيم مذكور فيه الاجناس لا الانواع والفروع .

(٢) منهم الامام في المحصول (٢-٥٧٩) ، ووافقه البيضاوي . راجع

نهاية السؤل (٣/١٧٨) ، وجمع الجوامع (٢/٤١٢) ، ومثل لذلك :

بحديث وجوب الوضوء من من الذكر ، ومقابلته لحديث " إنما هو

بضعة منك " فالثاني مقر للنفي الأصلي ، إذ الأصل عدم النقص .

(٣) راجع النقل عنهما في المعتمد (٢/٦٨٥) ونص كلامهما : " يطرحان

ويرجع المجتهد الى غيرهما من الأدلة الشرعية ، أو البقاء على حكم

العقل " وكأن التمييز فهم من كلامهما أن الطرح لهما ، رجوع الى

الأصل ، والأصل في الأشياء الاباحة ، فكانت النتيجة أننا وافقنا دليل

الاباحة .

وأما الامام فنقل عنهما أنها قالا : يستويان . راجع المحصول

(٢-٥٨٧)

• اهل الحظر • وخالفهما الفقهاء^(١) لأمرين :

أحدهما — قوله — عليه السلام — : " ما اجتمع الحلال والحرام الا
غلب الحرام الحلال^(٢) " ، وقوله — عليه السلام — : " دع ما يريبك الى ما لا
يريبك^(٣) " .

الثاني — هو أنه اذا لم يكن بد من أحدهما ، فترك المباح أهون
من ارتكاب الحرام ، ولهذا اذا طلق احدى امرأتيه وجب الكف عنهما •

المسألة الثامنة :

في وجوه ترجيحات الاقيسة •

وذلك : اما بالنظر الى وصف العلة ، أو الى دليل وجودها ،
أو دليل علتها •

أو بالنظر الى الحكم : اما باعتبار ثبوته في الأصل ، أو باعتبار
ثمراته في الفرع •
أو بالنظر الى أمر خارج •

(١) نسب المعتمد هذا الرأي الى الكرخي ، وكذلك فعل الامام ، وقال
الآمدي : هو مذهب أحمد بن حنبل والشافعية والرازي من أصحاب
أبي حنيفة • راجع المعتمد (٦٨٥/٢) ، الاحكام للآمدي (٢٧٣/٣) ،
التوضيح شرح التلخيص (١٠٧/٢) ، حاشية الأزميري على المسألة
(٣٧٧/٢) ، شرح المنار وحواشيه ص (٦٧٩) •

(٢) قال العراقي : لم أجد له أصلاً • راجع مجلة البحث العلمي عدد
" ٢ " ص (٣٠٧) •

(٣) وتكملة الحديث " فان الصدق طائفة ، والكذب ريبة " رواه أبو
داود الطيالسي وأحمد وأبو يعلى والدارمي والترمذي والنسائي ، =

أما وصف العلة ، فقد ذكرنا أنه قد يكون أمرا حقيقيا أو شرعا ، أو
حكمة ، أو عدا — عند بعضهم — ، أو إضافة ، أو مركبا .

وفي ترجيح بعضها على بعض طريقان :

— منهم من اعتبر بالعلة العقلية ، ورجح بزيادة القرب منها .

— ومنهم من نظر إلى الاتفاق وقبوله عند الأكثرين ، فرجح به .

وأما ما يرجع إلى دليل وجود العلة ، فقد يكون حسا وعقلا وشرعا ،

ولا يخفى مراتبها ، وقد ذكرنا مراتب أنواع أدلة الشرع .

وأما ما يرجع إلى دليل العلية ، فقد ذكرنا طرقها : وأقواها الاجماع ،

ثم النص الصريح ، ثم الظاهر ، " واللام " أقوى من " الباء " ، و " الباء "

أقوى من حرف " ان " .

ثم الايماء ، وقد سبق مراتبها ، وكل مرتبة أيضا درجات ، ومعرفة

الترجيح بينها يتوقف على مقابلة كل قسم بقسيمه وجميع أقسام قسيمه ، فتركناها

لطولها ، حوالة على الذوق .

ثم أنواع الاستنبطات : وأقواها السبر الحاصر ، ثم المناسب الملائم ، (*) (١٥١-ب)

— على اختلاف مراتب الملائمة — ، ثم المناسب الغريب ، — على اختلاف

مراتب المناسبة — ، ثم الدوران الذي يرجع إلى استقراء موارد الشرع ، ثم

الدوران الجزئي ، ثم الشبه ، والطرْد (هو) الأخير ، — ان قيل به — ،

وقيل : بتقديمه على الشبه .

(=) وقال الترمذى : حسن صحيح ، وقال الحاكم : صحيح الاسناد .

راجع كشف الخفاء (١ / ٤٠٦) .

وأما ما يرجع الى حكم الأصل فقد يرجع الى كثرة الصور ، وقد بهنا صحة
الترجيح بالكثرة • وقد يرجع الى قوة دليل ثبوته ، وقد فصلناه •

وأما ما يرجع الى الوفاء بموجب العلة ، فقد تكون قوة في نفس الحكم ،
بأن تكون طلاقاً أو عتاقاً أو نسباً ، وقد يرجع الى فوائد وثمرات •

وأما ما يرجع الى أمر من خارج ، فكموافقة دليل أو مذهب ذي مذهب
من الصحابة أو غيرهم ، والله أعلم ^(١) •

(١) راجع مبحث الترجيح بين الاقيسة بتوسع في : المستصفى (٢/٣٨٩—
٤٠٦) ، والمعتمد (٢/٨٤٤ — ٨٥٣) ، والاحكام للآمدى (٣/٢٨١—
٢٩٢) ، المحصول (٢—٢/٥٩٣ — ٦٢٩) •

کتاب الجنة

ٖٖ كتاب الاجتهاد ٖٖ

— تعريف الاجتهاد •

— المجتهد •

— المجتهد فيه •

— المقلد •

...

...

...

:: تعريف الاجتهاد ::

أما الاجتهاد ، فهو فى اللغة : عبارة عن بذل المجهود ، أى :
الوسع فى أمر كان ^(١) .

وقد تخصص بعرف العلماء بـ : " بذل الجهد فى تعريف الاحكام
الفروعية ، التى هى مجارى الظنون " ، فلهذا لا يسمى الناظر فى فن
الأصول مجتهدا ، ولا الناظر فى غيرها اجتهادا ، ولم يتقيد — أيضا —
ببذل الوسع فيه ، بل أصل النظر فيه يسمى اجتهادا ، وان لم يتضمن
^(٢)
جهد .

...

...

...

...

(١) راجع لسان العرب (١٣٣/٣) .

(٢) يمكن مراجعة تعريف الاجتهاد فى : المستصفى (٣٥٠/٢) ، والاحكام
للآمدى (٢٠٤/٣) ، وابن الحاجب (٢٨٩/٢) ، وجمع الجوامع "مع
القطار" (٤٢٠/٢) .

ٖٖ المجتهد ٖٖ

أما المجتهد ففيه سالتان :

الأولى :

قال الشافعي — رضي الله عنه — : " يجوز للنبى — صلى الله عليه وسلم — أن يستند فيما يشرعه للأمة الى الاجتهاد " ^(١) وهو قول أبى يوسف ^(٢).

(١) نقل هذا الرأى عن الشافعي أبو الحسين فى المعتمد فقال : يجوز الشافعي فى رسالته أن يكون فى الاحكام الشرعية ما قاله عليه السلام اجتهادا . أ . ه . المعتمد (٢/٧٦٢) .
وبالرجوع الى الرسالة : رأيت أن الشافعي قد حكى عدة آراء فى المسألة ، ولم يبين اختياره ، ولعل قول أبى الحسين : " يجوز " أى : لما حكى القول بالجواز لم يعترض عليه .
ونص عبارة امام أهل الأصول فى الرسالة :
ما سن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيما ليس فيه نص كتاب اختلف فيه الناس .

فمنهم من قال : جعل الله له — بما افترض من طاعته ، وسبق فى علمه من توفيقه لرضاه — : أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال : لم يسن سنة — قط — الا ولها أصل فى الكتاب ، كميانه للصلاة مع فرضها فى الكتاب .
ومنهم من قال : بل جاءته به رسالة الله . فأثبت سنته بفرض الله .

ومنهم من قال : ألقى فى روعه كل ما سن ، وسنته الحكمه ، ألقى فى روعه عن الله ، فكان ما ألقى فى روعه سنته . الرسالة ص (٩٢—٩٣) .

(٢) ورد هذا النقل عن أبى يوسف فى كشف الأسرار ، وفيه : أن أكثر =

وقال ابو على وأبو هاشم : لا يجوز ذلك ^(١) .

وقال بعضهم : انما يجوز ذلك فى الفروع ، لا فى أحكام الدين .

وتوقف فيه قوم .

وقد اعتمد المجوزون على أمور :

أحدها — قوله تعالى : " فاعلموا يا أولى الأبصار " ^(٢) من حيث انه عام ، فيندرج تحته النبى — صلى الله عليه وسلم — .

الثانى — هو أن العمل بالاجتهاد أشق ، فيكون أفضل لقوله — عليه السلام : " أفضل العبادات أحزمها " ^(٣) أى : أشقها ، فلو كان معنوا (١٥٢-أ) من الاجتهاد ، لكان أمته أفضل منه فى هذه المرتبة .

الثالث — قوله عليه السلام : " العلماء ورثة الانبياء " ^(٤) ومن المحال أن يورث ما لم يملك .

(=) الحنفية بأنه — عليه السلام — كان متعبدا بالانتظار فى الحادثة التى ليس فيها نص ، فان لم ينزل كان اذنا له بالاجتهاد .
راجع كشف الأسرار (٢٠٥/٣ — ٢٠٦) ، واصل السرخسى (٩١/٢) .

(١) راجع المعتمد (٧٦٢/٢) .

(٢) سورة الحشر ، آية (٢) .

(٣) قال المزنى : هو من غرائب الأحاديث ، ولم يرد فى شئ من الكتب الستة . وقال القارى فى الموضوعات الكبرى : معناه صحيح على ما روى فى الصحيحين عن عائشة : الأجر على قدر التعب .

راجع المقاصد الحسنة ص (٦٩-٧٠) ، وكشف الخفاء (١٥٥/١) .

(٤) رواه أحمد والأربعة وآخرون . وصححه الحاكم وابن حبان وضعفه بعضهم لاضطراب سنده ، ولكن له شواهد ، ولذا قال الحافظ : له طرق يعلم بها أن للحديث أصلا . =

ولا حجة في شيء من ذلك :

أما الآية ، فعموم ضعيف الدلالة على جواز أصل الاجتهاد ، والذي هو القياس .

أما الثاني ، فهو (أن) المعنى يضاهى قول القائل : " يجب سلب كمال العقل من الانبياء ونفاذ البصيرة ، ليكون درك الحق عليهم أشق ، فلا يكون بله الأمة أفضل منهم في هذه المرتبة " (١) .

وأما الثالث ، فيقتضى أن يكون العلماء ورثوا منه شيئاً يستحقوا به اسم الوراثة ، لا أن لا يملكو شيئاً إلا ارثاً منه ، كيف واسم الوراثة — هنا — مجاز ! ، فيكفى في الوفاء به اثبات مشابهة الوراثة في معنى .

وأما المعتمد فيه : أن فهم تحريم النبيذ ، إذا كان مقصوداً من تحريم الخمر نصاً ورد التكليف به عن الله والعمل به ، فاللهي — صلى الله عليه وسلم — أحق بمعرفة هذه الملازمة والقصد ، فإذا سئل عن تحريم

(=) وفي صحيح البخاري ، بعد ذكر قوله تعالى " فأعلم أنه لا اله الا الله " قال محمد بن اسماعيل : بدأ بالعلم ، وإن العلماء هم ورثة الانبياء . راجع كشف الخفاء (٢/٦٤) ، وصحيح البخاري " مع السدي " (١/٢٣) .

(١) وتكملة الرد : ولما كان هذا المعنى غير صحيح ، فالدليل غير مستقيم وقد رد القرافي برد آخر فقال : إن الله لم يطلب المشقة من العباد ، إنما طلب المصلحة منهم ، فإن لم تحصل إلا بمشقة ، عظم الأجر لصعوبة الطريق في تحصيل المصلحة .

فلو كان للحج طريقان ، أحدهما أشق من الآخر ، فاراد أناس أن يتخذ الطريق الشاق سلوكاً ، لتكثير ثوابه ، كان غلطاً ، بل هذا منهي عنه ، لا ثواب فيه ، وربما كان فيه عقاب .
نفائس القرافي (٣/١٥٥ — أ) .

اللبيد ، فان شاء قال : هو حرام ، استنادا الى ما فهم من النص الوارد في الخمر ، وان شاء قال : رأيت الخمر كيف حرمت ! " فيأذن له ان يقيس .

وعند هذا نقول : لا فرق بين الأصول والفروع ، فان الأصول وان افتقرت الى اليقين ، فالقياس قد يفيد اليقين .

احتج المانعون بأمور :

احدها - قوله تعالى : " وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى (١) " .

الثاني - " انه صلى الله عليه وسلم نزل منزلا ، فقال له أصحابه : ان كان بوحي من الله ، فسمعا وطاعة ، والا فهو منزل مكيدة " (٢) فانه دل على جواز مراجعته في محل اجتهاده ، ومراجعته في الأحكام كفسره .

(١) سورة النجم ، آية (٤) .

(٢) كذا في الأصل ، والذي في المحصول " والا فهو ليس منزل مكيدة " وهو الصحيح ، راجع (٢-١٤/٣) ، والاحكام للآمدى (٢٠٩/٣) ، وقال ابن اسحاق : فحدثت عن رجال من بني سلعة أنهم ذكروا : أن الحباب بن المنذر بن الجموح ، قال : يا رسول الله ، رأيت هذا المنزل - أمنزلا أنزلك الله ، ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ، أم هو الرأي والحرب والمكيدة فقال الرسول - : بل هو الرأي والحرب والمكيدة . فقال : يا رسول الله فان هذا ليس بمنزل . الخ . راجع سيرة ابن هشام (٢/٣٠٢ - ٣٠٣) ، والاصابة (١/٣٠٢) والمستدرک (٣/٤٢٦) .

والحباب بن المنذر : بن الجموح . الخزرجي الأنصاري ، ويقال : أنه هو الذي طالب أن يكون خليفة بعد رسول الله يوم توفي في خلافة عمر . راجع الاصابة (١/٣٠٢) ، وأسد الغابة (١/٤٣٦) .

قال الله — تعالى — : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم " (١)
الآية ، فيدل على أنها ليست اجتهادية •

الثالث — هو أن القادر على درك اليقين لا يجوز له الاجتهاد ،
كالمسلم في درك القبلة ، والنبي — صلى الله عليه وسلم — قادر على تعريف
الحكم يقينا من الوحي •

الرابع — أنه لو جاز له الاجتهاد ، لما انتظر الوحي ، اذ مواقع
النصوص عنده معلومة ، ومقدمات لزوم حكمها في السكوت لديه عديدة ، فيلزم
أن يكون عالما بها ، وقد انتظر الوحي كما في مسألة "الظهار" (*) و "اللعان" (١٥٢-ب)
وغيرها •

الخامس — لو جاز له الاجتهاد لجاز لجبريل ، وعد ذلك ، لا يعلم
ما نزل به ، وحى من الله أو اجتهاد منه ؟ •

والجواب :

عن الأول : هو أن الله — تعالى — اذا أوحى إليه : "إني حرمت
الخمر ، وما ترى أنه في معناها " ، كان نطقه في الخمر وفي ما عداها
نطقا عن الوحي ، لا عن الهوى •

وعن الثاني : أن الحديث انما دل على جواز مراجعته في محصل
اجتهاده من مصالح الحرب وأمور الدنيا •

وعن الثالث : من وجهين :

أحدهما — منع أن القادر على درك اليقين ممنوع من الاجتهاد ، فان

(١) سورة النساء ، آية (٦٥) •

القادر على ماء البحر يتمكن من الاجتهاد في الأواني^(١) ، وإنما أوجبت طلب النص قبل الاجتهاد ، حذراً من مخالفة النص به ، والنبي — صلى الله عليه وسلم — آمن منه ، فإنه هو مهبط وحى النصوص ، وما لم ينزل فليس بحكم .

الثاني — تسليم ذلك ، ولكن في حق من يحتمل الخطأ في اجتهاده ، لا في حق النبي — صلى الله عليه وسلم — .

وعن الرابع : أنه إنما انتظر الوحي ، أما لعدم انقراح القياس أو عدم الأصل الذي يقتضيه منه حكمه .

وعن الخامس : أن جهيل ليس بمشرع ، وإنما هو مبلغ ، فاما أن يؤمر بتبليغ النص ، أو بتبليغ الحكم ، ولا مجال للاجتهاد في شيء منها ، ثم لو سلم ، فأى محذور في عدم التمييز إذا كان الكل شريعاً واجب الاتباع ، وهل الأصح (أنه) كعدم العلم بأنه تحمله بغير واسطة أو بواسطة ميكائيل أو مطالعة اللوح المحفوظ ؟ .

(١) يستطيع من أراد الوضوء الاجتهاد في الأواني الموجودة لديه ، المشتبه بجاسة بعضها ، ليتوضأ منها .

ونقل القرافي عن التنقيح نصه هكذا " فان القادر على ماء البحر ، يتمكن من الوضوء من الأواني " .
ثم اعترض عليه فقال : " ان ماء البحر لا يخلو من وجود خسراء السمك ، فلا يستقيم كلامه " .

راجع النفائس (١٥٢/٣ — ب) .

لا يجوز الخطأ على النبي - صلى الله عليه وسلم - في اجتنباده ،
(١) خلافا لقوم ، ولكن قالوا : لا يقر عليه .

دليلنا : هو أنه لو جاز ذلك لجاز إيهام الخطأ في تفهيم الأحكام
بالباطن ظاهرة .

واعتمد المصنف فيه : على أنه لو جاز لكنا مأمورين باتباع ذلك الخطأ
لوجوب اتباعه ، وذلك يناقض كونه خطأ .

— وهذا الذي ذكره منقوض بوجوب اتباع فتوى المفتي على العامي ،
والراوى على المفتي ، والشاهد على القاضي .

احتج المجوزون :

— بقوله تعالى : " عفا الله عنك لم أذنت لهم " (*) (٢)
(١٥٣-أ)

— وبقصة أسارى بدر مع قوله عليه السلام : " لو نزل من السماء
غذاب لما نجى منه إلا ابن الخطاب " (٣) .

(١) هم الحنفية ، فراجع تفصيل مذاهبهم في أصول السرخسى (٩١/٢) ،
كشف الأسرار (٢٠٩/٣-١١٠) ، تيسير التحرير (١٩٠/٤) ورجح
رأى الحنفية .

(٢) سورة التوبة ، آية (٤٣) .

(٣) أورد الطبرى في تفسيره بلفظ : " لو غزينا يا عمر ما نجى غيرك " قال
الله - تعالى - : " لا تعودوا تستحلون قبل أن أحل لكم " . راجع
(٣٤/١٠) " الطبعة الأولى بهولاق " وأوردته - أيضا - من قول
الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " لو نزل غذاب من السماء لم ينج منه
إلا سعد بن معاذ " .

— وبقوله : " انكم تختصمون الىّ " ولعل بعضكم الّحن بحجته من بعض ، فمن اقتطعت له شيئاً من مال أخيه فلا يأخذه ، فانما اقتطع لسه قطعة من نار^(١) .

والجواب : أن كل ذلك يرجع الى الخطأ في مصالح الحروب وتدبير امور الدنيا ، والحكم والفتوى بمقتضى السؤال ، وما ينهى اليه من الوقائع وكل ذلك جائز .

على أن لا خطأ في الحكم والفتوى ، لانه يبنى على أن تكون الوقائع على ماظهر له ، وانما الممتنع امكان الخطأ فيما يبلغه من الشرع ، أو يشرعه من الحكم .

المسألة الثانية :

شرط المجتهد : التمكن من تعرف الحكم من مقتضيات الأدلة الشرعية .
وتتوقف هذه المكنة على العلم بأصل الأدلة الشرعية ، وحصر مجامعها ، وكيفية دلالتها ، وطرق اثباتها والتوصل الى معرفة أركانها . وقد فصلنا جميع ذلك .

ويتضمن حصول المكنة :

— ضرورة العلم باحكام القضايا واشكال البراهين ، وما هيته الحسد^(٢)
والبرهان .

(١) تقدم الكلام عنه في حديث " نحن نحكم بالظاهر " .
(٢) بين الأسنوى سبب اشتراط ذلك بقوله : لكى يأمن المجتهد من الخطأ في نظره ، وذلك لأن ترتيب الأدلة لابد له من معرفة دقيقة بما يجعلها صحيحة ، وما يبطلها ، راجع نهاية السؤل (٢٠١/٣) ، ونفائس القرافى (١٦١/٣ - أ) .

وكذلك العلم بالعربية لغة وأعرابا ، فإن شريعتنا نزلت بلغة العرب ،
ويكفى منه القدر الذى يتمكن (به) من فهم مقاصد الكلام ، دون التغفل
فى مشكلات أسرارها .

— ويتبعه العلم بالناسخ والمنسوخ ، لأنه قد ينسخ الحكم مع بقاء
الدليل .

وكذلك العلم بالجرح والتعديل ، وأحوال الرجال ، فإنه طريق ثبوت
السنة .

والعلم بأقاويل أهل الاجماع ، كيلا يصادمها بالخرق .

ثم قال الفزالى — قدس الله روحه — : ان له فى الكتاب تخفيفين ،
وكذلك فى السنة :

احدهما — عدم لزوم الا حاطة بجميع نصوص الكتاب والسنة ، بل يكفيه
الاحاطة بما يتعلق منها بالاحكام ، وهى خمس مائة آية من الكتاب مواعيد
مضبوطة من السنة بالكتب ، وان لم تكن محصورة ، ولا حاجة الى معرفة ما
يتعلق منها بالمواظع والاعبار عن أمور الآخرة أو القرون السالفة .

التخفيف الثانى — أنه لا يلزمه حفظها ، بل يكفيه أن يكون عالما (١٥٣—ب)
بمواقعها من الكتاب ، وأن يكون عنده أصل مشتمل على احاديث الأحكام (١) .

وأنا أقول : على فيه اشكال ، لأن العلم بحصر دلائل الاحكام يتوقف
على استقراء جميع جمل الكتاب والسنة وفهم مقاصدها ، فكيف يجوز لـ
الاقتصار على بعضها .

(١) راجع كلام الفزالى فى المستصفى (٢/٣٥٠ — ٣٥١) .

وكيف يأمن أن يكون وراء ما حوى وحصر أدلة يمكن استفادة حكم الواقعة منها ! ، الا أن يجوز له التقليد فيه ، وهو — أيضا — مشكل ، لأن وجوه دلالة الدلائل قد تختلف باختلاف نظر المجتهدين ، فيختص البعض بسدرك ضروب منها ، ولهذا عد من خاصية الشافعى — رضى الله عنه — التفطن لدلالة قوله عليه السلام : " اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الاناء حتى يغسلها ثلاثا ، فانه لا يدري أين باتت يده " ^(١) — على نجاسة الماء القليل بوقوع النجاسة فيه من غير تغيير ، ودلالة قوله عليه السلام : " تقعد احداكن شطر دهرها لا تصوم ولا تصلى " ^(٢) — على تقدير أكثر مدة الحيض بخمسة عشر يوما ، ودلالة قوله تعالى : " وما ينهى عن"

(١) متفق عليه ، راجع البخارى " مع السدى " (٤٢/١) ، ومسلم " مع النووى " (١٧٨/٣) ، وراجع كلام الشافعى عن هذا الحديث فى الأم (٢٤/١) .

(٢) قال ابن الجوزى فى التحقيق : أصحابنا — يعنى : الحنابلة — قد ذكروا أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : تمكث احداكن شطر عمرها لا تصلى " . ثم قال : وهذا لفظ لا أعرفه . راجع (٢٠١/١) ، نصب الراية — حيث ذكر كلام ابن الجوزى (٩٣١/١) . وقال الحافظ ابن حجر : " لأصل له بهذا اللفظ " ثم ساق كلام أهل العلم بما يفيد أنه لأصل له . راجع التلخيص الحبير (١٦٢/١) .

وعندما قال الشافعى : ان أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما ، لم يستدل بهذا الحديث ، بل قال : ان ذلك أكثر ما حاضت لـه امرأة ، كما علمناه .

راجع : الأم (٦٧/١) ، مختصر المزنى ص (١١) .

للرحمن أن يتخذ ولد ، ان كل من في السموات والأرضي الا آتى الرحمن
 عبداً ^(١) على أن من ملك ولده ^(٢) عتق عليه ، وما أظن أن أهل الحصر عدوا
 هذه الآية من أدلة الاحكام ، هذا مع اختلافهم في المراسيل وما أنكره
 راوى الأصل ، وأما ^(٣) .

وأما علم الكلام ، فليس من شروط أهلية الاجتهاد ، ولا حفظ الفروع ،
فإنها من نتائج الاجتهاد ، فلا تكون شرطا في صحة أهليته .

فروع :

أهمية الاجتهاد تتجراً ، فيجوز أن يكون مجتهداً في فن دون فن ،
وفي مسألة دون مسألة .

فأهلية الاجتهاد في أحكام البيع لا تتوقف على معرفة أدلة صحة الظهار واللعان وكيفيتهما ، وأدلة مناسك الحج وكيفية المواريث .

(۱) سورة مريم ، آية (۹۲) .

(٢) وجه الاستدلال بهذه الآية على أن من ملك ولده عتق عليه : هو أن الله - تعالى - جعل الولد والعبد في طرفي تقابل ، ففي أحدهما ، واثبت الآخر ، فإذا : لا يمكن أن يكون ولدا ويكون - أيضا - عبدا .
راجع القرطبي (١١/١٥٩) .

(۳) ذکر امیر باد شاہ بعضی الآراء التي تتفق مع مسار تفكير التبریزی ،
 فأشار الى أن بعضی العلماء اشترط معرفة جميع القرآن لأن المجتهدين
 يتفاوتون في استنباط الاحكام من الآيات باختلاف القرائح والأذهان ،
 وما يفتحه الله على عباده .

أما بالنسبة للسنة : فقد ذكر بعض الآراء التي تشترط عددا معينا من الأحاديث ، ثم ذكر أنه لا يمكن الإحاطة بكل ذلك ، وقد اجتهد عمر وغيره من الصحابة في مسائل كثيرة ، ولم يستحضروا فيها النصوص ، ثم رويت لهم ، فرجعوا اليها • راجع تيسير التحرير (١٨١ / ٤) •

٠٠ المجتهد فيه ٠٠

وأما المجتهد فيه : فهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع .

خرج عنه : العقلیات ، ومواقع الاجماع ، وما علم بالضرورة كونه

(*)

من الشرع .

(١٥٤—أ)

وتقييده بالشرع ليس لعدم جواز الاجتهاد في العقلیات ، بل

لعدم دخولها في قبيل المجتهدات بالاصطلاح .

...

...

...

...

:: حكم الاجتهاد ::

وأما حكم الاجتهاد ، ففيه مسائل :

الأولى :

ذهب الجاحظ وعبد الله بن الحسن العنبري : الى أن كل مجتهد
في الأصول مصيب .^(١)

ولا يجوز أن يكون مرادهما : كون الاعتقادين على النقيض حقا ومطابقا
للحقيقة ، لأنه معلوم البطلان بالديهة .

وأما مرادهما به : " سقوط الائم عن كل واحد منهما ، كما في الفروع "
وهذا لا ينكر امكانه ، لكنه على خلاف اجماع علماء الشريعة قاطبة ، ومع

(١) راجع النقل عنهما في المستصفى (٢/٣٥٩ - ٣٦٠) ، وفصل مذ هبهما

ورد عليهما ، واقتصر رده على : أن الأدلة السمعية الضرورية هي
المانعة من قبول هذا الرأي .

والجاحظ (١٦٣ - ٢٥٥) :

عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء ، الليثى ، أبو عثمان ،
كبيرائمة الأدب ، ورئيس فرقة " الجاحظية " من المعتزلة ، مولده
ووفاته بالبصرة .

له كتاب " الحيوان " ، " البيان والتبيين " ، " البخلاء " ،
وغیرها .

راجع : وفيات الأعيان (٣/١٤٠) " ٤٧٩ " ، تاريخ بغداد

(٢١٢/١٢) ، الاعلام (٥/٧٤) ، الملل والنحل (١/٧٥) . =

ثبوت الاجماع على خلافه ، لا حاجة الى الدليل ، وعليه أدلة :

الأول — العلم الضروري بأن النبي — صلى الله عليه وسلم — أمر اليهود والنصارى بالايان ، وذمهم على الاصرار على دينهم ، وقتلهم عليه ، وكان يكشف عن مؤثرهم ، فيقتل من ابنت منهم ، بدلالة البلوغ^(١) .

ومن المعلوم ، أن المعاند الذي يعرف الحق ويكابر به ما يقل ، ولو امتنع قتل غير المعاند لوجب البحث ، صيانة لدم المعصوم ، ولو واحدا منهم ، كما لو عرف أن فيهم مسلما .

الثاني — الآيات الدالة على وعيد الكفار مطلقا ، كقوله (تعالى) : " ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ، وعلى أبصارهم غشاوة ، ولهم عذاب عظيم " وقوله تعالى : " ان الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا ، وأولئك هم وقود النار " وقوله تعالى : " فويل للذين كفروا من النار " ، " ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا " ،^(٢)^(٣)^(٤)^(٥)

(=) والعبري (١٠٥ — ١٦٨) :

عبيد الله بن الحسن بن الحسين العبري ، من تميم ، قاضي من الفقهاء العلماء بالحديث ، وهو من أهل البصرة ، قال ابن حبان : هو من ساداتها فقها وعظما ، ولي القضاء بالبصرة سنة ١٥٧ هـ ، وتوفي بها راجع : تهذيب التهذيب (٧/٧) ، تقريب التهذيب ص (٢٢٤)

الاعلام (١٩٢/٤) .

(١) حدث هذا في يوم بني قريظة . روى أبو داود — وسكت عنه — وابن ماجه ، عن عطية القرظي قال : كنت من سبي بني قريظة ، فكانوا ينظرون فمن ابنت الشعر قتل ، ومن لم يبت لم يقتل ، فكنت فيمن لم يبت .

راجع : سنن أبي داود (١٤١/٤) ، وسكت عنه ، وابن ماجه (٨٤٩/٢) ، والدارمي (٣٢٣/٢) ، وأحمد (٣١٠/٤) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٧) . (٣) سورة آل عمران ، آية (١١٦) .

(٤) سورة ص ، آية (٢٧) . (٥) سورة النساء ، آية (١٤٠) .

" أن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ^(١) " ، " وشر الذين كفروا بعذاب أليم ^(٢) " ، " وقودها الناس والحجارة ، أعدت للكافرين ^(٣) " ، وقد كثرا مثال ذلك في القرآن ، فأوجب علما ضروريا ، ينبو عن احتمال التأويل والتخصيص .

الثالث — أن الله — تعالى — نصب على هذه المطالب أدلة قاطعة ، ومكن العقلاء بالعقل الهادى العتيد من معرفتها ، فوجب أن لا يخرجوا عن عهدها الا بالعلم بها .

— وقد ضعف ^(٤) ، لأنه أنى يفنى قطع الدلالة مع جواز عدم الظفر بوجهه (١٥٤—ب) الدلالة ! ، وأنى يفنى العقل العتيد مع جواز الختم والطبع والصرف ! ، فكيف لا يقيم غرضه كثرة الشبهات التى لا تكاد تميز بينها وبين الأدلة البعد افضاء النظر والعقل ! ولعل غرضه فى عدم الظفر بها أوضح من — ذكر المجتهد فى عدم الظفر بأمارات الفروع .

ثم اذا فرضنا أنه قد استعمل فكره واستفرغ جهده ، وفاته الحق ، لكلال نظره وبلادة خاطره ، وجب أن يكون معذورا ، لان العانع من غيره . على أن ما ذكره متقوى بما لو توهم اجنبية حليلته ، بخيال أو انتباه من نوم ، فان لا يأتى بوطئها ، وان كان عليه أدلة قاطعة ^(٤) .

فاذا الاعتماد فيه على السمع .

(١) سورة النساء ، آية (١٦٨) . (٢) سورة التوبة ، آية (٣) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٤) .

(٤) نقل القرافي كلام التبريزي ، ولكنه لم يوافق على ما جاء به ، وقال :
اما غرضه بخطئه ، فلا يحصل ، لأن عقائد الدين شدد فيها =

ذهب جمهور المتكلمين الى أن كل مجتهد في الفروع مصيب .

لكن قال بعضهم : لا حكم لله تعالى في الواقعة أصلاً قبل نظـير
الناظرين ، وهو قول الأشعري^(١) والقاضي وأبي علي وأبي هاشم وجماعة ، وهو
اختيار الغزالي .

الا أن منهم من قال بالأشبه : وهو الذي لو حكم الله فيها بشيء
لكان هو الحكم .

ومنهم من أنكر ذلك — أيضاً —^(٢)

(=) ما لم يشدد في غيرها ، وأما كون الزنا قطعياً ، وتحريمه من ضروريات
الدين ، مسلم ، غير أن إباحته جائزة على الله . أما أصول الديانات
فالذي يمتدده المخطئ غير جائز على الله — تعالى — فهذا هو
الفرق . راجع بقائص القرافي (٣ / ١٦٤ — أ) .

(١) في مسلم الثبوت : إن أهل العراق نسبوا ذلك الى الأشعري ، وقال
أهل خراسان : لم يثبت عن الأشعري .
راجع مسلم الثبوت (٢ / ٣٨٠) .

(٢) راجع هذه النقول في المستصفى (٢ / ٢٦٣) ، والمعتمد (٢ / ٩٤٩) ،
وقال أبو الحسين : وحكى عن أبي حنيفة ، وحكاه عن الشافعي بعض
أصحابه ، وهو ظاهر قوله في بعض المواضع . أ . هـ .

وقد حكى عن محمد بن الحسن القول بالأشبه ، وحكاه سفيان
ابن سحبان عن أبي حنيفة ، وحكى عن أبي علي .

ومن الملاحظ : أن ثمرة هذا القول ، هو أن ما عدا المحق من
المجتهدين مصيب في اجتهاده ، مخطئ في الحكم ، ولذلك فقد
ظهر الفرق بين الفرقتين من المصوبة ، فالأولى — كالغزالي — =

وقال بعض المصوبة : فيها حكم لله - تعالى - معين .

لكن منهم من قال : لأمانة عليه ولا دليل ، بل هو كدفين يفتريه من
(١)
يفتر .

ومنهم من قال : عليه أمانة ظنية ، لكن ماكلفنا بها لخفائها ، وهو
قول كافة الفقهاء والمسبب الى الشافعي وأبي حنيفة (٢) .
(٣)

وقد نقل عن الشافعي أنه قال : في كل واقعة ظاهر واحاطه ، وإياها
ماكلفنا بالاحاطة .

ومنهم من قال : بل كلفنا بها أولا ، لكن عند الخطأ تفر التكاليف
وصار متعلقا باتباع الظن وسقط الاثم تحقيقا .

وذنب جماعة من المتكلمين والفقهاء الى أن المصيب واحد ، وأن لله
- تعالى - في كل واقعة حكما ، هو المطلوب بالاجتهاد ، وأن عليه
دليلا .

(=) يقولون : تلك الاجتهادات كلها صواب ، وحاصلها أن الحق يتعدد
والثانية تقول : ان احدها صواب - وهو الأشبه - والباقي خطأ ،
وحاصله : أن الحق لا يتعدد .

(١) كذا في الأصل ، وأصل هذا المثال في المستصفى ونصه " مثل دفين
يعثر عليه الطالب بالاتفاق " ولعل هذا هو المناسب .

راجع المستصفى (٢ / ٦٣ ٣) .

(٢) راجع المستصفى (٢ / ٣٧٥) .

(٣) الذي في كتب الحنفية : أن المجتهد يكون مصيبا ويكون مخطئا ، وانكر
صاحب كشف الأسرار أن يكون الامام أبو حنيفة قد قال : كل مجتهد
مصيب . راجع كشف الأسرار (٤ / ٢٥) ، وحاشية الأزميري على المرأة
(٢ / ٤٦٥) .

ومع هذا الاختلاف ، كلهم متفقون على سقوط الأثم عند الخطأ ، الا (١٥٥-أ) (*)
 بشر المريسي ، وعلى أن لا ينقض قضاء القاضي ، الا الأصم . هذا تفصيل
 المذاهب .

والمختار : أن لله — تعالى — في الواقعة حكما معينا ، وأن عليه
 دليلا ظاهرا ، مع أن المخطئ معذور ، والقضاء غير مقوض ، فبدل على
 هذه المقدمات :

أما الأولى ، فبيانها بالالزام والتحقيق .

(١) نقل الغزالي مذهب بشر المريسي ، وفي الأحكام ذكر الآمدي معه ابن
 عليه ، وأبا بكر الأصم ، وبغاة القياس ، كالظاهرية والامامية .
 راجع : المستصفى (٣٦١/٢) ، والأحكام للآمدي (٢١٨/٣) ،
 وكتاب الاجتهاد — وهو رسالة دكتوراة — للأفغانستاني ، ففيها حقق
 المسألة وبين أن بشرا هو الذي يقول بذلك دون غيره ص (٢٢١-٢٢٢)
 وبشر المريسي (٢١٨ - ؟) :

بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي ، المسمى
 بالولاء ، فقيه معتزلي ، عارف بالفلسفة ، يرمى بالزندقة ، وهو رأس
 الطائفة المريسية القائلة بالارجاء ، أخذ الفقه عن أبي يوسف .
 والمريسي : نسبة الى مريس " بفتح الميم وكسر الراء " قرية
 بمصر .

راجع : وفيات الأعيان (٢٥١/١) " ١١٢ " ، الدجوم الزاهرة
 (٢٢٨/٢) ، ميزان الاعتدال (٣٢٢/١) ، الأعلام (٣٢٢/١) .

والأصم : أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، من الطبقة
 السادسة من المعتزلة ، كان من أفصح الناس وأفقههم ، وعنه أخذ
 ابن علية العلم .

راجع طبقات المعتزلة ص (٢٦٢) .

أما الإلزام ، فهو أن المصونة إذا اجمعوا على تصويب كل مجتهد ،
اعترفوا باصابتنا في أن الحق متعين ، فيصير مجمعا عليه ، وخلاف المجمع
عليه باطل بالاجماع .

ثم فصل القول فنقول : إذا نحن عينا حكما ، واعتقدنا بموجب
اجتهادنا أنه هو حكم الواقعة الذي وجب طلبه على كل مجتهد — فهم
بين أمرين : إما أن يحكموا بتصويبنا ، أو لم يحكموا ، وعلى كلا التقديرين
يبتطل قولهم بتصويب كل مجتهد .

فان قيل : الإلزام مندفع لأوجه :

الأول : هو أن نصوب كل مجتهد في الفرع التي هي اجتهادية
عملية ، " وهل لله — تعالى — في الواقعة حكم معين ؟ " مسألة طمينة
أصولية ، والمصيب فيها واحد ، وهذا هو الاعتراض على التفصيل ، فانه إذا
اعتقد في الحكم المعين أنه حكم الله ، فانه نصوبه في أصله ووجوب
العمل بموجبه في الجملة ، لا في نفس الاعتقاد بخصوصه ، فانه من باب
العلم لا من باب العمل .

الثاني : هو أن وان صوبناه في عين من الاعتقاد ، لكن بالاضافة اليه
ولا يلزم من التصويب في الأم التصويب في الأخص .

ويحققه : أنه انما يصوب فيما أتى به من الاجتهاد وحكمه ، وحكم
الاجتهاد المعين كون ما أدى اليه حقا ، أما أنه حق في نفسه ، وغيره
لا يجوز أن يكون حقا معه ، فهو موجب نظر آخر .

الثالث : هو أن تصويبه في ذلك الاجتهاد — على التفصيل — خلاف
الاجماع ، إذ معناه تعيين الحق فيه ، وهو على خلاف الاجماع ، فـان

.....

من يقول : " ان الحق متعين " يجوز أن يكون غيره (*) (١٥٥-ب)

فالجواب :

عن الأول : هو أنكم اذا سلمتم تعين الحق في مسألة التصويب ، فلا يخلو : اما أن تعتقدا أن عليه دليلا ، أولا .

ومحال أن لا يكون عليه دليل مع تعينه والتكليف باصابته عينا .

واذا كان عليه دليل : فاما أن يكون مقطوعا به ، أو مظهرنا .

ومحال أن يكون مقطوعا به مع نفي التأثيم والتبديع بمخالفته ، كما في

الأصول .

واذا كان مظهرنا فقد سلمتم المسألة ، لأن النزاع في جواز التكليف

بالحق المعين حيث لا قاطع يدل عليه ، وقد سلمتموه .

قولهم — على التفصيل — : انا انما نصوبه في العمل بموجب

الاعتقاد .

قلنا : العمل بموجب الاعتقاد نتيجة الاجماع ، وهو مقطوع به ، وليس

بموجب اجتهاده ، وانما موجب اجتهاده كون ذلك المعتقد حقا وحكما

لله — تعالى — ، فيجب أن يصوبوه فيه ، وهه يدفع الوجه الثاني ،

فان موجب اجتهاده كونه حقا في نفسه ، لأنه تتبع الأمارات الدالة

عليه ، ولا تقييد في مقدمات تلك الأمارات .

قولهم : اعتقاد كونه حقا — على التعيين — خلاف الاجماع .

قلنا : خلاف الاجماع اعتقاد كونه حقا — على التعيين — قطعا ،

أما على الظاهر فلا .

.....

أما التحقيق فمن أوجه ثلاثة :

أحدها - أن الاجتهاد طلب ، وهو مكلف به ، وطلب ما لا وجود له
في حق العالم به محال .

فان قيل : هو مكلف بتحصيل غلبة الظن .

قلنا : تحصيل غلبة الظن بما لا وجود له محال ، ولا يتصور في حق
العالم الا أن يتسلط الوهم والخيال^(١) ، مع علمه بأنه كاذب .

ثم نقول : تحصيل الظن حيث لا دليل ، أو حيث وجد الدليل ؟
الأول محال ، والثاني يستدعي تعين المطلوب ، فان مقتضى الدليل
لا بد وأن يتميز .

الوجه الثاني - هو أن معنى الاجتهاد كد الخاطر في التنبه لوجه
دلالة الدليل - أعني : المدارك - وتلك المدارك لا بد وأن تكون قبل نظر
الناظر بحال اذا نظر الناظر فيها أفضت به الى العلم بشئ ، أو غلبه الظن^(*)
به ، ليطرحها عما ليس بمدرک ، فان النظر لا يكسب المنظور فيه صفة ،
بل يطلع منه على ما منه يدل ، فلا بد أن يكون مقدما على نفس النظر ،
واذا ثبت ذلك ، فذلك الوجه لا بد وأن يرتبط بيقين ، ليطرح مدلوله على
ما ليس بمدلول له .

الوجه الثالث - هو أن المجتهد انما يحلل حكم النص والاجماع ،
وهو حق متعين مطلقا ، فاذا أضافه الى وصف ، فانما يضيفه اليه لصلاحية
يعتقدها فيه ، تقتضى الاضافة ، فاذا وجد ذلك الوصف في موضع آخر ،

(١) في نقل القرافي عن التنقيح " يتسلط الوهم والخيال عليه " . راجع

نفائس القرافي (١٧٢/٣ - أ) .

فإنما يعتقد ثبوت ذلك الحكم لثبوت تلك العلة ، ويعتقد ثبوت لزوم ذلك الحكم لثبوت تلك العلة ، لوجوه الصلاحية العقلية للعلة ، فيكون العاثر في الثبوت — أعني : ثبوت الحكم — الثبوت — أعني : ثبوت العلة — ، وفي الاعتقاد الاعتقاد — أعني : اعتقاد الحكم واعتقاد العلة — .

فعلى هذا ، أن كانت العلة متحققة في الفرع ، فالحكم ثابت ، والا فلا ، ولا شك أن الأمر منحصر في أن تكون العلة موجودة ، أو لا تكون ، وأن تكون الصلاحية متحققة أولا ، فيكون الحق واحدا أبدا مطلقا ، ولهذا لا يجتهد المجتهد من نفسه قصد انطاط الحكم به في حق نفسه على الخصوص ، بل يسترسل في إضافة الحكم إلى الوصف لما هو حكم في نفس الأمر ، منزل من الله — تعالى — .

وأما المقدمة الثانية ، وهي أن عليه دليلا ظاهرا ، فيبانيها من وجهين :

أحدهما — هو أنه إذا ثبت أن الحكم متعين ، وجب أن يكون عليه دليلا ، كيلا يكون تكليفها لما لا يطاق ، ولأنه إذا ظهر به ، فمن أين يعلم أنه هو المطلوب ، إذا لم يكن أداه إليه دليل ؟

الثاني — هو أن المجتهد ليس مأمورا بالظفر به كيفما اتفق ، بل بالتوصل إليه بطريقة ، حتى لو حاد عن الطريق ، وظفر به اتفاقا ، لم تعتبر اصابته ، ولهذا ، لو أصاب القبلة لا من نظر في دليلها ، بطلت صلاته ، ولو أصاب الجاهل في الحكم ، نقص قضاؤه ، ولا يجوز الاهتمام (١٥٦—ب) على فتواه .

.....

وإذا ثبت أنه مأمور بالتوصل الى الحكم بطريقة ، فطريقه هو النظر ،
ولا بد للنظر من منظور فيه ، يتميز عن غيره بما منه يؤدي الى المطلوب ،
وهذا هو حد الدليل ، ثم ذلك المنظور فيه ، قد يؤدي اليه قطعاً ، وقد
يؤدي اليه ظاهراً ، والأول خلاف الاجماع ، فتعين الثاني .

وأما المقدمة الثالثة والرابعة - أعني : نفى الاثم عن المخطئ وعدم
نفى قضاء القاهي - فهما بالاجماع ، فانه هو المعلوم من سيرة الصحابة -
- رضوان الله عليهم - ، وبشرى الأصم سبوقان بالاجماع ، معجوجان به ،
وقد سبق ذلك في كتاب الأخبار وكتاب القياس .

ويدل عليه - أيضاً - صريح قول النبي - صلى الله عليه وسلم - :
" من اجتهد فأصاب ، فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ ، فله أجر واحد " ^(١) ،
وهو دليل المسألة ، فانه دل على تصور الخطأ ، والخطأ انما يتصور بالنظر
الى الحكم المعين ، والحكم انما يتعين بالنظر الى موجب الدليل ، وكذلك
الصحابة أجمعوا على انقسام الاجتهاد الى الصواب والخطأ ، ولا يتصور ذلك
الا عند تعيين المقصد .

واحتج المخالف : بأنه لو كان في الواقعة حكم معين ، لوجب أن
يكون عليه دليل ، ولو كان عليه دليل ، لوجب تأييد المخطئ ، لقول -
تعالى : " ومن لم يحكم بما انزل الله " ^(٢) ، فكيف الكلام فيما اذا لم يحكم
بذلك المعين ! ، ولأنه تارك للأمر ، وتارك الأمر يعصى بأدلة سبقت .

(١) حديث متفق عليه ، فراجع البخاري " مع السدي " (٢٦٨/٤) .

ومسلم " مع النووي " (١١/١٣) .

(٢) سورة المائدة ، آية (٤٤) .

ولا يقال : " بأنه معذور لغموض الدليل " ، فان غموض أدلة

العقل أبلغ ، ولا يعذر بسببه .

والجواب من وجهين :

أحدهما — أن المخطئ لم يحكم بما أنزل الله ، فان الجرى على^(١)
موجب اعتقاده — أيضا — حكم بما أنزل الله ، غاية أنه ليس الحكم الأصلي^(*)
المطلوب بالاجتهاد في نفس الأمر ، لكن لم يلزم منه التائب ، مع أنه (١٥٧-أ)
يمتقد أنه الحكم الذي أنزل الله .

ولو شرب الخمر ، أو أصاب منكحة الفير ، على ظن الحل ، اشتهاها
بالحل أو حليته ، لم يأت به ، وهو الجواب عن ترك الأمور ، فان ترك
المأمور في امثال الأمر بما يعتقد أنه المأمور (به) ليس سببا للعصيان
ولا للائم .

الثاني — هو أن الاثم سقط تفضلا ورحمة ، — على خلاف ما يقتضيه

الدليل — بدليل الاجماع ، وتخصيص العموم بدلالة الاجماع واجب .

المسألة الثالثة :

القول بالأشبه باطل ، فان الاشبه ان لم يتميز عن غيره لم يكن أشبه .

والتمييز ان لم يكن بالاضافة الى مقتضى الدليل لم يكن تميزا ، فان كان

بمقتضى الدليل ، فهو الحكم المعين الذي أثبتناه ، لأنه ان لم يكن ذلك

الدليل موجودا قبل النظر ، فالأشبه ليس بموجود ، وان كان موجودا ،

فهو الذي ذكرناه .

(١) كذا في الأصل ، والصحيح أن يقال : ان المخطئ لم يحكم بما لم

ينزل الله .

ولأن كونه بحال لو حكم الله بحكم لحكم به : اما أن يكون لمعنى فيه يقتضى تعينه ، أولا ، فان لم يكن ، فليس كونه أشبه بأولى من غيره ، وذلك ينفى كونه أشبه ، وان كان ، فذلك ان لم يكن عليه دليل ، فطلبه محال ، وان كان فهو الحكم المتعين .

السألة الرابعة :

مهما تكرر وقوع العادة وجب استئناف الاجتهاد ، فان خالف الأول وجب الأخذ بالثاني في المستقبل ، في الفتوى والعمل ،
فلو خالف زوجته مرارا ، على اعتقاد أنه قسح ، فاذا أدى بالآخرة اجتهاده الى أنه طلاق ، وجب تسريح المرأة ، واستحب أن يعلم الأخذ باجتهاده الأول : أن اجتهاده قد تضرع .

السألة الخامسة :

اذا اختلف اجتهاد مجتهدين ، فعلى كل واحد العمل بموجب اجتهاده .

فلو اتحدت الواقعة وتعلق الحكم بها ، كما لو قال لزوجته : " أنت بائن " ثم راجعها ، على اعتقاد أن الكنايات راجع ، والزوجة تعتقد خلافه ، فلا فصل الا بالحاكم ، ويجب على المجتهد ترك موجب اجتهاده لأجل حكم الحاكم في الظاهر ، وفي ما يحل له في الباطن . (*)

إذا حكى العدل مذهب الحى جائز تقليده ، لأن مذهب معتبر ،
وفتواه مقبولة ، وأخبار العدل واجب التصديق ، فيصير كالسمع منه .

وقد يحتج فى المسألة : بأن عليا - رضى الله عنه - قبل قول
المقداد بن الأسود فى حكاية فتوى النبى - صلى الله عليه وسلم - فى
سقوط الفسل من خروج العذى ^(١) .

ويصح أن يقال : ان فتوى النبى شرع ، وتبليغه تبليغ الشرع ، فهو
كسائر أخباره التى لا فرق فيها بين أن تبلغ فى حياته - صلى الله عليه وسلم -
أو بعد وفاته ، بخلاف المجتهد .

وأما إذا حكى العدل مذهب الميت ، فالمشهور : أنه لا يجوز تقليده ،
فان الميت لا مذهب له ، ولا ينسب - فى الحال - إليه قول .

فان قيل : فما فائدة دواوين المذهب ، ونقل مقالات العلماء مع
انقضاء أعصارهم ؟ .

قلت : فيه فائدتان :

أحدهما - معرفة طرق الاجتهاد ، وكيفية بناء الحوادث بعضها
على بعض .

والأخرى - معرفة المتفق عليه من المختلف فيه .

ويتجه أن يقال : مذهب الميت معتد به ، ولهذا كان إجماع
الصحابه بعد انقضاء عصرهم حجة ، ولو بطل مذهب المجتهد بموته ، لكانت

(١) تقدم الكلام منه .

الواقعة بعد انقراض عصرهم خالية عن فتوى المفتين ومذهب أحد من
المجتهدين ، فكان لا يمتنع فيه الاجتهاد والاخذ بخلاف اقوالهم ، بل لو
مات المخالف لم يصراتفاق من هداه حجة واجماعا ، ولو بطل مذهبه بعوته ،
لكان قول الباقيين قول كل الأمة فيه ، كما لو مات قبل الخوض في الحادثة .

ويتأيد ما ذكرناه بعمل علماء الاغصار من سنيين ، والله أعلم .

.....

:: التقليد ::

وأما المقلد ففيه مسائل :

الأولى :

يجوز لكل من لم يحصل له أهلية الاجتهاد أن يقلد ، وبه قال
الجبائي ، خلافا لمعتزلة بغداد .^(١)

دليلا :

— اجماع ائمة كل عصر — الى حدوث الخلاف — على ترك الانكار على
العامي^(*) في الاقتصار على مجرد الاستفتاء وتقليد هم في الفتوى .
(١٥٨-١)

— ولأننا لو كلفناهم رتبة الاجتهاد لاشتغلوا عن طلب المعاش واصلاح
أموال الدنيا ، وأفضى الى تعطيل المصالح وفساد العالم ، لاختلال نظام
المعاش ، ولاحتاج العلماء الى طلب المعاش .

فان قيل : هذا انما يلزم أن لو أوجبنا على المجتهد النظر في أخبار
الآحاد وأنواع الاقيسة ، وتميز وجوه دلالتها ، فيطول النظر ، ويستغرق
العمر ، وليس الأمر كذلك ، فان عدنا لاحجة في شيء من ذلك ، وانما

(١) نقل أبو الحسين عن الجبائي أنه قال : ان للعامي أن يقلد العالم
في مسائل الاجتهاد من الفروع — كازالة النجاسة بالخل — دون ما
ليس من مسائل الاجتهاد .

ثم قال أبو الحسين : والصحيح جواز تقليده فيهما . راجع
المعتمد (٢/٩٣٤) ، المستصفى (٢/٣٨٩) ، نهاية السؤل
(٣/٢١٤) .

اساس الاجتهاد أصول ثلاثة : البراءة الأصلية ، وإباحة الملاذ ، وحرمة المضار .

وكل عقل سليم يدرك هذه الأمور من غير حاجة الى صرف الزمان وتعطيل مصالح المعاش ، وعند الاحاطة بهذه الأمور ، فهو متمسك بها ، الى أن ينقله عنها نص قاطع ، ودرك القاطع أيضا سهل .

ومن لم يستقل بهذه الأصول — على النذر^(١) — ، فلينبهه المفتي عليه ، فانه يدركه في أدنى زمان ، من غير تعطيل اشغال ، وهذا سؤال تذكره الشيعة .

والجواب : أن هذا بناء على أصول أبطلناها ، فيكون باطلا .

ثم نقول : حصر مدارك النظر في ما ذكرتموه بديهي أو نظري ؟ ، وبديهي أنه ليس بديهي .

وفي اثباته بالنظر شغل شاغل ، وإن قنع بتنبيه المفتي ، فهو تقليد ، فليقلده في الحكم .

(١) هكذا في الأصل ، ويدولى أن المعنى بهذه الجملة : أن من لم يستقل بهذه الأصول ، هم قليلون ، من كلمة " النذر " بمعنى : القليل ، ولذلك يمكن أن تكون هذه الكلمة مصحفة ، والصحيح أن تكون " على النذر " بدلا من " على النذر " والله أعلم .

راجع لسان العرب (٢٠٣/٥) .

المسألة الثانية :

ليس للعامى أن يستفتى من لم يثبت عنده أعلية قبول فتواه بالنظر

اللائق به .

ومما لا بد منه : الظن بعلمه وورعه .

العلم ، لصحة الاجتهاد .

والورع ، لجواز الاعتماد .

والعامى قادر على تحصيله حسب قدرته على تحصيل غلبة الظن

بحذق^(١) الطبيب وسائر أرباب الحرف والصناعات وورعهم ، وذلك بالتسامع ،

وازدحام أعيان الناس عليه ، والتصدر للفتوى على ملأ من أهل العلم ،

وثناء الخلق عليه ، بل مشاهدته ، لملازمته للعلماء ، ومثابرتة على الحفظ

والتكرار والسؤال زمانا يليق به حصول ثمرة الفتوى ، هذا فى العلم . (*) (١٥٨-ب)

أما فى الورع ، فملازمة السمعة الحسن ، والمحافظة على مواجب الدين

والعروة ،

ولهذا لا يجوز للولى فى معالجة الصبى الا مراجعة مثل هذا الطبيب .

فان قيل : العامى فى جميع ذلك لا يرجع الى تحقيق ، اذ لا بصيرة له ،

فربما رجع المفضل على الفاضل ، اغترارا بأمور ظاهرة ، فان قنعتم بهذا

القدر ، فليجب عليه الاجتهاد فى أصل المسألة ، فانه لا يعجز عن مثل

هذا التقريب .

(١) الحذق " بكسر الحاء ، وسكون الذال " : المهارة .

لسان العرب (١٠ / ٤٠) .

قلنا : هذا باطل لوجهين :

احدهما - هو أن القناعة منه به ضرورية حالة ، فيختص بحالة الضرورة ، كما أن من استعمل مقدار فهمه في معالجة الطفل عند عدم الطبيب حتى هلك ، كان مقصرا^(١) ، ومن اعتمد على مقدار فهمه مع القدرة على الطبيب الحاذق - أيضا - كان مقصرا ، فالأخذ بالأحوط واجب حيث ما أمكن .

الثاني - هو أن العامي أهل لهذا الاجتهاد ، فإن له طريقا الى تحصيل غلبة الظن به ، بما ذكرناه من المدارك ، ولا طريق له الى تحصيل غلبة الظن بالحكم ، لفقد العلم بالمدارك .

فـرـع :
ــ

إذا اختلف عليه العلماء :

فمنهم من خيره ولم يكلفه اجتهادا وراعه .
واستدل عليه : بأن العلماء في كل عصر لم ينكروا على العوام استفادة المفضول ، وترك استقصاء النظر في أحوال العلماء .
ومنهم من أوجب عليه طلب الترجيح بزيادة علم أو ورع ، فإن تعارضا ، فزيادة العلم أولى ، وإن استويا فيها ، فلا طريق الا التخيير^(٢) .

(١) وجه الحكم عليه بالتقصير : أنه قد يوجد من هو أعرف منه بهـذه الأمور - غير الطبيب - ، فلماذا لم يبحث ! .
(٢) راجع هذه المسألة في : المعتمد (٢/٩٣٩) ، والمستصفى (٢/٣٩١) والاحكام للأمدى (٣/٢٥٥) .

المسألة الثالثة :

قد ذكرنا أنه يجب على المجتهد الأخذ بموجب اجتهاده ، ولا يجوز له تقليد مخالفه ، وهذا مجمع عليه .

أما قبل أن يجتهد ، فهل له أن يستغنى باجتهد غيره عن اجتهاد نفسه ؟ :

فاكثر أصحابنا على أن ذلك لا يجوز .

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وسفيان الثوري — رحمه الله عليهم — : أنه يجوز مطلقاً^(١) .

وفصل آخرون :

فمنهم من خصص الجواز بتقليد الصحابة . وهو قول قديم للشافعي^(٢) .

(١) نقل الفزالي هذا الرأي ، فراجع المستصفى (٢ / ٣٨٤) ، وأما ابن قدامة فلم يتعرض لهذا النقل ، بل الذي ذكره : أن الحنابلة يخالفون في ذلك . راجع روضة الناظر ص (٣٧٧) .
وابن بدران ، نسب إلى أحمد عدم جواز تقليد المجتهد لغيره . راجع المدخل لذهب أحمد ص ١٩١ .
ابن راهوية (١٦١ — ٢٣٨) :

إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي ، أبو أيوب أحد كبار الحفاظ ، أخذ عنه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .
وقيل في سبب تسميته "ابن راهوية" : أن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل مرو : "راهويه" ، أي : ولد في الطريق .

راجع : وفيات الأعيان (١ / ١٧٩) "١٨٢" تهذيب التهذيب (١ / ٢١٦) ، تاريخ بغداد (٦ / ٣٤٥) ، حلية الأولياء (٩ / ٢٣٤) .
ميزان الاعتدال (١ / ١٨٢) .
(٢) في المعتمد : أن هذا هو رأي أبي على الجبائي ، وهو قول =

وملهم من خصمه بتقليد الأعم (*) وهو قول محمد بن الحسن (١) (١٥٩-أ)

• وملهم من خصمه بما يخصه دون ما يفتى به •

وملهم من شرط فيه — أيضا — فوات الوقت ان اشتغل بالنظر ، وهو

(٢) قول ابن سريج •

ودليل الأصحاب أمور :

الأول — قوله تعالى : " فاعلموا يا أولى الأبصار " (٣) أوجب الاعتبار

على كل من هو أهل ، فوجب أن لا يخرج من العهدة إلا به •

الثاني — هو أنه قادر على تعرف حكم المسألة بالنظر ، فلا يجوز له

التقليد ، كما في الأصول ، على ماسياتي ، والجامع الاحتراز من احتمال

الخطأ مع امكانه •

(=) للشافعي في كتابه الأصولي " الرسالة " القديمة •

راجع المعتمد (٩٤٢/٢) ، ومن الملاحظ أن الامام الشافعي

لما سافر الى مصر لم يأخذ كتاب الرسالة التي ألفه قبل سفره ، فلما

استقر في مصر ، ألف كتابه الأصولي مرة أخرى ، وطبع أن يقع بين

الرسالتين اختلاف ، ونحن لم تصلنا الا الرسالة الجديدة ، وليس

فيها هذا الرأي الذي نقله أبو الحسين •

(١) نقل هذا الرأي عن محمد بن الحسن صاحب المعتمد ، فراجع

(٩٤٢/٢) ولم أجد فيما بحثت فيه من كتب الحنفية من يذكر ذلك عنه

(٢) نص كلام أبي الحسين في بيان مذهب ابن سريج : أجاز ابن سريج

تقليد العالم من هو أعلم منه ، اذا تعذر عليه وجه الاجتهاد

أ • ه • المعتمد (٩٤٢/٢) •

(٣) سورة الحشر، آية (٢) •

الثالث — القياس بهذا الجامع على معرفة القبلة وطهارة الأواني .

الرابع — أن التقليد جهل ، وهو مذموم ، قد ذمه الله في أي من كتابه^(١) ، وإنما خولف في حق العامي العاجز للحاجة ، ولا حاجة للمجتهد إليه .

الخامس — هو أنه لو جوز أن يكون عند غيره نص يدل على حكم الواقعة وجب عليه طلبه ، ولم يجزله الاجتهاد ، لاحتمال أن يكون النص على خلافه ، فذلك اجتهاده — بعد الفراغ منه — مانع من العمل باجتهاد غيره ، فالقدرة عليه وجب أن تكون مانعا ، فإن احتمال الطاع عند القدرة على تحصيل العلم به مانع كالحقيقة^(٢) .

(١) يظهر أن المراد بذلك : تعلق الكافرين باتباع آبائهم ، وانكار الله — تعالى — ذلك عليهم :

كقوله تعالى في سورة البقرة ، آية (١٧٠) : " وإذا قيل لهم : اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا : بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ، أولو كان آبائهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون " ، وكقوله — تعالى — " وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مقتدون ، قل : أولو جئتم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ، قالوا : إنا بما أرسلتم به كافرون . فانتقمنا منهم ، فانظر كيف كان عاقبة المكذبين " . الزخرف (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥)

(٢) لم يذكر إلا ما الوجه الثالث والرابع والخامس ، وزادها التبريزي ، وبحثت عنه في المستقصى والمعتمد ، فلم أجده . ويمكن مراجعة بعض الأدلة الأخرى في الأحكام للآمدي (٣/٢٣٣ — ٢٣٤) .

احتج المجوزون بأمور :

أحدها - قوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون " (١) ،

أوجب السؤال عند عدم العلم مطلقا .

الثاني - قوله تعالى : " وليذروا قومهم " (٢) الآية ، أوجب قبول

الانذار مطلقا ، فيدخل فيه المجتهد .

الثالث - قول عبد الرحمن بن عوف لعثمان - رضي الله عنه - :

" أبايحك على كتاب الله وسنة رسول الله وسيرة الشيخين " (٣) ولم ينكر عليه

ذلك .

فان قلتم : بل خالف فيه على - رضي الله عنه - .

قلنا : على لم ينكر جوازه ، لكنه لم يقبله ، ونحن لاندعى وجهه .

والجواب : هو أن الآية أمر ، وظاهره الوجوب ، وقد حمل على

الوجوب في حق العامي ، فلا خلاف في عدم الوجوب في حق المجتهد ، (*)

فخرج عن مقتضاه ، ولأنه من أهل الذكر ، فيكون سهو لا سائلا .

وآية الانذار مطلقة فيما يذره ، فهي معمول بها في الانذار

بالرواية في حق المجتهد .

(١) سورة القمر ، آية (٣٢) . (٢) سورة التوبة ، آية (١٢٢) .

(٣) قصة مبايعة عبد الرحمن بن عوف لعثمان في صحيح البخاري وفيها قول

عبد الرحمن : " ارفع يدك يا عثمان " فبايعه . وفي مسند أحمد

" أبايحك على سنة الله ورسوله والخليفين من بعده " راجع

مسند أحمد (١٥/٢) - تحقيق أحمد شاهر - والبخاري " مع

السندی " (٢٩٩/٢) .

وأما قول عبد الرحمن ، فالمراد بالسيرة الطريقة في العدل ، والامتناع
من الدنيا ، والرفق بالرعية ، وكمال الاعتناء بمصالحهم .

— لكن هذا جواب ضعيف ، لأنه لو كان هو المراد لما تأبى على من
قبولها ، وقد عرضت عليه أولا .

فالجواب السديد : أن ذلك يدل على أنه مذهبها ، ولا ينبغي
بهما اجماع ، لاسيما مع مخالفة على .

وقولهم : ما أنكره ، وإنما لم يقبله .

قلنا : لو اعتقده جائزا لقبول ، فإنه كان طالبا لها بلا خلاف .

واحتج المخصصون : بتقرير الصحابة بقوله — عليه السلام — :
" أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم " ^(١) .

— وهذا لا حجة فيه ، فإننا نرى هذه المنزلة في الشرع لأحد
العلماء من المجتهدين ، ولكن الكلام في مخاطب به من هو ؟ ونحن
نقول : هم عوام عصره ، فإنه خطاب مشافهة ، وقد انقسم حاضروا حضرته
إلى العلماء وغيرهم ، وقد ساعدوا على أن بعضهم لا يقلد بعضا ، فتعين
أن يكون الخطاب لغيرهم في الاقتداء بهم .

(١) تقدم تخريجه .

(١) التقليد في أصول الدين غير جائز ، خلافا لكثير من الفقهاء .

واستدل عليه المصنف : لأنّ تحصيل العلم واجب على الرسول
— صلى الله عليه وسلم — وكذلك في حقنا .

ودليل الأول : قوله تعالى : " فاعلم أنه لا اله الا الله " (٢) .

ودليل الثاني : قوله تعالى " واتبعوه " (٣) .

وهذا الاستدلال فاسد من وجهين :

أحدهما — هو أن الآية بعينها اُطلم بالتوحيد وأمر بالثبوت عليه (٤) ،
لا (أ) أنه تكليف بالتوصل اليه ، كقول القائل : " أعلم أني أحبك ، وأعلم
أني قادر عليك " .

وبيانه من وجهين :

أحدهما — هو أن فهم التكليف يتوقف على العلم بالمكلف ، ومقدم
حصول المكلف به ، وهما متحدان — هاهنا — .

-
- (١) نسب هذا الخلاف الى قوم من أصحاب الشافعي ، وقال الآمدي : أنه
قول عبد الله بن الحسن العنبري ، والحشويه والتعليمية .
راجع : المعتمد (٩٤١/٢) ، والاحكام للآمدي (٩٤١/٣) .
جمع الجوامع " مع المطار " (٤٤٢/٢) .
(٢) سورة محمد ، آية (١٩) .
(٣) سورة الاعراف ، آية (١٥٨) : " فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي
الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه " .
(٤) كذا في الأصل ، وفي نقل القرافي من الصحيح " بالثبوت عليه " ،
ويظهر لي أن الصحيح : " بالثبوت عليه " راجع الثاني من
(١٨١/٣ — ب) .

الثانى — هو أنه يلزم منه أن يكون النبى — صلى الله عليه وسلم —
جاهلا بالتوحيد ، أو شاكاً فيه ^(*) ، وهو محال •
(١٦٠—أ)

الوجه الثانى — هو أنه وإن سلم — جدلاً — ، فما الدليل على
وجهه فى حق غيره ؟ •

وقوله تعالى : " واتبعوه " ^(١) الى وجوب التقليد له فيه أقرب منه الى
وجوب مساواته بالتصدر لمنصب النظر والاجتهاد ، ولهذا لوقال لواحد
من الجمع : " أوجبت عليك طلب القبلة بالنظر والاجتهاد " وقال لمن عداه
" أوجبت عليكم اتباعه " لكان السابق منه الى الفهم وجوب الأخذ بقوله ،
والتوجه الى حيث يتوجه — هو — باجتهاده •

وأما غيره فقد استدل عليه : بأن الله — تعالى — ذم التقليد فى
أى من كتابه ، وقد ثبت جواز التقليد فى الفروع ، فتعين صرف الذم الى
التقليد فى الأصول •

واستدل الفقهاء على جوازه بوجهين :

أحدهما — هو أن النبى — صلى الله عليه وسلم — كان يقنع من
الاعرابى الجلف الجافى باتيانه بنفس الكلمة ، مع علمه بأن مثله يمجز عن
درك وجه الدلالة من مدارك العقول •

الثانى — هو أنه — صلى الله عليه وسلم — لم يطالب أحداً بالاقرار
بحدث الأجسام وثبوت الأعراف ، وفهم الفرق بين الإيجاب والاختيار ، فدل
على أن اعتقاد ثبوت هذه الأمور ليس شرطاً للإيمان ، فضلاً عن تخصيص
علومها بالنظر •

(١) فى الأصل " فأتبعوه " ولا توجد آية تأمر باتباع الرسول بقوله — تعالى —
" فأتبعوه " بل الصحيح " واتبعوه " ولذلك أثبت الواقع فى النسخة •

بسط الرزق^(١) ، " ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض^(٢) " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون^(٣) " أى : يعرفون ، " كنت كنزاً مخفياً لم أعرف ، فأحببت أن أعرف ، فخلقت خلقاً ليعرفون^(٤) " وشواهد ذلك لا تحصى من الكتاب والسنة .

-
- (١) سورة الزمر ، آية (٥٢) .
(٢) سورة الطائدة ، آية (٩٧) وقد أثبت — هنا — هذه الآية ، والافان الآية الموجودة فى النسخة قد أخطأ فى ايرادها حيث وردت بلفظ " ذلك لتعلموا أن الله على كل شئ قدير " .
(٣) سورة الذاريات ، آية (٥٦) .
(٤) فى كشف الخفاء : قال ابن تيمية : ليس من كلام الرسول — صلى الله عليه وسلم — ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف وتبعه الزركشى وابن حجر والسيوطى .
راجع كشف الخفاء (٢/١٣٢) .

الاصول

المختلف فيها

((خاصة تتضمن القول))

فى

:: الأصول المختلف فيها ::

وهى ستة :

- الأصل فى المنافع الاباحة ، وفى المضار المنع .
- الاستصحاب .
- الاستحسان .
- قول الصحابى .
- المصلحة المرسله .
- طريقة " لائى " .



(١)
:: الأصل في المنافع الإباحة ، وفي المضار المنع ::

وتحرير المعنيين بعبارة جامعة مسوان كانا واضحين للعقول — أن يقول
النفع : هو الزيادة من الوجه الموافق ، والضرر : هو النقصان من الوجه
المخالف .

وقيل في حد الضرر : انه ألم القلب .

— ولا شك أن ألم القلب أثر الضرر ، ولهذا يصح أن يقال : تضرر
فتألم قلبه ، وقد لا يقتن به ، اما لعدم أهلية الدرك ، كما في حق الصبي
والمجنون ، أو لكمال قوة النفس ، كما في حق الزاهد المعرض ، أو الكريم
الذي تأبى نفسه الالتفات إلى الأعراس ، ولا يوجب ذلك خروج احتراق دودهم
وتلف أموالهم عن كونه ضرا في حقهم عند العقلاء .

أما دليل إباحة المنافع فسالك :

الأول — قوله تعالى : " خلق لكم ما في الأرض جميعا " ^(٢) واللام للملك
أو الاختصاص بجهة الانتفاع ، وعلى الوجهين يقتضى الإباحة .

فان قيل : لا نسلم حصر معاني اللام فيها ذكرتموه .

(١) لابد من التنبيه : على أن هذا الكلام على تقدير ورود الأدلة الشرعية
البيحة للمنافع والطاعة من المضار ، ولا فائنا لا نحكم بشئ قبل ورود
الشرع .

راجع في هذا المعنى : نهاية السؤل (٢٢٧/٣) ، جمع

الجوامع " مع المطار " (٣٩٤/٢) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٩) .

ودليله : قوله تعالى : " وان أسأتم فلها " ^(١) .

ولو سلمنا ، فلا يدل على إباحة عموم المنافع ، بل يدل على إباحة
المنافع ما ، وهو كذلك ، فان النظر والاستدلال به .

ولو سلمنا ذلك ، ولكن في حق جميع الأشخاص ، لا في حق كل شخص
لأنه قابل الجمع بالجمع ، فيقتضي تخصيص كل عين بشخص ، مقابلة للفرد
بالفرد .

ولو سلمنا ، نعارضه بقوله تعالى : " لله ما في السموات وما في
الأرض " ^(٢) ^(*) .
(١٦١-أ)

(٢)
والجواب : فإن أن اللام حقيقة في الاختصاص وهوود المنافع قوله
تعالى : " لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت " ^(٤) وقوله عليه السلام : " له
غنمه وعليه غرمه " ^(٥) استعملها في مقابلة " على " والأصل فيه الحقيقة .

(١) سورة الاسراء ، آية (٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٨٤) .

(٣) كذا في الأصل ، وفي المحصول : "الجواب : الدليل على أن السلام
تفيد المنفعة قوله تعالى : " لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت " .

راجع (١٣٤/٣-٢) .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٨٦) .

(٥) حديث " لا يخلق الرحمن من راعته ، له غنمه ، وعليه غرمه " رواه ابن
حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن ماجه ، واختلف في رفع
ووقف " له غنمه ، وعليه غرمه " .

راجع التلخيص الحبير (٣٦/٣) .

وبدل على كونه حقيقة : جهة سبق الذهن اليه ، وأنا اذا جعلناه حقيقة في الاختصاص بجهة النفع أو الملك أمكن أن يكون مجازا عن مطلق الاختصاص ، لملازمة الأم الأخص ، ولو عكسناه ، لم ينعكس ، لعدم ملازمة الأخص الأم ، فيلزم منه الاشتراك ، وعند ذلك يتعين حملها على عموم الانتفاع في حق عموم الأشخاص ، لأن النظر والاستدلال حاصل بوجوده . فتضيع فائدة الامتنان بالخلق له .

ومقابلة الفرد بالفرد تخصيص وتقييد ينافية الاطلاق .

ولامعارضة بين الآيتين ، فإن ملك الانتفاع يغاير ملك الذات .

— هذا وجه تقرير مقالته ، وهو غير واف بالغرض ، فإن الخلق له بمعنى اختصاص النفع به ، لا يوجب اباحة الانتفاع بمعنى الاستعمال ، فإن المفهوم منه كون المقصود من خلقه أو الحامل على خلقه نفعه ، وتحصيل الانتفاع له ، وهذا المعنى لا يلزمه اطلاق التصرف فيه ، ولا يوجب به ، فإنه متوقف على العلم بكيفية تحصيل النفع المطلوب منه ، واستعماله على الوجه المفضى الى المقصود ، وقد يوجد ذلك فيه ، وقد لا يوجد .

ولقد ينتظم من الأب أو السيد أن يقول لولده وعده : " اشتريت هذا المتاع لك ولنفعك ، وإياك أن تتصرف فيه " ويقول الطبيب للمريض : " حصلت لك هذه العقاقير ، بل ملكتها " ، ولا يلزم منه الاذن في ايقاع فعل الانتفاع ، حتى يبين له كيفية الانتفاع ، لتفصيل وجه التركيب ، وتمهين قدر الاستعمال ووقته ، فكذلك في الشرع ، فإن درك وجوه المصالح

.....

الشرعية من أحاد الأيمان والافعال ، أصعب من درك وجوه المصالح
الطبية من أحاد العقاقير ، وقصور نظر المكلف^(*) عن مبلغ نظر الشارع^(١٦١-ب) له ،
أبلغ من قصور نظر الصغير والمريض عن مبلغ نظر الطبيب والولى له .

الدليل الثاني — قوله تعالى : " قل من حرم زينة الله التي أخرج
لعباده ، والطيبات من الرزق^(١) ! " وهو استفهام انكار ، يدل على امتناعه ،
ويُلزم من امتناع تحريم سمي الزينة ، أن لا يحرم شيء من أحادها ، ضرورة
اشتغال الآحاد على سمي الزينة ، كما أن المطلق جزء من العقيد .

(١) سورة الامراف ، آية (٣٢) .

((الأُصل الثانی))

:: الاستصحاب ::
مممم

وينقسم الى :

— استصحاب حكم الدليل ، من عموم ، أو إطلاق ، وهو حجة ، فان
حاصله يرجع الى التمسك بذلك الدليل واجرائه على ظاهره .

— والى استصحاب الاجماع في محل الخلاف ، كاستصحاب الاجماع
المعقد على انعقاد الصلاة بالتمسك قبل وجود الماء الى حالة وجود الماء
وهذا ممتنع ، فان الاجماع يناقضه نفس الخلاف ، فكيف يمكن دعوى شموله
لحال وجود الماء ! .

(٢)
— والى استصحاب حالة معهودة ، من ثبوت ، أو انتفاء ، فيما بعد .
وقد اختلفوا فيه ، والمختار : أنه حجة ، واليه ذهب المزني وأبو
بكر الصيرفي ، خلافا لجمهور الحنفية والمتكلمين (٣) .

-
- (١) لم يذكر الامام هذا التفصيل الذي ذكره التبريزي ، وربما استفاد ذلك
من المستصفى لقرب عباراته منه . فراجع المستصفى (١/٢٢٤) —
٢٣٢) ، والاحكام (٣/١٨٧) .
- (٢) تعريف الاستصحاب — افتقارنا على هذا المعنى — : هو الحكم بثبوت
أمر في الزمان الثاني بناء على أنه كان ثابتا في الزمان الأول .
- (٣) نقل صاحب كشف الأسرار هذا الرأي : عن كثير من الحنفية ، وبعض
أصحاب الشافعي وأبي الحسين البصري وجماعة من المتكلمين .
- واكثر المتأخرين — من الحنفية — يقولون : ان استصحاب الحال
يصلح دافعا لا ملزما ، ويظهر معنى كلامهم بذكر المثال على ذلك : =

ودليله : هو أن البقاء مستثنى من المؤثر ، والكون مفتقر إلى المؤثر ،

والمستثنى راجع على المفتقر .

بيان الأول : هو أن المؤثر لا بد له من أثر ، والأثر : إما أمر كان ،

أو أمر لم يكن ، والأول تحصيل الحاصل ، وهو محال ، والثاني تحقيقه في

الكائن محال .

وبيان الثاني : هو أن المستثنى من المؤثر لا بد أن يكون الوجود

أولى به ، والا لاحتاج إلى مرجح ، ولم يكن مستغنيا ، ولأن المستثنى من

المؤثر إنما ينعقد بمانع يمنع حصوله ، والمفتقر ينعقد لعدم المرجح تارة ،

ولوجود المانع أخرى ، وما لا ينعقد إلا بطريق واحد ، أحق بالوجود مما

ينعقد بطريقين .

(*)
وقد بالغ المصنف حيث قال : القول بالاستصحاب ضروري للدين (١٦٢-أ)

والشرع والعرف .

(=) فلو تقدم شخص لا يحمل بينة بدعوى على آخر بأن له مالا فـهـدـه ،

فإنكره المدعى عليه ، ثم اصطالحا على أن يدفع المدعى عليه - رغم

أنه منكر لذلك - شيئا من المال ، هل يصح ذلك ؟

الشافعي : لا يصححه ، لأنه يقول : إن ذمة المدعى عليه

بريئة ، وهذا هو الأصل ، فاستصحابه دائما ، ولا مغير .

والحنفية قالوا : ليهت البراءة حجة ملزمة على المدعى ، بل هي

دافعة عن المدعى عليه ، فصار الادعاء والانكار على السواء ، فإن

كلا منهما خبر محتمل .

راجع : كشف الأسرار (٣٧٨/٣) ، أصول السرخسي (٢/٢٢٣-٢٢٢)

(٢٢٦) ، حاشية الأزميري على المرأة (٢/٣٦٦-٣٦٩) ، المعتمد

(٢/٨٨٤-٨٨٦) .

أما الدين ، فلاه لا يتم الا بالنبوة ، ولا تثبت النبوة الا بالمعجزة ،
ولا معنى للمعجزة الا فعل خارق للعادة ، ولا معنى للعادة الا تقرير الوقوع
على وجه يلزم من العلم به ، اعتقاد أن ما يقع من ذلك الجنس — اذا وقع —
يجب أن يكون على ذلك الوجه ، وهذا هو معنى الاستصحاب .

وأما في الشرع ، فهو أنا اذا تعبدنا بالقياس ، أو بالاجماع ، أو بحكم ،
فلا يمكننا العمل به في ثانی الحال ، الا اذا علمنا أو ظننا عدم الناسخ ،
ولا مستند له الا الاستصحاب ، لانه لو كان بلفظ ، فلا بد من العلم بعدم
نسخ ذلك اللفظ ، وقد اتفق الفقهاء : على أن ما تيقنا حصول شيء ،
وشكنا في المزيل له ، اخذنا بالمتيقن ، وهو عين الاستصحاب .

وأما العرف ، فهو أن من خرج من داره ، وترك أولاده على حاله ،
كان اعتقاده ببقائهم على تلك الحالة أرجح من اعتقاده تغييرهم ، وكذلك
من سافر عن بلده ، كانت الاقارب والاصدقاء بمقتضى ما فارقهم عليه مسن
الأحوال ، وذلك يدل على رجحان اعتقاد البقاء على اعتقاد الزوال .

وهذا لا شك أنه غلو وخروج عن محل النظر ، فإن النظر : في أن
مجرد العلم بحالة ، هل يوجب رجحان اعتقاد البقاء عليها ؟ ، والافلا
شك في أنه قد يقتن بالموجود ما يوجب رجحان اعتقاد بقاءه ، بل جزم
الاعتقاد ببقائه ، وليس استقرار العوائد بمجرد العهد بالوجود ، ما لم
يتكرر تكررا ينفي احتمال الاتفاق — قطعا — ، ولهذا أوجب الجزم ، حتى
لو حكى خلافه — لا في معرهن المعجزة — ، جزم بكذبه .

.....

((الأصل الثالث))

:: الاستحسان ::
مممم

والكلام في صحته وفساده يبنى على فهم حقيقته .
والسابق الى الذهن منه : " هو هجوم النفس على الحكم بحسن
الشيء من غير اسناد الى دليل ^(١) فان مقتضيات الدليل كلها مستحسنة ،
ولا بد للتخصيص من تمييز ، وعلى هذا ، لا يخفى فساد ، فانه تشريع وحكم
بلا دليل ، ولهذا قال الشافعي — رضى الله عنه — : " من استحسن فقد
شرع " ^(٢) .

(١) وهو في معنى قولهم " ما يستحسنه المجتهد بعقله " ، وقد نسب
القول بهذا الى أبي حنيفة ، فراجع اللمع في أصول الفقه ص (٨١) ،
وأدب القاضي للماوردي (٦٥١/١) .

وبالرجوع الى كتب الحنفية تحقق أن أحدا من الحنفية لم يقل
بذلك . بل هم يقولون باستحسان مبنى على الأدلة الشرعية المعتبرة .
(٢) نقل الفزالي هذه العبارة عن الشافعي في المنحول ص (٣٧٤) ،
وذكر ابن السبكي في الأشباه والنظائر : أنه لم يجد هذا الكلام في
أقوال الشافعي ، لكنه وجد في الأم : أن من قال بالاستحسان فقد
قال قولا عظيما ووضع نفسه في رأيه واستحسانه على غير كتاب وسنة .
راجع جمع الجوامع " مع العطار " (٣٩٥/٢) .

وفي كتاب الرسالة تحدث الشافعي عن الاستحسان فراجع ص
(٥٠٣) وما بعدها ، وكتاب الأم (٢٩٨/٧) .

ولا يرد عليه اشكالا : قول محمد بن الحسن في غير موضع "تركنا الاستحسان بالقياس" ، كما لو قرأ آية سجدة في آخر السورة ، فان القياس يقتضي أن تجتزئ بالركوع ، والاستحسان أن لا تجتزئ به ، بل يسجد لها^(١) ، ثم انه قال بالقياس ، فهذا الاستحسان ان كان أقوى من القياس ، فكيف تركه به ! ، وان لم يكن أقوى ، فقد بطل حدكم — لأننا نقول: الاستحسان وان كان في نفسه أقوى ، ولكن قد يقتن بالقياس ما يجعله أقوى من الاستحسان .

وهذا الحد مع هذا التقرير باطل بترك البراءة الأصلية بجميع أدلة الشرع ، فانها في حكم الطارئ ، فيلزم أن يكون ذلك مستحسنا . وفي الجملة ، الدليل لا يخلو : اما أن يكون عقليا ، وقد بينا امتناع استفادة الحكم الشرعي منه ، أو يكون شرعيا ، ولا شك أنه منحصر في الخطاب وما يقوم مقامه ، من فعل أو سكوت أو تقرير .

والخطاب : اما يدل على الحكم بلفظه اللغوي ، أو بمقتضاه الضروري أو بمفهومه وفحواه ، أو بمعقول معناه .

وقد ذكرنا مجامع أقسام كل نوع من الاستحسان ، وان كان خارجا عنها ، فهو باطل قطعاً ، وان كان داخلاً فيها ، فلا معنى لتخصيص بعض الأدلة باسم وجعله قسيماً لها ، مع أنه في الحقيقة قسم منها ، والله أعلم .

(١) راجع هذا المثال وشرحه في كشف الأسرار (٩/٤) ، تيسير التحرير (٨٢/٤) ، التقرير والتحبير شرح التحرير (٢٢٤/٣) ، التوضيح شرح التلخيص (٦/٢) .

:: قول الصحابي ::
ممنم

- (١) قول الصحابي ليس بحجة ، فان من لا يحكم بعصمته لا حجة في قوله .
(٢) وقال قوم : هو حجة مطلقا ، لقوله عليه السلام : " أصحابي كالنجوم ،
بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٣) (*)
(٦٣ - ب)

(١) نسب الآمدي هذا القول الى الأشاعرة والمعتزلة ، والشافعي في أحد
قوله ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، والكرخي . راجع
الاحكام (١٩٥/٣) .

وفي كشف الأسرار : أن الكرخي يقول : لا يجب تقليده الا فيما
لا يدرك بالقياس . واليه يعيل أبو زيد الدبوسي كما يفهم من تقريره
في التقييم . راجع (٢١٧/٣) .

(٢) منهم الامام مالك ، وهو رواية عن الشافعي وأحمد وبعض أصحاب أبي
حنيفة ، حيث ذكر في المدخل لمذهب أحمد : أنه روى كلام من
الامام أحمد يدل على ذلك ، وقال الشوكاني : انه رأى الامام
الشافعي في القديم ، واما في الرسالة : فرأى الشافعي : الأخذ
بقول الصحابي اذا وافق القياس .

راجع تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٤٥) ، والمدخل لمذهب أحمد
لابن بدران ص (١٣٥) ، والرسالة للشافعي ص (٥٩٦) ، وارشاد
الفحول ص (٢٤٣) ، وكشف الأسرار (٢١٧/٣) ، وأصول السرخسي
(١٠٥/٢) .

(٣) تقدم تخريجهم .

وقال قوم : ان خالف القياس فهو حجة ، لأنه يكون اتباعا لخبر

سمعه .

وقال قوم : الحجة في قول أبي بكر وعمر خاصة ، لقوله عليه السلام :

" اقتدوا بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر ^(١) " ، ولأن عبد الرحمن بن عوف ولي الخلافة بشرط الاقتداء بسيرتهما ، فلم ينكر عليه ، فصارا جماعا ^(٢) .

وقيل : بل الحجة في اجماع الخلفاء الأربعة ، لقوله عليه السلام :

" طيكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ^(٣) " .

والجواب :

هو أن الأول خطاب مشافهة مع عوام العصر .

والثاني يوجب الاقتداء بقولهم في تجويز مخالفتها لغيرهم —

بالاتجاه .

والثالث تحريض على اتباع طرائقهم ، فان السنة هي الطريقة .

والرابع عمل بخبر متوهم ، لا بقول الصحابي ، فانه يجوز أن يكون

أخطأ فهم ذلك الحكم من النقل ^(٤) .

(١) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه ، راجع كشف الخفاء (١/١٦٠) .

(٢) تقدم الكلام عن ذلك .

(٣) تقدم الكلام عليه .

(٤) هذا الجواب لمن قال : ان خالف القياس قبل ، لأنه يكون اتباعا

لخبر سمعه .

:: المصلحة المرسله ::

ممنمم

قد تقدم أن المصالح بالاضافة الى شهادة الشرع ثلاثة أقسام : مشهود له بالاعتبار ، ومشهود له بالالفاء ، وغير مشهود له بشئ ، وهو المسمى بالمرسل .

(١)
فالأول حجة بالاجماع ، وهو القياس .

والثاني باطل .

وفى الثالث نظر ، فانه ينقسم الى : ما هو من قبيل الحاجات وتنماتها ، والى ما هو من قبيل الضرورات .

فأما ما هو من قبيل الحاجات ، فلا يجوز بناء الحكم على مجردها ، فانه وضع شرع بالرأى .

وأما ما هو من قبيل الضرورات . قال الغزالي : فلا يبعد أن يؤدي اليه اجتهاد مجتهد .

(١) عبارة الغزالي فى هذا القسم : ويرجع حاصلها الى القياس ، وهو اقتباس الحكم من معقول النص والاجماع .

وقد اشكل على ، كيف يكون هذا هو القياس ؟ ، ثم وجدت بعد ذلك : أن الشيخ الأمين - رحمه الله - فى مذكرة له شرح بها روضة الناظر قد اعترض على ذلك وقال : قول المؤلف - يعنى : ابن قدامة المقدس - : " ان هذا القسم هو القياس " فيه نظر .

ثم بدل العبارة فقال : وهذا هو المؤثر والملائم . راجع المستصفى (١ / ٢٨٤) ، ومذكرة للشيخ الأمين على روضة الناظر ص ١٦٨

حالہ : الكفار اذا تترسوا بجماعة من أسارى المسلمين •

فلو رمينا الترس ، لقتلنا مسلما لم يذنب ذنبا ، وهذا لا عهد لنا به

فى الشرع •

ولو كفنا عنهم ، لتسلط الكفار على جميع المسلمين ، فقتلهم ، ثم

قتلوا الأسارى — أيضا — ،

فلقائل أن يقول : الترس مقتول بكل حال ، فيجب حفظ المسلمين ،

فانه أقرب الى مقصود الشرع من حفظ الواحد زمانا ، ثم لا بد وأن يقتل (*) • (١٦٤—١)

ولكنها اما تعتبر بثلاثة شروط ، وهى أن تكون : ضرورة، قطعية

كلية — كما سبق — •

فتخرج عليه الحاجات ، وما اذا لم يقطع بتسلطهم علينا اذا لم يقصد

الترس ، وقطع المضطر فلذة من فخذ ، وما اذا تترسوا بالمسلمين فى

قلعة ، وكذلك اذا كان جماعة فى سفينة مشرفة على الفرق ، ينجون بطرح

واحد ، فان المصلحة ليست كلية •

وهذه مآل : جواز التمسك بالمصلحة المرسله ، وذلك لأن الحكم ،

اما أن يستلزم : مصلحة ، أو مفسدة ، أو يخلو عنها ، أو يجمعها • وعند

ذلك : اما أن يتعادلا ، أو ترجح هذه أو تيك ، فهذه ستة •

لا بد من الفاء المفسدة المحضة ، والراجعة ، والصورة الخالية عنها ،

ويتمين اعتبار المصلحة المحضة والراجعة ، لان ترك الخير الكثير للـ

القليل ، شر كثير •

.....

وهذا كالمعلوم بالضرورة من دين الانبياء ووضع الشرائع ، فانها مصالح وقد دل عليه صرائح النصوص وشهادة الأحكام ، فلا يخلو الواقع من الدخول تحت قسم من هذه الاقسام ، وان لم يجد له شاهد يشهد له بحسب جنسه القريب ، ولكن هذا التقسيم العام يشهد لمفاجئ العمل به ، لأنه اذا ثبت أن المصلحة الغالبة واجبة الاعتبار ، وثبت أن المصلحة المعينة غالبة ، لزم من مجموع المقدمتين وجوب اعتبار المصلحة المعينة ، وربما تأيد هذا بمجاري اجتهادات الصحابة ومن بعدهم .
(١)

(١) راجع تلقيح الفصول للقراف ص (٤٤٦) ، وبعد بيان رأى الامام مالك في المصلحة المرسله قال : ان العمل بالمصلحة المرسله معتبر فى جميع المذاهب — عند التحقيق — ، لأنهم يقيسون ويفرقون بالمناسبات ولا يطلبون شاهدا بالاعتبار ، ولا يعنى بالمصلحة المرسله الا ذلك .
أ . ه .

ثم بين عمل الصحابة بذلك ، وانهم كتبوا المصحف ، ودونوا الدواوين ، مراعاة لمطلق المصلحة بدون تقدم شاهد .

قلت : المصلحة المرسله : " هى التى لم يشهد لها الشرع لا بالاعتبار ولا بالالفاء لذاتها ، ولكن شهد لجنسها عمومات الشرع ونصوصه .

والظن بالامام مالك أن لا يقول بشئ الا وقد أقره الشارع ، فهو يرجع فى اعتباره لهذه المصلحة الى المعانى والأسس التى قررتها نصوص الشريعة مجتمعة ، فهو الامام الذى ينظر فى نصوص الشريعة نظرة المتفحص ، بعد التمرس والتمكن من معرفة أحكام الله ورسوله — صلى الله عليه وسلم — .

لمعرفة الكلام عن المصلحة المرسله يرجع الى البحث الخاص بها فى كتب الأصول مثل : المستصفى (١/٢٨٤) ، والاحكام =

وهذا كلام ظاهر التقرير ببادئ النظر ، ولكن في امعان النظر فيه ما

يكشفه : فان كل مصلحة ليست مطلوبة بكل طريق ، ولا بواسطة كل حكم .

فالمال المحفوظ يحفظ عن السارق : بقطع يده ، بجلد ظهره ،

بحبسه ، بتفريجه ، لاسبيل الى تعيين شيء من ذلك بالرأى .

ثم مقصود الحفظ لا يختلف بأن يكون الاخذ بسرقة ، أو مكابرة ، أو بشركة ،

أو انفراد من عين من أبطل الحرز ، أو من غيره ، أتلفه في الحرز أو أخرجه ، (*) (١٦٤ - ب)

والحكم مختلف .

فاذا ، الحكم الذي أثبتته المجتهد ان لم يكن ورد الشرع به أصلاً ،

فلا سبيل الى اختراعه ، وان ورد به الشرع ، فليبحث عن محل وروده ،

ومناطه الذي أنيط به ، فان وجدنا مناطه في موضع آخر ، فاثباته فيه

قياس وطرده لحكم العلة ، وان لم نجد ، فهو اختراع وتشريع ، وهو ابتداع .

ويدل على صحة ما ذكرناه : أن الشارع لو أخبر : " بأنى انما بعثت

لاعتبر مصالحكم ، وأرعى مقاصد عقلائكم ، فأوجب المصالح ، وأحرم المفاسد ،

وأندب الى مكارم الاخلاق " ، لم يلزم منه تسليط أهل النظر على اثبات

ما استحسناه ، ونفى ما استقبحوه ، ما لم تفصل هذه الجمل بتعيين المبانى

والأحكام .

(=) للآمدى (٢٠٣/٣) ، تيسير التحرير (٣١٤/٣) ، شفاء الفليل ص

(٣١١) ، ارشاد الفحول ص (٢٤١) ، والموافقات — في مواضع

متعددة — ، وكتاب " ضوابط المصلحة " د . البوطى " . ونظريته

المصلحة د . حسين حامد .

ولهذا اتفق جمهور أهل الحق : على أنه لولا الإذن في القياس لما جاز القياس ، وهذا (هو) السر : وهو أن المصالح ليست واجبة الاعتبار ، ولأنها مرعية الصفة لذاتها ، — عند أهل الحق — ، بل إنما استحققت الرعاية بموجب الخطاب ومقتضى الوضع .

ولله — تعالى — أن يلقى عين ما اعتبره في حالة أخرى من غير تأثير عقل لتلك الحالة ، فيوجب القصاص بالمحدد ، ولا يوجب به بالثقل ، ويقطع السارق من الحنك ، ولا يقطع السارق من غير حنك ، ويقتل الشركاء في قتل شخص ، ولا يقع الشركاء في سرقة نصاب ، ويباح للذمي قتل المسلم ، دفعاً من ماله ، ولا يوجب عليه القصاص في قتله ، ويحرم الثعلب ، ويباح ابن آوى والأرنب .

فإذا ، ما لم يقتن به الاعتبار ، لاسبيل إلى دعوى اعتباره ، ولا يكفى في ذلك عموم اعتبار جنس المصالح في جنس الأحكام ، لأنه يعارضه الفناء جنس المصالح في جنس الأحكام ، بل لا بد فيه من فيصل أخص ، على ما سبق من أنواع شهادة الحكم باعتبار المعنى .

وأما صورة الترس ، فحفظ الإسلام وقهر الكفار مقصود مطلقاً ، بادلة قاطعة (*) ، لا يحتاج إلى استشهاد بأصل ، لكن عارض تحصيل هذا المقصود (١٦٥ — أ) الإفضاء إلى سفك دم امرئ مسلم لم يذنب ، وهذا — أيضاً — مقصود الاجتناب بادلة لا شك فيها .

(و) عند تعارض الأدلة ، العمل بالراجح المتعين ، بادلة منها : سيرة الصحابة .

ثم له شواهد : كقطع اليد المتأكلة ، حفظا للجملة ، بل جواز الفصد والحجامة ، فانه إفساد البعض لإصلاح الكل .

.....

((الأصل السادس))

طريقة "النص" ^(١) ::
ممنمممم

وتحريره : قولهم : " الحكم الشرعي لا بد له من دليل ، ولا دليل ،
فاذا ، لا حكم " .

بيان الأول : هو أن التكليف بما لا دليل عليه ، تكليف بما لا يطاق ،
وهو غير جائز .

وبيان الأدليل : هو أن الدليل : إما نص ، أو إجماع ، أو قياس ،
ولا وجود لشيء من هذه الثلاثة .

وبيان الحصر أوجه ثلاثة :

أحدها — هو أن العقل لا دلالة له على الحكم الشرعي ، كما سبق .
فيتعين إسناده إلى الشرع ، وطريق وصوله إلى الغائب هو النقل ، ثم
المقول لنا لفظ الشرع أو لفظ غيره .

فإن كان لفظه فهو النص .

وإن كان لفظ غيره ، فإن كان حجة فهو الإجماع ، ولأن ذلك الغير
— أيضا — مفتقر إلى دليل ، فإنه لا يعرفه ضرورة ، فيجب البحث عن ذلك
الدليل .

(١) في المحصول : " الاستدلال بعدم ما يدل على الحكم ، على عدم
الحكم " طريقة قول عليها بعض الفقهاء . راجع (٢-٣/٧٢٥) .

استغنى عنه في حق أهل الاجماع ، لثبوت عصمتهم ، ولا عصمة لغيرهم .

وكل واحد منهما : اما أن يوجد في محل النظر ، أو في غيره .

فان كان في محل النظر ، فهو منصوص عليه ، أو مجمع عليه .

وان كان في غير محل النظر ، فان لم يكن بينهما اشتراك فيما يورث

ظن الاشتراك في الحكم ، فلا تعلق له بمحل النظر ، وان كان ، فهو

القياس .

الثاني - هو أن الأصل عدم الأدلة ، فيتصك به فيما عد المجمع

عليه .

الثالث - قصة معاذ ، فانها تدل على الانحصار في الكتاب والسنة

والقياس ، الحقان بها الاجماع بدليل ، فيبقى فيما عداها على مقتضى

الدليل .

وقد يستدل عليه : بأنه لو كان دليل آخر لظهر ، واطلعنا عليه ،

فعدم الاطلاع بعد البحث التام دليل عدمه ، وهو حجة في حق المجتهد (١٦٥ - ب)

فليكن كذلك في حق المناظر ، فانه انما يكشف عن مستند المجتهد .

وأما بيان انتفاؤها : فهو أن الاجماع في محل الخلاف محال ، والبحث

دل على نفي النص ، والقياس يحتاج الى أصل ، والفارق بين الأصل

والفرع كذا وكذا ، ودليل انحصار الأصل القهري عليه في المعين - أيضا -

عدم الاطلاع بعد البحث .

فان قيل : مقدمات هذا الدليل لا تنمى الا باثبات أن عدم الاطلاع

بعد البحث حجة ، وأن الأصل في كل معلوم بقاءه على ما كان عليه .

.....

واذا كان كذلك ، فليستعمل في نفس دليل الحكم ، بأن يقال : لا يحد
للحكم من دليل ، والأصل بقاء الدليل على العدم الأصلي ، أولو كان ،
لا طلعنا عليه .

ثم نقول : ما ذكرته ، ان كان دليلا في المسألة ، بطل الحصر ،
وان لم يكن دليلا ، بطل الاستدلال .

وان قلت : هو مدفع لوجهين :

أحدهما — هو أني أدعي حصر دليل الحكم الشرعي ، والذي أدعيه
نفي للحكم الشرعي ، وهو نفي الصحة ، وهي منتفية قبل ورود الشرع ، الى
أن يرد الشرع بها .

الثاني — هو أني أنفي الصحة بالاجماع ، فان الاجماع منعقد على أنه
إذا لم يوجد دليل الصحة يجب القول بنفيها .

فالجواب :

من الأول : هو أنه يلزم من نفي الصحة ثبوت البطلان ، وهو حكم
شرعي ، لأنه ترتب عليه آثار ، فيعود الالتزام .

وعن الثاني : هو أن الاجماع لا يدل على نفي الصحة ابتداءً ، بل
بواسطة عدم هذه الأمور الثلاثة ، وعدم هذه الأمور الثلاثة مفاير لهذه
الأمور الثلاثة .

سؤال آخر : إذا كان عدم دليل الثبوت دليلا على العدم ، وجب
أن يكون دليل العدم دليلا على الثبوت ، لتساوي النسبتين ، ولا تنفسي

.....

جميع أدلة الثبوت الا بانتفاء عدم دليل العدم ، ومن ضرورته دليل العدم ،

فيؤدي الى اشكالين :

احدهما - بطلان الحصر .

(*)

(١٦٦-أ)

والآخر - وجوب الاكتفاء بدليل العدم .

سؤال آخر : عدم الاطلاع بعد البحث كما يدل على عدم النص ، يدل

على عدم القياس ، فلا حاجة الى التعرّض له تفصيلا .

فان اعذر : " بأن الخصم قد يعتقد بإمكان القياس على هذا الأصل

المعين " - فهو موجود في طرف النقل ، فانه قد يعتقد امكان استفادة

الحكم من معنى النصوص .

والجواب :

أما الاقتصار على نفي الدليل لعدم الاطلاع ، فلا يفي بالمقصود ، فانه

(١)

لا يهتدى الى مظان الوجود وطرق المدارك ، فلا يفيد عدم اطلاق شيئا ،

كالجاهل اذا قال : " لا مرض بهذا الشخص ، فاني لم أعرف له دليلا " ،

فيقال له : " وما يدريك بالأدلة ووجه دلالتها ، فلعلك لا تهتدى الى

الى وجه الطلب ، فلا يكون عدم علمك عذرا " .

فاذا قال : " الأمراض تنقسم الى كذا وكذا ، ولكل واحد علامة ،

(٢)

ومظهر تلك العلامات : اما البض ، أو القارورة ، أو كذا وكذا ، على وجه

(١) قوله " فانه لا يهتدى ، معناه : أن الباحث لا يهتدى بنفسه

الدليل الى مظان الوجود وطرق المدارك .

(٢) القارورة : واحدة القوارير ، من الزجاج .

والمراد بها - هنا - : حذقة العين . على التشبيه بالقارورة

=

من الزجاج لصفائها .

يصح . — عرف أهليته لدرك وجوه الأدلة بتقدير الوجود ، فعدم
الاطلاع من مثله يدل على عدم الوجود ، وكذلك في الشرع ، والا فلا شك
أن العامي يشارك المجتهد في عدم العلم بدليل ذلك الحكم ، ولكن ،
لا اعتبار بعدم علمه ، لما ذكرناه .

وإذا كان عدم دليل الاثبات دليلاً على عدم ، استحال أن يكون
عدم دليل عدم دليلاً على الاثبات ، لوجهين :

أحدهما — هو أنه إنما يكون عدم دليل الاثبات دليلاً على عدم
أن لو افتقر الاثبات إلى دليل ، ومن ضرورة افتقار الثبوت إلى الدليل أن
لا يفقر عدم إلى دليل ، لأنه لو افتقر إلى دليل ، لم يلزم من عدم
دليل الاثبات نفي الاثبات ، ويلزم منه أن لا يكون مفتقراً إلى دليل ، وهو
خلف .

الثاني — هو أنه إذا عدم دليل الاثبات ودليل عدم ، فلا يخلو :

أما أن يقال : يلزم منه الاثبات ، أو عدم .

بطل أن يقال : "يلزم منه الاثبات" إذ يلزم منه القول بالاثبات (*) (١٦٦-ب)

أزلاً وأبداً ، واستغناء الفعل عن الفاعل ، والأثر عن المؤثر ، فيتعمين
القول بعدم ، ولأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر بالنظر إلى عدم
دليل يقتضيه ، فيتعمين القول بعدم ، لأنه هو الأصل .

(=) فالطبيب ينظر فيها ، فيستدل عن طريقها على وجود الأمراض .

راجع لسان العرب (٨٧/٥) .

وأما تخصيص القياس بالنفي - نظراً - ، فستنده : هو أن عدم العلم بالدليل ليس علماً بعدم الدليل ، ولا هو حجة ملزمة للخصم ، وإنما هو عذر العاجز عن الدرك في عدم الحكم ، بشرط أهلية الدرك ، ومسئولية الاحاطة بالمدارك .

فكما لا يقطع منه في مبدأ الدلالة بأن يقول : " ما وجدت الدليل " حتى يقول : " الأدلة هي كذا وكذا ، ولا وجود لشيء من ذلك " لينبذ بتفصيلها - ان أصاب - على تمكنه من الدرك بتقدير الوجود ، فيشير عدم وجدانه غلبة الظن بعدم الوجود ، اذ فحوى كلامه يتضمن تركيباً مقدماتياً .

أحداً - انى ما وجدت الدليل .

والأخرى - أن عدم وجدان الدليل ، دليل على عدم الوجود ظاهراً .

والثانية مقيدة بشرط الأهلية - فلا بد من بيان التمكن من الدرك بتقدير الوجود بحصر مواقع التخرج ، ليدل عدم إمكان الاقتباس منها (١) ما لعدم الاحاطة بجامع يظهر إضافة الحكم اليه ، والاحاطة بفارق قادح .

ثم هو صدق في مجرد الدعوى في المقام الأول ، دون التالى ، لا مكان المشاركة في النظر فيه ، بإبراز الفارق ، فان التصديق من غير دليل ضرورة ، فيختص بمحل الضرورة .

(١) كذا في الأصل " ما لعدم العلم بالاحاطة " . ويظهر أن حرف " ما " زائد ، اذ بحذفه يستقيم المعنى ، ولو قلنا " ليدل عدم إمكان الاقتباس على عدم الاحاطة " . فانه يكون أوضح .

:: خاتمة جامعة لمأخذ ضروب الأدلة

وكيفية جريانها فيها مع اختلافها في النظم والشكل ::

~~~~~

فنقول : قد تقرر أن الحكم الشرعي لا يمكن أخذه إلا من دليل

• شرعي

والدليل الشرعي : هو قول الشارع ، أو ما يقوم مقامه ، بنصه ،

أو دلالة الحال ، فيدخل فيه الاجماع والمقتل ، ومجامع ذلك يرجع الى

النقل ، لكن النقل اذا دل على حكم ، دل بالضرورة على ثبوت ما يلزمه ، (\*) (١٦٧-أ)

• وانتفاء ما يعانده

والملازمة والمعاندة قد تكون باعتبار نفس الذات ، وقد تكون باعتبار

النظر الى أمر من خارج •

فالملازمة الذاتية : هي الملازمة بين الشيء وأجزاء ماهيته ، من

الجنس ، والفصل ، وعوارضه وتوابع وجوده الثابتة له من حيث هو ذاك

الشيء ، ويرجع ذلك الى السبب والشرط ، ويدخل فيه المحل والجملة • (١)

ودليل الحصر فيها : وجوب ثبوت الحكم بتقدير استجماعها لولا

المعاند ، مع فرض عدم كل ما عداها ، والتي هي بالنظر الى أمر آخر ،

هي التي لا بد في صحة ملازمتها من توسط بعض اللوازم الذاتية •

واذا فهم هذا في طرف التلازم ، فهم في طرف التعاند — اعني :

الفرق بين ما هو بالذات وبين ما هو بالتوسط •

---

(١) الجملة : المجموع ، ومنه قوله تعالى — حكاية عن قول الكافرين —

" لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة " •

لسان العرب (١١/١٢٨) •

ثم اذا كان النظر في ثبوت مثل حكم النقل في محل آخر ، فلا يتصور ذلك الا بثبوت ما هو مبناه في محل النقل فيه .

وطريقه التفصيلي : التوصل الى معرفته عينا بما هو قيوده وأوصافه ، ثم نعرف وجوده في محل النظر .

والاجمالي : أن يتبين أن ما هو الطارق بين الصورتين لا أثر له في الفرق في الحكم ، فيلزم منه الاشتراك في المبنى ، ومن ضرورته الاشتراك في الحكم ،

أو أن يتبين له لازم آخر من أثر أو غيره ، فيلزم من اشتراكهما في ذلك اللازم ، اشتراكهما في المبنى الملزوم .

ثم يلزم ثبوت الحكم في الفرع من ثبوته في الأصل بواسطة معرفة اشتراكهما في المبنى — اذ ثبت التلازم بين الحكمين وجودا وعدما ، ومن ضرورته التنافي بين وجود أحدهما ونفي الآخر .

وعند هذا نفرغ من التصرف المعنوي وننتقل الى مقام التعبير وتركيب صيغ التحرير ، فيمكن أن يرد الى نمط القياس ، والى نمط التلازم ، والى نمط التعاد ، ثم لكل واحد من هذه الاقسام صيغة مخصوصة ، ومعنى مخصوص .

فأما نمط القياس ، فصيغته المصطلح عليها : " قتل مـــــدا  
عدوانا ، فيلزمه القصاص كالمحدد " ، وما هو على وزانه .

.....



ومعناه المخصوص أن نقول ؛ " ما باعتباره ثبت الحكم في الأصل  
موجود - هاهنا - ، " أو اشترك المحلان في المعنى ، فيشتركان في  
الحكم " ، وما يؤدي هذا المعنى .  
(\*)

وأما نمط التلازم ، فصيغته : " لو ثبت في كذا ، لثبت في كذا ،  
وقد ثبت في كذا - اعني المجمعول ملزوما - فثبت في كذا - اعني  
المجمعول لازما - " أو ، " لو ثبت في كذا فلا يثبت في كذا " .

ومعناه : أن نقول " لازم الانتفاء متنفذ ، فينتفي - اعني  
الانتفاء - " أو " ملزوم الثبوت ثابت ، فيثبت " ، أو " الحكم - ثم -  
مع الحكم - هاهنا - مما يتلازمان ، وقد ثبت أحدهما ، فيثبت الآخر " ،  
وما في معناها .

وأما نمط التعاد ، فصيغته أن نقول : " اما أن يثبت - هاهنا -  
أو ينتفي في الأصل ، والثاني مستبعد ، فيتعين الأول " فتعاند  
بين الانتفاء - في الأصل - والثبوت - هاهنا - ، ليلزم الثبوت فيهما ،  
أو الانتفاء فيهما ، ثم اذا كان أحدهما خلاف الاجماع ، فيتعين الآخر .  
وكذلك نقول : " اما أن يثبت فيهما ، أو ينتفي فيهما ، والثاني  
باطل " ، ويفيد هذا المعنى قولهم ، - مطلقا - : " اما أن يثبت  
أو لا يثبت " .

ومعناه : أن نقول : الثبوت - هاهنا - والانتفاء - ثم - مما لا  
يجتمعان أو يتنافيان ، أو الانتفاء - هاهنا - ينافي الثبوت - ثم -

---

(١) ثم : اشارة الى المكان . فكأنه يقول : الحكم - هناك - مع  
الحكم - هاهنا - .

أولا مجامعة ، الى غير ذلك ، مما يؤدي هذا المعنى ، ثم نقول : " واحد المتنافيين ثابت ، فيلزم منه انتفاء الثاني " (١) .

ثم بعد ذلك يتفاوت النظار في حسن التلطف في تخفيف مؤسفة التقرير ، حسب تفاوتهم في الحذق ودقة النظر في مراسم الجدل .

فمن خائض في الفقه ، كاشف عن ماهيته ، مستند للملازمة ، كما سبق في مقام القياس .

ومن متطرف يورى عن متن الطريق ، ويأخذ باطراف الكلام ، متمسكا بظواهر القواعد الجميلة ، ويطالب بتخريج الأمور على وفق الأصول .

فنقول : دليل الملازمة : هو أن تقدير اختصاص أحدهما بالثبوت يستلزم اختصاص محل الثبوت بمؤثر ، إذ بتقدير عدمه ، دليل القياس يقتضى التسوية في الثبوت ، والأصل وجوب العمل بالدليل .

وإذا لزم الاختصاص بالمؤثر بتقدير فرضي التخصيص بالحكم . فهبان أن لا اختصاص : هو أن الاختصاص يستدعي تقديرا من مختص ، وتقدير (١٦٨-أ) (\* )  
اعتباره ، وكل واحد منهما على خلاف الظاهر ، لأنه سبق بالمعنى ، والأصل بقاء ما كان على ما كان ، فيتسكك به الى أن يدل دليل على خلافه ، وهو - أيضا - على خلاف الدليل ، إذ الأصل عدمه ، وكما يلزم من - التعارض .

---

(١) تعرض الغزالي في بداية كتابه للكلام عن نمط التلازم والتعاند ، فيمكن مراجعة تفصيل ذلك في المستقصى (٤/١) .

وقد تكلمت كتب المنطق عن هذه الانماط ، كمباحث رئيسية عندهم ، وسموا نمط التلازم : " الشرطى المتصل " ونمط التعاند " الشرطى المنفصل " .

راجع تحرير القواعد المنطقية ص (١١) وما بعدها المطار على الخبيص ص (١٨٤) .

وأذا ثبتت الملازمة فهي مادة التعاند من كل واحد منهما ونقيض  
الآخر ، فيتقرر به — أيضاً — نعت التعاند ، هذا إذا كان النظر في ثبوت  
الحكم .

فان كان النظر في انتفاء الحكم ، قليلازم بين الثبوت في محل  
النظر والثبوت في محل الانتفاء بالاجماع ، بناء على نفس اختصاص محل  
النظر بما يدخل في المؤثر بالطريق الذي ذكرناه ، واليه الخيرة في  
صياغة التصوير في أي نعت شاء .

فهذا ان طريقان خفيفان تطرد في جميع أحكام الفروع نفيا وإثباتا  
من الطرفين ، وليس يرجع الى اللعب ، ولا الى مناكرة الحس ، ولا مكابرة  
العقول ، بل هو تطف في الجاء الخصم الى طريق المعارضة ، ليستريح  
هو الى مجرد المنع عن مؤنة التقرير فقها .

ومن واجب هذا النظر أن يوضع حيث لا يتيسر على الخصم أظهار  
ما يخالف هذا الأصل تفصيلا ، فانه اذا جاء هذا التفصيل ، طاش هذا  
الاجمال ، والله أعلم .

وبه اختتام هذا المجموع ، والله ولي التجاوز عن السهو والخطأ ،  
وسائر زلقات مداحي النظر ، وهرات مدايح الفكر ، ومخالطة الضمير  
ما يجانب سمت القصد الصحيح في علمه ، أنه غفور شكور ، والحمد لله  
رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد النبي ، وآله أجمعين .

.....

وقد تحرر آخره يوم الاربعاء ثالث عشر ذى القعدة ، سنة احدى  
عشرة وستمائة بحمد الله ومنه .

وكان الفراغ من نسخة يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الآخر ، سنة سبع  
وعشرة وستمائة ، ونقل جميع هذا الكتاب من نسخة المصنف المكتوبة بخطه ،  
نفع الله به مالكه الفقير الى رحمة ربه ، عبد الرحمن بن عبد العزيز بن  
هلال الصنهاجى وجميع المسلمين . (\*)

(١٦٨-ب)



.....



فنادى

فَسَمِ الثَّقِيقِ

:: فهرست الموضوعات ::

| الموضوع                                                  | الصفحة  |
|----------------------------------------------------------|---------|
| المقدمة ، ومهيج المؤلف                                   | ١ - ٢   |
| الكلام فى المقدمات ، وفيه فصول                           | ٣       |
| (( الفصل الأول ))                                        |         |
| تفسير أصول الفقه                                         | ٤       |
| تعريف الأصل                                              | ٤       |
| الفرق بين الدليل والأمانة                                | ٤       |
| الدليل الشرعى                                            | ٤       |
| تعريف الفقه                                              | ٥       |
| تعريف أصول الفقه                                         | ٦       |
| تعريف علم الخلاف                                         | ٦       |
| (( الفصل الثانى ))                                       |         |
| تفسير مفردات تعريف علم الأصول                            | ٧       |
| النظر ( والاعتراض على تعريف التبريزى ، وذكر تعريف آخر )  | ٧       |
| التصديق ( مع بيان تعريف التصور )                         | ٧       |
| الكلام على العلم : تصوره وأقسامه                         |         |
| البدىهى - النظرى - الحسى - التجريبي - الحاصل بالتواتر    | ٨ - ١٠  |
| التقليد - الجهل - الشك - الظن - الوهم                    | ١٠      |
| تعريف الطن                                               | ١١      |
| تعريف الحكم الشرعى ( مع ذكر ردود الامام على الاعتراضات ) | ١٢      |
| اعتراض التبريزى على تعريف الامام للحكم                   | ١٣ - ١٤ |

| الموضوع                                              | الصفحة  |
|------------------------------------------------------|---------|
| (( الفصل الثالث ))                                   |         |
| قسم                                                  |         |
| تقسيم الأحكام : ( احكام تكليف ، أحكام وضع )          |         |
| الحكم التكليفي : ايجاب ، ندب ، تحريم ، كراهة ، اباحة | ١٥      |
| وجه الحصر                                            | ١٥      |
| أقسام الواجب                                         | ١٦      |
| تعريف الواجب ( وتفسير التميزي لتعريف الامام )        | ١٦      |
| تعريف الحرام                                         | ١٧      |
| تعريف المندوب                                        | ١٧      |
| تعريف المكروه                                        | ١٧      |
| تفريق الحنفية بين الفرض والواجب                      | ١٨      |
| ترادف الحظر والحرام ، والتنزيه والكراهة              | ١٨      |
| الحكم الوضعي                                         | ١٨      |
| أقسام الحكم الوضعي ( وتعريفه - هـ )                  | ١٨      |
| تعريف السبب - هـ -                                   | ٢٣      |
| تعريف المانع                                         | ٢٣      |
| تعريف الشرط                                          | ٢٣      |
| معنى الصحة في العقود                                 | ٢٤      |
| معنى الصحة في العبادات                               | ٢٤      |
| معنى الباطل ، وتفريق الحنفية بين الباطل والفاسد      | ٢٤ - ٢٥ |
| تعريف الرخصة                                         | ٢٥      |
| تعريف العزيمة                                        | ٢٦      |

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

تعريف الأداء ٢٦

تعريف القضاء ٢٦

تعريف الاعادة ٢٦

#### (( الفصل الرابع )) م م م م م

:: لا حسن ولا قبح الا بالشرع ::

الحسن والقبح العقلين ٢٧

رأى المعتزلة فى الحسن والقبح ٢٧

رأى المعتزلة — الحنفية — هـ ٢٧

دليل الرازى على المسألة ٢٨

الاعتراض على دليل الرازى — ومخالفة التبريزى له فى

الاستدلال بالجبر ٢٨ — ٣٢

دليل المعتزلة ، والرد عليهم ٣٣ — ٣٥

#### (( الفصل الخامس )) م م م م م

وفيه مسائل :

المسألة الأولى — شكر المنعم غير واجب عقلا والدليل على ذلك ٣٦ — ٣٨

المسألة الثانية — لا حكم للأفعال قبل ورود الشرع ٣٩

الخلاف فى تبويب هذه المسألة ٣٩

شبهة الاباحية ، والرد عليها ٤٠ — ٤١

شبهة أرباب الحظر ٤١

دليل للفريقين، والرد عليه ٤٢



| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

### الفصل الثالث : في الموضوع، والموضوع له ، وفائدة الوضع ،

والطريق الذي يعرف به الوضع .

|                                         |    |
|-----------------------------------------|----|
| الموضوع ، وسبب تعيين اللفظ لذلك         | ٥١ |
| الموضوع له ، وأقسامه                    | ٥١ |
| هل الوضع للأهـان أو المعاني ؟           | ٥٢ |
| هل يمكن أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه ؟ | ٥٣ |
| فائدة الوضع                             | ٥٤ |
| الطريق الذي يعرف به الوضع               | ٥٥ |
| تعريف الاستعمال                         | ٥٥ |

### (( الباب الثاني ))

في تقسيم الألفاظ الدالة . . . وهي على أوجه :

|                          |    |
|--------------------------|----|
| الأول : الدالات          | ٥٧ |
| دلالة المطابقة           | ٥٧ |
| دلالة التضمن             | ٥٧ |
| دلالة الالتزام           | ٥٧ |
| الدلالة العقلية والوضعية | ٥٧ |
| تقابل الألفاظ والمعاني   | ٥٨ |
| تعريف العلم              | ٥٩ |
| تعريف المتواطئ           | ٥٩ |

| الموضوع           | الصفحة |
|-------------------|--------|
| تعريف المشكك      | ٥٩     |
| الالفاظ المتباينة | ٥٩     |
| الالفاظ المترادفة | ٥٩     |
| المشترك           | ٥٩     |
| المجمل            | ٥٩     |
| المرتجل           | ٥٩     |
| الظاهر            | ٦٠     |
| المؤول            | ٦٤     |
| المجمل            | ٦٠     |

### (( الباب الثالث ))

في مسائل متفرقة .

|                                                       |         |
|-------------------------------------------------------|---------|
| هل بقاء وجه الاشتقاق شرط في صدق الاسم المشتق ؟        | ٦٧ — ٦٩ |
| ذكر الخلاف في ذلك                                     | ٦٧      |
| بيان كلام التبريزي الذي انفرد به في هذه المسألة       | ٦٧      |
| الاشتراك واقع في الألفاظ                              | ٦٩ — ٧٠ |
| تعريف المشترك ( هـ )                                  | ٦٩      |
| مواضع الاشتراك                                        | ٧١      |
| رد التبريزي على الامام في منعه وجود اللفظ المشترك بين |         |
| الشيء وعدمه                                           | ٧١      |

| الموضوع                                                                                        | الصفحة  |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| — استعمال المشترك في جميع معانيه على الجمع                                                     |         |
| ذكر الخلاف في ذلك                                                                              | ٧٢ — ٧٤ |
| أدلة الجواز على استعمال المشترك                                                                | ٧٤      |
| فرعان :                                                                                        |         |
| أحدهما : اللفظ المشترك ( بصيغة الجمع ، وتسلم البعض بجواز استعماله في جميع معانيه على الجمع ) . | ٧٥      |
| الثاني : نقل عن الشافعي وجوب حمل المشترك على جميع معانيه                                       | ٧٥      |
| — الاشتراك في الألفاظ خلاف الأصل                                                               | ٧٦      |
| بيان مخالفة ذلك للدليل                                                                         | ٧٦      |
| بيان مخالفة ذلك للغالب                                                                         | ٧٦      |
| ذكر دليل الامام وكلام التبريزي عليه                                                            | ٧٦      |
| (( الباب الرابع ))                                                                             |         |
| :: في الحقيقة والمجاز ::                                                                       |         |
| — تعريف الحقيقة — في الاصطلاح —                                                                | ٧٩      |
| — تعريف المجاز — في الاصطلاح —                                                                 | ٧٩      |
| نقش الامام لتعريف المجاز ، وزيادته على ذلك ، وكلام                                             |         |
| التبريزي عليه                                                                                  | ٧٩      |
| حد المجاز الذي ذكره التبريزي                                                                   | ٨٠      |
| لفظ الحقيقة والمجاز مجاز في معنييهما                                                           | ٨٠      |

| الموضوع                                      | الصفحة  |
|----------------------------------------------|---------|
| القسم الأول : في الحقيقة ، وفيه مسائل        |         |
| الأولى : اثبات وجود اللفظ الحقيقي            | ٨٢      |
| الثانية : الحقيقة العرفية                    | ٨٢      |
| أقسام الحقيقة العرفية                        | ٨٢      |
| — ما هو بطريق النقل                          |         |
| — ما هو بطريق التخصيص                        |         |
| الثالثة : الحقيقة الشرعية                    | ٨٣      |
| أقسامها : بالنقل والتخصيص                    | ٨٣      |
| انكار القاضى لوقوع التصريف من الشرع في اللغة |         |
| ( الاسامى الشرعية )                          | ٨٣      |
| قول المعتزلة في هذا التصريف                  | ٨٣      |
| رأى التبريزى في ذلك                          | ٨٣      |
| أدلة القاضى                                  | ٨٣ — ٨٤ |
| الرد على القاضى                              | ٨٥      |
| الدليل على وقوع التصريف من اللغة الى الشرع   | ٨٥      |
| الأدلة على الوقوع من الحديث النبوى           | ٨٦      |
| القسم الثانى : في المجاز ، وفيه مسائل :      |         |
| الأولى : المجاز المفرد والمركب               | ٨٩      |
| أمثلة المجاز المفرد                          | ٨٩      |
| أمثلة المجاز المركب                          | ٨٩      |
| أمثلة المركب والمفرد معا                     | ٨٩      |



| الموضوع                                        | الصفحة |
|------------------------------------------------|--------|
| الثانية : فى اثبات المجاز                      | ٩٠     |
| الثالثة : فى حصر أقسام المجاز المفرد :         |        |
| ١ - اطلاق اسم السبب على السبب                  | ٩٠     |
| ٢ - اطلاق اسم السبب على السبب                  | ٩٠     |
| فائدتان :                                      |        |
| أحدهما - الغاية فى الذهن طة العليل ، وفى       |        |
| الوجود معلول العليل                            | ٩١     |
| الثانية - السبب أحق باسم السبب من عكسه         | ٩١     |
| ٣ - اطلاق الاسم على المشابه                    | ٩١     |
| ٤ - اطلاق اسم الضد على الضد                    | ٩١     |
| ٥ - اطلاق اسم الكل على الجزء .                 | ٩١     |
| ٦ - اطلاق اسم الجزء على الكل .                 | ٩٢     |
| ٧ - اطلاق اسم الوجود على الامكان               | ٩٢     |
| ٨ - اطلاق الاسم باعتبار ما كان                 | ٩٢     |
| ٩ - اطلاق الاسم على المجاور                    | ٩٢     |
| ١٠ - المجاز بسبب ترك أهل العرف استعماله        | ٩٢     |
| ١١ - الزيادة والنقصان                          | ٩٢     |
| ١٢ - تسمية المتعلق باسم المتعلق                | ٩٢     |
| الرابعة : فى محل دخول المجاز                   | ٩٣     |
| مخالفة التبريزى للاطام فى دخول المجاز فى الفعل |        |
| والحرف والمشتق                                 | ٩٣     |

| الموضوع                                                  | الصفحة  |
|----------------------------------------------------------|---------|
| الدليل على ما ذهب اليه التبريزي                          | ٩٤      |
| الخامسة : استعمال اللفظ في معناه المجازي يتوقف على السمع | ٩٦      |
| دليل الامام ، ورد التبريزي عليه                          | ٩٦      |
| السادسة : المجاز المركب عقلي                             | ٩٧ — ٩٨ |
| قاعدة :<br>مـــــــــــــــــم                           |         |
| اذا كان ظاهر مفهوم الكلام خلاف الحقيقة ، متى يكون        |         |
| كذبا ، ومتى لا يكون ؟                                    | ٩٩      |
| السابعة : المجاز موجود في كتاب الله ، وسنة رسوله حجة من  |         |
| أنكر ذلك ، والرد عليه                                    | ١٠٠     |
| الثامنة : المجاز خلاف الغالب وجود واستعمالا              | ١٠٠     |
| رأى ابن جنى في ذلك                                       | ١٠١     |
| الرد على هذا الرأي                                       | ١٠١     |
| تنبيهات :<br>مـــــــــــــــــم                         |         |
| — المجاز قد يصير حقيقة                                   | ١٠٢     |
| — الحقيقة قد تصير مجازا                                  | ١٠٢     |
| قاعدة :<br>مـــــــــــــــــم                           |         |
| فيما تنفصل به الحقيقة عن المجاز                          | ١٠٣     |
| تفسير التبريزي لعبارات الامام ، وتأيد القرافي له         | ١٠٣     |
| الاشتقاق الأكبر والأصغر                                  | ١٠٤     |

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

(( الباب الخامس ))

:: فى طريق فهم مراد المتكلم من الخطاب ::

وفيه فصول :

|           |                                                           |
|-----------|-----------------------------------------------------------|
| ١٠٦       | الفصل الأول : فى حصر مدارك الخل فى الكلام                 |
| ١٠٦ — ١٠٧ | زيادة التبريزى على ما ذكره الامام                         |
| ١٠٨       | الفصل الثانى : فى تعارض وجوه مدارك الخل                   |
| ١٠٩       | الفصل الثالث : فى مسائل تتشعب من الباب الخامس             |
|           | الأولى — لا يجوز أن يتكلم الله ورسوله بشئ                 |
| ١٠٩       | ولا يعنى به شيئاً                                         |
| ١٠٩       | تنبيه التبريزى على استدلال الامام                         |
| ١٠٩ — ١١٠ | الأدلة على هذه المسألة                                    |
|           | الثانية — لا يجوز أن يعنى الله بكلامه خلاف                |
| ١١١       | الظاهر ولا يدل عليه                                       |
| ١١٢       | الفصل الرابع : فى مقصود الباب ( كهيئة الاستدلال بالخطاب ) |
| ١١٢       | استقلال الخطاب بالافادة وعدم الاستقلال                    |

الكلام فى " الاوامر والنواهي "

النظر فى أمور لغوية وأحكام معنوية

الأمور اللغوية ، وفيها ابحاث :

الأول : فى لفظ الأمر ، وفيه مسائل :

الأولى : الاتفاق على لفظ الأمر ، وأنه حقيقة فى قول

١١٤

مخصوص

| الموضوع                                              | الصفحة  |
|------------------------------------------------------|---------|
| الاختلاف في كونه حقيقة فيما عداه                     | ١١٤     |
| المختار في ذلك                                       | ١١٤     |
| الدليل عليه                                          | ١١٥     |
| الثانية — في تعيين القول المخصوص المسمى بلفظ "الأمر" | ١١٥     |
| هل هو حقيقة في العبارة أو في المعنى                  | ١١٥     |
| اختيار التبريزي ومخالفته للامام                      | ١١٦—١١٨ |
| الثالثة — المسمى بلفظ الأمر الصيغة أم بشرط زائد ؟    | ١١٩     |
| بيان الراجح في ذلك ودليله                            | ١١٩     |
| الرابعة — الشرط الذي يكون مع الصيغة لتكون أمرا       | ١٢٠     |
| البحث الثاني ( في الأمور اللغوية ) : في صيغة "أفعل"  |         |
| وفيه مسألتان :                                       |         |
| الأولى — وجوه صيغة "أفعل"                            |         |
| من الوجوب والندب ، وغيرها                            | ١٢٢—١٣٢ |
| الخلافاً في أي هذه الوجوه حقيقة                      | ١٢٤—١٢٥ |
| رأى التبريزي                                         | ١٢٥     |
| صيغة الأمر للإيجاب أو الندب ؟                        | ١٢٥—١٢٦ |
| ذكر الخلاف في ذلك واختيار الامام أنها للوجوب         | ١٢٦—١٢٧ |
| الاعتراضات على ذلك                                   | ١٢٧—١٣٢ |
| أقوى الأدلة في نظر التبريزي                          | ١٣٣     |
| دليل من جعل لفظ "أمر" للقدر المشترك                  | ١٣٣     |
| دليل من جعل فعل "أمر" للندب                          | ١٣٤     |
| دليل الواقفية                                        | ١٣٤—١٣٥ |



| الموضوع                                            | الصفحة    |
|----------------------------------------------------|-----------|
| الثانية — اذا وردت صيغة افعل بعد الحظر والخلاف     |           |
| في ذلك .                                           | ١٣٥ — ١٣٦ |
| النهي الوارد بعد الايجاب                           | ١٣٦       |
| البحث الثالث ( في مقتضى القول المسمى أمرا )        |           |
| وفيه مسائل                                         |           |
| الأولى — الامر لا يقتضى التكرار                    | ١٣٨       |
| ذكر خلاف البعض في ذلك                              | ١٣٨       |
| الدليل على المذهب الأول                            | ١٣٩       |
| وجه آخر في الدلالة                                 | ١٣٩       |
| وجه آخر في الدلالة                                 | ١٤٠       |
| دليل القائلين بالتكرار                             | ١٤٠       |
| دليل القائلين بالاشتراك                            | ١٤١       |
| الرد على دليل المذهبين                             | ١٤١       |
| فرع : الأمر المتعلق بشرط أو صفة لا يقتضى           |           |
| التكرار                                            | ١٤١       |
| المسألة الثانية — الأمر لا يقتضى الفور ولا التراخي | ١٤٢       |
| الخلاف في ذلك                                      | ١٤٢       |
| دليل من يقول بالفور                                | ١٤٣       |
| الواجب المضيق على الفور ، ودليله                   | ١٤٣ — ١٤٤ |
| رد التبريزي على هذه الأدلة                         | ١٤٤ — ١٤٥ |

|         |                                                        |
|---------|--------------------------------------------------------|
|         | المسألة الثالثة - الحكم المنوط بالشئ بحرف "ان"         |
| ١٤٦     | عدم عدد عدم ذلك الشئ " مفهوم الشرط "                   |
| ١٤٦     | دليل الامام في المسألة                                 |
| ١٤٧-١٤٦ | اعتراض التبريزي على دليل الامام                        |
| ١٤٨     | استدلال آخر للامام                                     |
| ١٤٩-١٤٨ | كلام التبريزي على هذا الاستدلال                        |
| ١٥٠     | المسألة الرابعة - مفهوم اللقب ، والخلاف فيه            |
| ١٥١     | المسألة الخامسة - تقييد الحكم بالصفة ( مفهوم التقييد ) |
| ١٥٢     | دليل المسألة ، وتعليق التبريزي عليه                    |
|         | دليل مانعين من مفهوم التقييد وزد التبريزي              |
| ١٥٦-١٥٢ | عليهم                                                  |
| ١٥٦     | تقرير التبريزي للمسألة ورأيه فيها                      |
| ١٥٨-١٥٧ | تبيينه :<br>مفهومه في مراتب المفهوم                    |
| ١٥٩     | المسألة السادسة - المخاطب يندرج تحت الخطاب أولا ؟      |
|         | (( القضايا المعنوية في باب " الأمر " ))                |
|         | وهي تنقسم الى أقسام :                                  |
|         | القسم الأول : في نفس الأمر المعنوى ، وفيه مسألتان :    |
| ١٦١     | الأولى - في حد الأمر                                   |
| ١٦١     | ما ذكره القاضي أبوبكر                                  |
| ١٦١     | اختيار الامام لتعريف آخر                               |

| الموضوع                                         | الصفحة  |
|-------------------------------------------------|---------|
| رد التبريزى على الامام فى اعتراضه على القاضى    | ١٦١—١٦٢ |
| تعليق التبريزى على تعريف الامام                 | ١٦٢—١٦٣ |
| تعريف المعتزلة للأمر                            | ١٦٣—١٦٤ |
| اعتراض الامام عليهم                             | ١٦٤     |
| الثانية — تنقيح ماهية الأمر                     | ١٦٤     |
| رأى المعتزلة ، ورأى الاشاعرة                    | ١٦٤     |
| الرد على المعتزلة                               | ١٦٤—١٦٦ |
| دليل المعتزلة                                   | ١٦٦     |
| جواب الامام ، وجواب التبريزى                    | ١٦٧—١٦٨ |
| القسم الثانى : ( فى متعلقات الأمر ) وهى ثلاثة : |         |
| <u>الأول — حكمه ، النظر فى أقسامه ، أحكامه</u>  |         |
| حكمه                                            | ١٦٩     |
| أقسامه : وفيه مسائل :                           |         |
| الأولى : الواجب المعين وغير المعين              | ١٦٩     |
| رفض المعتزلة لهذا التقسيم وتفصيل مذاهبهم        |         |
| فى ذلك والرد عليه                               | ١٦٩—١٧٣ |
| ✓ الثانية : الواجب الموسع ، والخلاف فيه         | ١٧٤     |
| بيان ثمره ! الخلاف ( هـ )                       | ١٧٤     |
| تحليل مذهب القائلين بالواجب الموسع              | ١٧٥     |
| الدليل على أصل المذهب                           | ١٧٥     |
| الاعتراض على الدليل ، والرد                     | ١٧٥—١٧٧ |
| الواجب الذى هو على التوسيع فى جميع العمر        | ١٧٨     |
| الثالثة : فى الواجب على الكفاية                 | ١٧٩     |
| رأى التبريزى فى كلام الامام                     | ١٧٩     |

| الصفحة  | الموضوع                                                 |
|---------|---------------------------------------------------------|
|         | الاحكام المتعلقة بـ " الامر " وفيها مسائل :             |
| ١٨٠     | الأولى : ما لا يتم الواجب الا به واجب                   |
|         | فروع :<br>متمم                                          |
| ١٨١     | الأول : أقسام ما لا يتم الواجب الا به                   |
| ١٨١     | إضافات التبريزى على ما جاء به الامام                    |
| ١٨٢—١٨٣ | الثانى : اذا اختلطت منكوحة باجنبية                      |
|         | الثالث : الواجب الذى لا يتقدر بقدر معين ، اذا زاد       |
| ١٨٣     | على أدنى الواجب                                         |
| ١٨٤     | المسألة الثانية : الأمر بالشئ نهى عن ضده أم لا ؟        |
| ١٨٤     | تحرير محل النزاع                                        |
| ١٨٥—١٨٦ | بيان مذهب الامام فى المسألة                             |
| ١٨٦—١٨٧ | بيان مذهب التبريزى ، والدليل عليه                       |
| ١٨٧—١٨٨ | رد التبريزى على الامام                                  |
|         | المسألة الثالثة : اذا أوجب الله — تعالى — شيئا ولم يربط |
| ١٩٠     | عليه العقاب                                             |
| ١٩٠     | رأى الفزالى فى هذه المسألة                              |
| ١٩٠     | اعتراض الامام عليه ، ورد التبريزى على الاعتراض          |
| ١٩١     | المسألة الرابعة : اذا نسخ الوجوب بقى الجواز             |
| ١٩٢     | المسألة الخامسة : المباح ليس بواجب                      |
| ١٩٢     | خلاف الكعبى فى هذه المسألة                              |
| ١٩٢—١٩٣ | كل ما يجوز تركه ليس بواجب                               |



| الموضوع                                                  | الصفحة  |
|----------------------------------------------------------|---------|
| فروع :<br>مسممة                                          |         |
| الأول : المندوب مأموره                                   | ١٩٤     |
| الثاني : المباح من التكليف أم لا ؟                       | ١٩٤     |
| رأى الاستاذ أبي اسحاق                                    | ١٩٤—١٩٥ |
| الثالث : هل المباح من الشرع ؟                            | ١٩٥     |
| المتعلق الثاني "للامر" : الفعل المأموره                  |         |
| وفيه مسائل                                               |         |
| الأولى — التكليف بما لا يطاق                             | ١٩٦     |
| ذكر خلاف المعتزلة والخزالي                               | ١٩٦     |
| دليل الامام على المسألة                                  | ١٩٦—١٩٨ |
| تعليق التبريزي على الامام                                | ١٩٨     |
| تقرير التبريزي لجواز التكليف مع عدم الوقوع               | ١٩٩—٢٠٢ |
| الثانية — هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة                | ٢٠٢     |
| مذهب الشافعية                                            | ٢٠٢     |
| مذهب الحنفية                                             | ٢٠٢     |
| أدلة مذهب الشافعية                                       | ٢٠٣—٢٠٤ |
| الرد على اعتراضات المخالفين                              | ٢٠٤—٢٠٥ |
| أدلة المخالفين ، والجواب عليها                           | ٢٠٥     |
| الثالثة — الاتيان بالمأمور ، هل يقتضى الاجزاء ؟          | ٢٠٦—٢٠٧ |
| بيان معنى الاجزاء ، الخلاف فيه ، ودليل كل                |         |
| مخالف                                                    | ٢٠٦—٢٠٧ |
| الرابعة — خطاب الأداء لا يقتضى وجوب القضاء بتقدير الفوات | ٢٠٨     |
| الدليل على المذهب                                        | ٢٠٨     |
| اعتراض على المذهب ، والرد عليه                           | ٢٠٨     |

| الموضوع                                                   | الصفحة  |
|-----------------------------------------------------------|---------|
| الخامسة — الأمر بالأمر بالشئ ، ليس أمرا بذلك الشئ         | ٢٠٨     |
| المتعلق الثالث للأمر : الأمور                             |         |
| وفيه مسائل :                                              |         |
| الأولى — المعدوم يجوز أن يكون مأمورا                      | ٢١٠     |
| الدليل على ذلك                                            | ٢١٠     |
| دليل المانعين ، والرد عليه                                | ٢١٠     |
| الثانية — تكليف الغافل غير جائز                           | ٢١١     |
| معارضة دليل المذهب والجواب عليه                           | ٢١١—٢١٣ |
| الثالثة — قصد إيقاع الأمور طاعة ، معتبر في الامتناع ،     |         |
| والدليل عليه                                              | ٢١٣     |
| الرابعة — تكليف المكره على وفق الإكراه وعلى خلافه         | ٢١٤     |
| الدليل على المذهب                                         | ٢١٤     |
| تعريف الإكراه                                             | ٢١٤     |
| دليل الامام على هذه المسألة                               | ٢١٥     |
| الخامسة — الفعل حال وجوده مأمور به                        | ٢١٦     |
| خلاف المعتزلة في ذلك                                      | ٢١٦     |
| سبب الخلاف ووجهه                                          | ٢١٦     |
| السادسة — المأمور يعلم كونه مأمورا قبل التمكن من الامتناع | ٢١٧     |
| خلاف المعتزلة في ذلك ، مع بيان دليلهم ،                   |         |
| ودليل الأشاعرة                                            | ٢١٧     |
| (( النواهي ))                                             |         |
| وفيه مسائل :                                              |         |
| الأولى — النهي ظاهر في التحريم                            | ٢١٩     |
| الثانية — الشئ الواحد لا يجوز أن يكون مأمورا به منبها عنه | ٢٢١     |

| الموضوع                                          | الصفحة  |
|--------------------------------------------------|---------|
| كلام الفقهاء في هذه المسألة                      | ٢٢١     |
| مسألة الصلاة في الدار المنصوبة وعلاقتها بهذه     |         |
| المسألة                                          | ٢٢١     |
| كلام الامام في هذه المسألة                       | ٢٢١     |
| كلام التبريزي وتوجيه رأيه                        | ٢٢٢     |
| الثالثة — النهي هل يفيد الفساد ؟                 | ٢٢٤     |
| الخلافاً فيه                                     | ٢٢٤     |
| رأى أبي الحسين                                   | ٢٢٥     |
| الدليل على أن النهي يقتضي الفساد                 | ٢٢٦—٢٢٩ |
| فـرـع :                                          |         |
| هل النهي يدل على الصحة ؟                         | ٢٣٠     |
| دليل القائلين به ، والرد عليهم                   | ٢٣٠     |
| الرابعة — المقتضى بالتكليف في طرف النهي فعل الضد | ٢٣١     |
| الخلافاً فيه                                     | ٢٣١     |
| حجة المخالفين                                    | ٢٣١     |
| (( الكلام في العموم ))                           |         |
| وفيه أربعة مسائل :                               |         |
| القسم الأول : في العموم ، وله شطران ، ومقدمة     |         |
| المقدمة في تعريف العام ، وبيان جهاته             | ٢٣٣     |
| تعريف العام                                      | ٢٣٣     |
| جهات العام                                       | ٢٣٤     |
| الشرط الأول :                                    |         |
| ألفاظ العموم                                     | ٢٣٥     |

| الموضوع                                                 | الصفحة  |
|---------------------------------------------------------|---------|
| ما يفيد العموم بنفسه                                    | ٢٣٥     |
| ما يكسبه من أمر آخر                                     | ٢٣٥     |
| تعريف المطلق                                            | ٢٣٦     |
| تعريف العلم ، واسم الإشارة                              | ٢٣٦     |
| تعريف اسم العدد                                         | ٢٣٦     |
| اثبات العموم وتحقيقه : وفيه مسائل                       |         |
| الأولى : في اثبات عموم صيغ الشرط والجزاء ، وكل ، وجميع  |         |
| والنكرة في سياق النفي                                   | ٢٣٧     |
| بعض الاعتراضات والرد عليها                              | ٢٣٧—٢٣٩ |
| شبه المنكرين للعموم في هذه الصيغ                        | ٢٣٩—٢٤٢ |
| الثانية : الجمع المعروف بالآلف واللام ينصرف إلى المعهود | ٢٤٣     |
| خلاف الواقفية وأبي هاشم                                 | ٢٤٣     |
| الدليل على المذهب ، مع ذكر بعض الاعتراضات               |         |
| والرد عليها                                             | ٢٤٣—٢٤٥ |
| فروع :                                                  |         |
| الأول — الجمع المضاف يفيد العموم                        | ٢٤٦     |
| الثاني — ضمير الجمع " الواو " يستدعي مظهرها             | ٢٤٦     |
| الثالث — الخطاب مشافهة بصيغة الجمع — يعم                |         |
| الحاضرين                                                | ٢٤٦     |
| الثالثة : اسم الواحد المعروف بـ " لام " الجنس لا يقتضى  |         |
| العموم بوضعه                                            | ٢٤٧     |
| الدليل على ذلك                                          | ٢٤٧—٢٤٨ |
| حجة القائلين به                                         | ٢٤٨     |



| الموضوع                                                 | الصفحة  |
|---------------------------------------------------------|---------|
| المسألة الرابعة: الجمع المنكر يحمل على أقل الجمع        | ٢٤٨     |
| بيان مقدار أقل الجمع                                    | ٢٤٨     |
| بيان المختار ، والدليل عليه                             | ٢٤٩—٢٥٠ |
| الخامسة : المقتضى لا عموم له                            | ٢٥١     |
| الدليل على ذلك                                          | ٢٥١     |
| السادسة : نفى التساوى بين شيئين لا يقتضى العموم         | ٢٥٢     |
| بيان ذلك والدليل عليه                                   | ٢٥٢     |
| السابعة : لو قال : " لا آكل " م جميع الطأكولات          | ٢٥٣     |
| ذكر الخلاف فيه                                          | ٢٥٣     |
| الدليل على الغضب                                        | ٢٥٣     |
| حجة الشافعى فى عدم العموم                               | ٢٥٤     |
| رأى التبريزى فى ترجيح الامام لراى أبى حنيفة             | ٢٥٤—٢٥٥ |
| الثامنة : ترك الاستفصال عن حكاية الحال مع قيام الاحتمال | ٢٥٦     |
| مثال هذه المسألة — قصة غيلان —                          | ٢٥٦—٢٥٧ |
| التاسعة : صيغ المخاطبة كـ " ايها الناس " تخص الناس      |         |
| الموجودين عند نزول الخطاب                               | ٢٥٧—٢٥٨ |
| العاشرة : قول الصحابى : " نهى رسول الله عن الضرر "      |         |
| لا يفيد العموم                                          | ٢٥٩     |
| <u>الشرط الثانى : تخصيص العموم</u>                      |         |
| والنظر فى حقيقة التخصيص ، وجواز الاستدلال بالعام        |         |
| المخصص وما يقع به التخصيص .                             |         |
| النظر الأول : — تعريف التخصيص                           | ٢٦٠     |
| — الفرق بين النسخ والتخصيص                              | ٢٦٠—٢٦١ |
| النظر الثانى : جواز الاستدلال بالعام المخصص             | ٢٦٢     |

| الموضوع                                              | الصفحة  |
|------------------------------------------------------|---------|
| العام المخصص بعد التخصيص يصير مجازا ؟                |         |
| ذكر الخلاف فيه                                       | ٢٦٢     |
| الدليل على مذهب الامام                               | ٢٦٣—٢٦٥ |
| دليل من قال يصير مجازا                               | ٢٦٥     |
| فسرع !                                               |         |
| للمجتهد التمسك بالعام المخصص بعد الاستقصاء           | ٢٦٦     |
| النظر الثالث : فيما يقع به التخصيص                   |         |
| وهو قسمان : متصل ، ومفصل                             |         |
| المخصصات المتصلة : الاستثناء .. الشرط .. التقييد     |         |
| الفاية ..                                            |         |
| — الاستثناء : وفيه مسائل :                           |         |
| الأولى : في حد الاستثناء                             | ٢٦٧     |
| الثانية : يجب أن يكون الاستثناء متصلا                | ٢٦٧     |
| رواية جواز تراخيه عن ابن عباس                        | ٢٦٧     |
| الثالثة : هل يجوز استثناء خلاف الجنس منه             | ٢٦٨     |
| دليل من جعل ذلك حقيقة                                | ٢٦٨—٢٦٩ |
| اشتغال الأصوليين بالاعتذار عن الأدلة                 | ٢٧٠—٢٧١ |
| الرابعة : الاستثناء المستغرق ، والخلاف فيه           | ٢٧٢     |
| مذهب احمد بن حنبل في هذه المسألة                     | ٢٧٢     |
| دليل فساد بعض المذاهب في هذه المسألة                 | ٢٧٢     |
| الخامسة : الاستثناء من النفي اثبات ، ومن الاثبات نفي | ٢٧٣     |
| رأى أبي حنيفة في هذه المسألة                         | ٢٧٣     |
| دليل المذهب الأول                                    | ٢٧٣     |
| دليل مذهب أبي حنيفة ، والرد عليه                     | ٢٧٤     |

| الموضوع                                        | الصفحة  |
|------------------------------------------------|---------|
| السادسة : الاستثناء المذكور عقيب الجمل الكثيرة | ٢٧٥     |
| مذهب الشافعي                                   | ٢٧٥     |
| مذهب أبي حنيفة                                 | ٢٧٥     |
| مذهب المرتضى                                   | ٢٧٥     |
| مذهب القاضي                                    | ٢٧٥     |
| مأخذ دليل الشافعي                              | ٢٧٦     |
| دليل أبي حنيفة                                 | ٢٧٦-٢٧٧ |
| الرد على أبي حنيفة                             | ٢٧٧-٢٧٨ |
| الشرط ( أحد المخصصات المفصلة ) :               |         |
| تعريف الشرط عند الأصوليين                      | ٢٧٩     |
| تعريف الشرط عند النحاة                         | ٢٧٩     |
| التقييد ..                                     |         |
| تعريفه ومثاله                                  | ٢٧٩     |
| الفاصلة ..                                     |         |
| تعريفها ... وطريقة التخصيص بها                 | ٢٨٠     |
| المخصصات المفصلة :                             |         |
| — التخصيص بالعقل                               | ٢٨١     |
| — التخصيص بالحس                                | ٢٨١     |
| — التخصيص بالسمع .. وفيه مسائل :               |         |
| الأولى :                                       |         |
| يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب                      | ٢٨١     |
| يجوز تخصيص الكتاب بالسنة                       | ٢٨١     |
| يجوز تخصيص الكتاب والسنة بالاجماع              | ٢٨١     |
| يجوز تخصيص الكتاب بفعل النبي وسكوته وتقريره    | ٢٨١     |
| الدليل على جواز ذلك                            | ٢٨١-٢٨٢ |

| الموضوع                                                 | الصفحة  |
|---------------------------------------------------------|---------|
| فرع :<br>مستند                                          |         |
| الخاص مقدم على العام                                    | ٢٨٢     |
| الخلاف في ذلك                                           | ٢٨٢     |
| الدليل على مذهب الشافعية في هذه المسألة                 | ٢٨٢     |
| المسألة الثانية : تخصيص الكتاب بخبر الواحد              | ٢٨٣     |
| وحكاية الخلاف فيه                                       | ٢٨٣     |
| دليل مذهب الشافعية                                      | ٢٨٣-٢٨٦ |
| دليل المخالفين لمذهب الشافعي                            | ٢٨٦-٢٨٧ |
| المسألة الثالثة : تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بالقياس | ٢٨٨     |
| حكاية المذاهب فيه                                       | ٢٨٨     |
| دليل مذهب الشافعية فيه                                  | ٢٨٩     |
| دليل المخالفين ، والرد عليهم                            | ٢٨٩-٢٩٠ |
| المسألة الرابعة : العبرة بمعجم اللفظ لا بخصوص السبب     | ٢٩١     |
| دليل الامام في هذه المسألة                              | ٢٩١-٢٩٢ |
| رد التبريزي عليه                                        | ٢٩٢     |
| تقرير المسألة من التبريزي                               | ٢٩٢-٢٩٣ |
| فصل : فيما يتوهم كونه مخصصا وليس كذلك . . . وهو أمور :  |         |
| الأول : تمييز الشخص عن الجنس بوصف شرف أو نقص            | ٢٩٣     |
| الثاني : ظهور قصد المتكلم غرضا آخر غير نفس الحكم        | ٢٩٣     |
| الثالث : تعقيب العام بخاص أو استثناء ، أو تقييد         |         |
| لا يتأتى الا في البعض                                   | ٢٩٤     |
| المسألة الخامسة : حمل المطلق على المقيد                 | ٢٩٤     |
| المذاهب في ذلك                                          | ٢٩٤     |
| القسم الرابع من الاقسام الثلاثة                         | ٢٩٤     |



| الصفحة | الموضوع                                                   |
|--------|-----------------------------------------------------------|
| ٢٩٤    | بيان وجه امتناع بقية الاقسام                              |
| ٢٩٥—٩٤ | وجه الحمل عند اتحاد السبب                                 |
|        | فـرـع :                                                   |
|        | يحمل المطلق على المقيد عند اختلاف السبب ،                 |
| ٢٩٥    | اذا اقتضى القياس ذلك                                      |
| ٢٩٥    | الدليل على المسألة                                        |
|        | (( القول في "المجمل والمبين " ))                          |
|        | الغظر في حديهما ، ثم في المسائل المتشعبة من حديهما        |
| ٢٩٧    | حد المجمل                                                 |
| ٢٩٧    | حد المبين                                                 |
| ٢٩٧    | حد التأويل                                                |
|        | المسائل المتعلقة بهذا الباب :                             |
| ٢٩٨    | الأولى : يجوز ورود المجمل في كتاب الله ، وسنة رسوله       |
| ٢٩٨    | الدليل عليه                                               |
| ٢٩٨    | الثانية : قوله تعالى " حرمت عليكم امهاتكم " ليس بمجمل     |
| ٢٩٨    | الخلافاً فيه                                              |
| ٢٩٨    | الدليل على الغرض                                          |
| ٢٩٨    | دليل المخالفين                                            |
|        | الثالثة : قوله عليه السلام " لا صلاة الا بطلاحة الكتاب "  |
| ٢٩٩    | وأمثاله ليس بمجمل                                         |
| ٢٩٩    | الخلافاً فيه                                              |
| ٣٠٠    | دليل المخالف                                              |
| ٣٠٠    | الجواب على دليل المخالف                                   |
| ٣٠١    | الرابعة : كل ما يصلح أن يكون دليلاً ، يصلح أن يكون بياناً |

| الموضوع   | الصفحة                                                |
|-----------|-------------------------------------------------------|
| الخامسة : | لا يشترط أن يكون طريق بيان المجمل مثل المجمل ٣٠١      |
| السادسة : | لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ٣٠١                |
|           | تأخير البيان الى وقت الحاجة ٣٠١                       |
|           | الخلافا فيه مع المعتزلة ٣٠١-٣٠٢                       |
|           | دليل مذهب الشافعية مع الرد على اعتراضات غيرهم ٣٠٨-٣٠٢ |
| السابعة : | يجوز من الله — تعالى — أن يسمع المكلف العام           |
|           | من غير أن يسمعه ما خصص به العام ٣٠٩                   |
|           | ذكر الخلاف فيه ٣٠٩                                    |

(( القول في " الافعال " ))

وفيه مسائل :

|           |                                                                        |
|-----------|------------------------------------------------------------------------|
| الأولى :  | عصاة الانبياء ٣١٤-٣١١                                                  |
| الثانية : | فعل الرسول — صلى الله عليه وسلم — هل هو للوجوب أو الندب أو الاباحة ٣١٤ |
|           | دليل القائلين بالوجوب ٣١٨-٣١٥                                          |
|           | دليل القائلين بالندب ٣١٨                                               |
|           | دليل القائلين بالاباحة ٣١٨                                             |
|           | تقرير التبريزي في هذه المسألة ٣٢٠-٣١٨                                  |
| الثالثة : | هل كان الرسول متعبدا بشرع من قبلنا ؟ ٣٢٠                               |
|           | البحث عن ذلك قبل البعثة ٣٢٠                                            |
|           | البحث عن ذلك بعد البعثة ٣٢٠                                            |
|           | ذكر الخلاف مع الأدلة ٣٢٢-٣٢٠                                           |

(( الكلام في " الناسخ والمنسوخ " ))

وفيه مسائل :

|          |              |
|----------|--------------|
| الأولى : | حد النسخ ٣٢٤ |
|----------|--------------|

| الموضوع                                                   | الصفحة  |
|-----------------------------------------------------------|---------|
| الاعتراض على الحد المذكور                                 | ٣٢٥     |
| المسألة الثانية : حقيقة النسخ                             | ٣٢٦     |
| والخلاف فيه                                               | ٣٢٦     |
| أدلة المخالفين                                            | ٣٢٦-٣٢٧ |
| دليل التبريزي على مذهبه والرد على مخالفه                  | ٣٢٧-٣٢٩ |
| المسألة الثالثة : النسخ جائز عقلاً ، واقع سمعاً           | ٣٣٠     |
| خلاف اليهود في ذلك                                        | ٣٣٠     |
| دليل الوقوع                                               | ٣٣٠     |
| المسألة الرابعة : النسخ قبل التمكن من الامثال والخلاف فيه | ٣٣٤     |
| منشأ الخلاف                                               | ٣٣٥     |
| دليل مذهب الشافعية والاعتراض على هذا الدليل               |         |
| والرد عليه                                                | ٣٣٥-٣٣٦ |
| المسألة الخامسة : النسخ الى الاثقل ولا الى بديل           | ٣٣٧     |
| الدليل على ذلك                                            | ٣٣٧-٣٣٨ |
| المسألة السادسة : نسخ الحكم دون التلاوة                   | ٣٣٨     |
| نسخ التلاوة دون الحكم                                     | ٣٣٨     |
| نسخ الحكم والتلاوة معاً                                   | ٣٣٨     |
| المسألة السابعة : نسخ المتواتر بالآحاد                    | ٣٣٩     |
| الخلاف فيه                                                | ٣٣٩     |
| الدليل على المذهب                                         | ٣٣٩     |
| دليل المخالفين                                            | ٣٤٠-٣٤١ |
| الجواب عليه                                               | ٣٤١-٣٤٢ |
| المسألة الثامنة : نسخ الكتاب بالسنة                       | ٣٤٢     |
| نسخ السنة بالكتاب                                         | ٣٤٢     |

| الموضوع                                        | الصفحة    |
|------------------------------------------------|-----------|
| ذكر الخلاف فيه                                 | ٣٤٢       |
| دليل المذهب                                    | ٣٤٢ — ٣٤٤ |
| دليل المخالف والرد عليه                        | ٣٤٤ — ٣٤٥ |
| المسألة التاسعة : الزيادة على النص نسخ أم لا ؟ | ٣٤٥       |
| تفصيل القول في هذه المسألة                     | ٣٤٥ — ٣٤٨ |
| المسألة العاشرة : نسخ ما يتوقف عليه الاجزاء    | ٣٤٩       |
| الخلاف فيه ، والأدلة                           | ٣٤٩       |
| تحليل التبريزي لهذه المسألة                    | ٣٥٠       |
| خاتمة في باب النسخ :                           |           |
| — الالفاظ التي يعرف بها النسخ                  | ٣٥٠ — ٣٥١ |
| فرمان :                                        |           |
| احدهما — اذا قال الصحابي : " نسخ حكم كذا "     |           |
| هل هو حجة ؟                                    | ٣٥١       |
| الثاني — اذا قال الصحابي : " هذا الخبر قبل     |           |
| هذا " هل يقبل في النسخ                         | ٣٥١       |
| (( الكلام في " <u>الاجماع</u> " ))             |           |
| — تعريف الاجماع                                | ٣٥٣       |
| — تصور الاجماع ، والخلاف فيه                   | ٣٥٣ — ٣٥٤ |
| — تصور العلم بالاجماع                          | ٣٥٦       |
| — حجية الاجماع                                 | ٣٥٦       |
| المسلك الأول في اثبات حجية الاجماع             | ٣٥٦       |
| دليل الشافعي على حجية الاجماع                  | ٣٥٧ — ٣٦٤ |
| كلام التبريزي في مسألة حجية الاجماع            | ٣٦٥ — ٣٦٧ |



| الموضوع                                                     | الصفحة    |
|-------------------------------------------------------------|-----------|
| المسلك الثاني                                               | ٢٦٧ — ٢٦٨ |
| المسلك الثالث                                               | ٢٦٨ — ٢٧٥ |
| موقف الامام من المسلك ، ورد التبريزي عليه                   | ٢٧٥ — ٢٧٩ |
| تقريغ مسائل الاجماع :                                       |           |
| المسألة الأولى : اذا اختلفت الأمة قولين لم يجز احداث ثالث   | ٣٨٠       |
| الخلاف في ذلك                                               | ٣٨٠ — ٣٨٢ |
| المسألة الثانية : الفصل بين سالتين لم تفصل بينهما الأمة مع  |           |
| بيان حالاته                                                 | ٣٨٢ — ٣٨٣ |
| المسألة الثالثة : الاجماع بعد الاختلاف جائز ، مع ذكر الخلاف |           |
| فيه                                                         | ٣٨٤ — ٣٨٥ |
| الدليل على المذهب                                           | ٣٨٥       |
| القول المحقق الذي اختاره التبريزي                           | ٣٨٥       |
| المسألة الرابعة : اتفاق أهل العصر الثاني على أحد قولي أهل   |           |
| العصر الأول                                                 | ٣٨٥       |
| ذكر الخلاف في أنه اجماع أولا ؟                              | ٣٨٥       |
| مذهب الامام ودليله                                          | ٣٨٦       |
| المسألة الخامسة : انقراض العصر غير معتبر في العقائد         |           |
| الاجماع مع ذكر الخلاف فيه                                   | ٣٨٦       |
| دليل المذهب                                                 | ٣٨٧       |
| دليل المخالف والرد عليه                                     | ٣٨٧ — ٣٨٨ |
| المسألة السادسة : الاجماع المعروى بطريق الآحاد              | ٣٨٨       |
| دليل الامام الرازي على حجيته                                | ٣٨٨       |
| رد التبريزي عليه                                            | ٣٨٩       |
| تقرير المسألة                                               | ٣٨٩       |

| الموضوع                                                   | الصفحة    |
|-----------------------------------------------------------|-----------|
| المسألة السابعة : الاجماع السكونى ، والخلاف فيه           | ٣٨٩       |
| دليل المذهب ، وهو أن الاجماع                              |           |
| السكونى ليس بحجة                                          | ٣٩٠       |
| دليل المخالف                                              | ٣٩١       |
| المسألة الثامنة : لا ينعقد اجماع بوجود تابعى فى عصر       |           |
| الصحابه الا به                                            | ٣٩١ — ٣٩٢ |
| المسألة العاشرة : لا يعتبر قول العوام فى الاجماع          | ٣٩٣ —     |
| مخالفة القاضى فى ذلك                                      | ٣٩٣       |
| المسألة الحادية عشر : لا يعتبر فى المجمعين عدد التواتر    | ٣٩٣       |
| المسألة الثانية عشر : اجماع التابعين — فيما لم يخط فيه    |           |
| الصحابه — حجة                                             | ٣٩٤       |
| المسألة الثالثة عشر : كل ما يتوقف عليه العلم بكون الاجماع |           |
| حجة ، يصح اثباته بالا جواع                                | ٣٩٤       |
| المسألة الرابعة عشر : يجوز انعقاد الاجماع عن اجتهاد       |           |
| اذ لا مانع                                                | ٣٩٤       |
| (( كتاب الاخبار ))                                        |           |
| — حقيقة الخبر                                             | ٣٩٦       |
| اعتراض الامام على تعريف الخبر ، ورد التبريزى عليه         | ٣٩٦ — ٣٩٧ |
| تعريف أبى الحسين للخبر ، واعتراض الامام عليه ،            |           |
| ورد التبريزى                                              | ٣٩٧ — ٣٩٩ |
| اختيار الامام ، ورد التبريزى عليه                         | ٣٩٩ — ٤٠٠ |
| تنبيه :                                                   |           |
| الخبر هل هو الصيغة ، ام بشرط ارادة الدلالة بها            |           |
| على فهم النسبة                                            | ٤٠٠       |

| الموضوع                                                   | الصفحة    |
|-----------------------------------------------------------|-----------|
| <b>أقسام الخبر : متواتر ، آحاد</b>                        |           |
| <b>القسم الأول : " المتواتر " . وفيه مسائل</b>            |           |
| الأولى : التواتر يفيد العلم                               | ٤٠١       |
| الدليل على المسألة                                        | ٤٠١ - ٤٠٢ |
| الثانية : العلم الحاصل عقب التواتر ضروري                  | ٤٠٢       |
| الخلاف في ذلك                                             | ٤٠٢       |
| دليل المذهب                                               | ٤٠٣       |
| حجة المخالفين                                             | ٤٠٣       |
| الثالثة : لا يعتبر في التواتر عدد مخصوص ، ولا وصف         |           |
| مخصوص                                                     | ٤٠٤       |
| الخلاف في ذلك                                             | ٤٠٤ - ٤٠٥ |
| <b>فروع :</b>                                             |           |
| قال القاضي : الأربعة ناقصة من كمال العدد في التواتر       | ٤٠٥       |
| <b>القسم الثاني : " الآحاد " . وينقسم الى ثلاثة اقسام</b> |           |
| <b>القسم الأول : ما يعلم صدقه ، ومنه أقسام :</b>          |           |
| الأول - ما علم مخبره بالضرورة                             | ٤٠٧       |
| الثاني - ما علم مخبره بالنظر                              | ٤٠٧       |
| الثالث - خبر الله - تعالى -                               | ٤٠٧       |
| طريق العلم بخبر الله - تعالى - يدل                        |           |
| عليه دليلان                                               | ٤٠٧       |
| اعتراض الامام على هذا الدليل                              | ٤٠٨       |
| جواب التبريزي عليه                                        | ٤٠٩ - ٤١٠ |
| دليل المعتزلة                                             | ٤١٠       |

| الموضوع                                                  | الصفحة    |
|----------------------------------------------------------|-----------|
| الرابع — خبر الرسل — عليهم السلام —                      | ٤١١       |
| الدليل على صدق خبر الرسل                                 | ٤١١       |
| رد الامام لهذا الدليل                                    | ٤١١ — ٤١٢ |
| رد التبريزي على الامام                                   | ٤١٢       |
| الخامس — خبر كل الأمة                                    | ٤١٢       |
| السادس — خبر احتف بالقرائن                               | ٤١٣       |
| الخلاف فيه مع القاضي                                     | ٤١٣       |
| دليل القاضي والرد عليه                                   | ٤١٣ — ٤١٤ |
| الدليل على تأثير القرائن                                 | ٤١٤       |
| السابع — خبر سكت عليه النبي — صلى الله عليه وسلم —       |           |
| مع تنبيهه له ووجوب الانكار لو كان منكرا                  | ٤١٤       |
| الثامن — خبر ذكر بين يدي خلق كثير ، ولم ينكره            | ٤١٥       |
| التاسع — خبر عمل بعوجه أهل الاجماع                       | ٤١٥       |
| العاشر — خبر انقسمت الأمة الى العاملين به ، والطولين     |           |
| له                                                       | ٤١٥       |
| القسم الثاني ( من الآحاد ) : ما يعلم كذبه ، وهو أقسام :  |           |
| الاول : ما علم خلافه بالضرورة                            | ٤١٦       |
| الثاني : ما علم خلافه بالنظر وسمع قاطع                   | ٤١٦       |
| الثالث : الاخبار عما لو صح لعلم صحته قطعا                | ٤١٦       |
| الرابع : الانفراد عن الخلق العظيم بما لو صح              |           |
| لشاركوه في الدرك                                         | ٤١٦       |
| القسم الثالث ( من الآحاد ) : ما لا يجزم فيه بصدق ولا كذب |           |
| والنظر فيه في أطراف                                      |           |
| الطرف الأول : في وجوب العمل به                           | ٤١٧       |



| الموضوع                                            | الصفحة  |
|----------------------------------------------------|---------|
| الغذاء فيه                                         | ٤١٧     |
| الدليل على الغضب المختار                           | ٤١٧     |
| المسلك الأول : التمسك بقوله — تعالى — "فلولا       |         |
| نفر من كل فرقة" الآية                              | ٤١٧     |
| الكلام على هذا الاستدلال                           | ٤١٨—٤١٩ |
| المسلك الثاني : التمسك بقوله — تعالى —             |         |
| "ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"                       | ٤١٩     |
| كلام التبريزي على هذا الاستدلال                    | ٤١٩     |
| المسلك الثالث : التمسك بهيئته — صلى الله           |         |
| عليه وسلم — أحاد الرسل الى القبائل للتبليغ         | ٤١٩     |
| كلام أبي الحسين في هذه المسألة ، وتعليق            |         |
| الامام عليه .                                      | ٤٢٠—٤٢١ |
| المسلك الرابع : التمسك باجماع الصحابة على          |         |
| العمل به                                           | ٤٢٣—٤٢٨ |
| وجه التمسك به                                      | ٤٢٩—٤٣١ |
| الاعتراضات على هذا المسلك                          | ٤٣١—٤٣٥ |
| والجواب عليها                                      | ٤٣٥—٤٣٨ |
| شبهة من أخذ التعبد بالعمل بخبر الواحد من           |         |
| العقل                                              | ٤٣٨—٤٣٩ |
| الرد على هذه الشبهة                                | ٤٣٩     |
| شبهة من أنكر وجوب العمل بخبر الواحد المظنون        |         |
| صدقه                                               | ٤٣٩—٤٤٠ |
| الرد على هذه الشبهة                                | ٤٤٠—٤٤١ |
| الطرف الثاني : في شروط الاعتبار ، وقيود جواز العمل |         |
| بخبر الواحد . . . وهي أمور :                       |         |
| الأول — العقل في الراوى                            | ٤٤١     |

| الموضوع                                      | الصفحة    |
|----------------------------------------------|-----------|
| الثاني — البلوغ                              | ٤٤١ — ٤٤٢ |
| فرع :<br>مستند                               |           |
| إذا كان ضابطاً عند التحمل ، بالخاطئة الرواية |           |
| وجوب القبول                                  | ٤٤٢       |
| الدليل على ذلك                               | ٤٤٢       |
| الثالث — الاسلام                             | ٤٤٣       |
| قبول رواية من كان كفره الراميا               | ٤٤٣       |
| دليل المخالف في هذه المسألة                  | ٤٤٤       |
| الجواب عليه                                  | ٤٤٤       |
| الرابع — العدالة . وفيه فصول :               |           |
| الفصل الأول : في ماهيتها                     | ٤٤٤       |
| الفصل الثاني : في تعديل الصحابة — رضوان      |           |
| الله عليهم —                                 | ٤٤٥ — ٤٤٧ |
| الفصل الثالث : في تفريغ السائل :             |           |
| الأولى : الفاسق الذي يعلم فسق نفسه           |           |
| لا تقبل روايته                               | ٤٤٨       |
| الفاسق الذي لا يعلم فسق                      |           |
| نفسه                                         | ٤٤٨       |
| الثانية : هل يكفي العلم بظاهر الاسلام ؟      | ٤٤٨       |
| دليل الشافعية                                | ٤٤٩       |
| دليل الحنفية                                 | ٤٥٠       |
| الثالثة : يجب ذكر سبب الجرح دون              |           |
| التعليل                                      | ٤٥١       |
| الخلاف في ذلك                                | ٤٥١ — ٤٥٢ |

| الموضوع                                         | الصفحة  |
|-------------------------------------------------|---------|
| فروع :                                          |         |
| ١ — يقدم الجرح عند التعارض                      | ٤٥٢     |
| ٢ — مراتب التعديل                               | ٤٥٢     |
| ٣ — هل الرواية عن الراوى تعديل له               | ٤٥٢     |
| ٤ — العمل بخبر الراوى كالتعديل المطلق           | ٤٥٤     |
| ٥ — ترك العمل بشهادته ليس جرحا                  | ٤٥٤     |
| الخامس ( من شروط الاعتبار لخبر الواحد ) : الضبط | ٤٥٤     |
| ما جعل شرطاً فى الراوى مع أنه غير معتبر :       |         |
| الأول : نصاب الشهادة                            | ٤٥٥     |
| الثانى : أن لا ينكره راوى الأصل                 | ٤٥٦     |
| الثالث : أن يكون فقيها                          | ٤٥٦     |
| الرابع : أن لا يخالف الراوى                     | ٤٥٧     |
| الخامس : أن لا ينفرد المعدل من الحفاظ           | ٤٥٨     |
| السادس : أن يروى المعدل الفرد ما تعم به البلوى  | ٤٥٨—٤٥٩ |
| الطرف الثالث ٠٠ فى كيفية النقل                  |         |
| وفيه مسائل :                                    |         |
| الأولى : فى ألقاظ النقلة                        | ٤٥٩—٤٦١ |
| الثانية : المرسل هل هو مقبول ؟                  | ٤٦٢     |
| ذكر الخلاف فى ذلك                               | ٤٦٢     |
| حجة الشافعية                                    | ٤٦٢—٤٦٣ |
| حجة المخالف                                     | ٤٦٣—٤٦٤ |
| الثالثة : نقل الحديث بالمعنى ، والخلاف فيه      | ٤٦٤     |
| دليل المذهب                                     | ٤٦٤—٤٦٥ |

| الموضوع                                               | الصفحة    |
|-------------------------------------------------------|-----------|
| (( كتاب القياس ))                                     |           |
| ويشتمل على مقدمة وأقسام :                             |           |
| المقدمة تشتمل على بحثين :                             |           |
| الأول : حد القياس ( مع شرحه )                         | ٤٦٧       |
| الافتراض على التعريف                                  | ٤٦٨ — ٤٦٩ |
| دفع الاعتراض                                          | ٤٦٩ — ٤٧٠ |
| الثاني : البحث عن الأصل في صورة القياس                | ٤٧١       |
| الخلاف في معنى الأصل في القياس                        | ٤٧١       |
| ما رجحه الامام في هذه المسألة                         | ٤٧١       |
| اعتراض التبريزي عليه                                  | ٤٧١ — ٤٧٢ |
| <u>الأقسام :</u>                                      |           |
| الأول : اثبات كون القياس حجة في الشرع                 | ٤٧٢       |
| ذكر الخلاف                                            | ٤٧٢       |
| بيان مذهب الجمهور                                     | ٤٧٢       |
| ذكر بعض الآراء في هذه المسألة                         | ٤٧٢ — ٤٧٣ |
| القائلون بامتناع التعبد بالقياس                       | ٤٧٤       |
| الدليل على مذهب الجمهور                               | ٤٧٥       |
| المسلك الأول من الكتاب : " فاعترضوا يا أولى الأبصار " |           |
| والاعتراض على الاستدلال بها                           | ٤٧٥       |
| المسلك الثاني : من السنة قصة معاذ                     | ٤٧٥ — ٤٧٦ |
| الاعتراض على الاستدلال بها :                          |           |
| بيان عدم صحته ، أو بيان                               |           |
| عدم دلالة على المقصود                                 | ٤٧٦ — ٤٧٩ |



| الموضوع                                                                            | الصفحة    |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| الجواب عن الاعتراضات على الاستدلال<br>بالآية والحديث                               | ٤٧٩       |
| المسلك الثالث : قول الرسول — صلى الله عليه وسلم —<br>لعمر : أرايت لو تمضضت ثم مسست | ٤٨٢       |
| بيان وجه التصك بذلك                                                                | ٤٨٣       |
| المسلك الرابع : التصك باجماع الصحابة<br>بيان علمهم بالقياس على ثلاثة مراتب :       | ٤٨٣       |
| — المرتبة الأولى — زيادة الوقائع التي جرت في<br>الصحابة على منصوصات                |           |
| الكتب والسنة                                                                       | ٤٨٣ — ٤٨٤ |
| — المرتبة الثانية — نقل تصريحهم بالعمل بالرأى                                      | ٤٨٤ — ٤٩٠ |
| — المرتبة الثالثة — نقل علمهم به تفصيلا                                            | ٤٩٠ — ٤٩٥ |
| الافتراض بأن الصحابة لم يجمعوا على العمل<br>بالقياس . . وله أوجه                   | ٤٩٥       |
| الأول : منع ثبوته                                                                  | ٤٩٥       |
| الثاني : منع دلالة الآثار على القياس                                               | ٤٩٦       |
| الثالث : لم يثبت العمل من جميع الصحابة                                             | ٥٠٠       |
| الرابع : منع أن اجماع حجة                                                          | ٥٠٦       |
| الخامس : المعارضة بالكتاب والسنة<br>واجماع العترة والصحابة<br>والعقل               | ٥٠٦ — ٥١١ |

### خاتمة :

- تشمل على مسائل تتبعه . . وهي ثلاث :
- الأولى : التخصيص على علة الحكم يتنزل منزلة اللفظ العام ٥٢١
- الاعتراضات الواردة ، واختيار التمهيزي ٥٢٢ — ٥٢٤

| الموضوع                                                                                       | الصفحة    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| الثانية : تحريم الضرب من تحريم التأفيف قياس ؟                                                 | ٥٢٤       |
| اختيار التبريزى ومخالفته للامام                                                               | ٥٢٤       |
| الثالثة : ليس من ضرورة القياس أن يكون الحكم فى الفرع أضعف ، بل قد يكون مساويا ، وقد يكون أقوى | ٥٢٥       |
| نظائر هذه الاقسام                                                                             | ٥٢٦ — ٥٣٦ |
| القسم الثانى ( من مقاصد النظر فى القياس )                                                     |           |
| طرق اثبات العلة                                                                               |           |
| وينقسم الى :                                                                                  |           |
| الطريق الأول : الاجماع                                                                        | ٥٣٨       |
| الطريق الثانى : النص ، وفيه فصلان                                                             |           |
| الفصل الأول : الصريح                                                                          | ٥٣٥ — ٥٤٢ |
| الفصل الثانى : الايماء                                                                        | ٥٤٣       |
| وهو خمسة أنواع :                                                                              |           |
| الأول : ترتيب الحكم على الوصف بالفاء                                                          | ٥٤٣       |
| فرعان :                                                                                       |           |
| ١ — لا فرق بين أن يكون الحكم والوصف مذكوران ، أو مجرد الحكم دون الوصف .                       |           |
| ٢ — قد تكون فاء التعقيب فى كلام الراوى .                                                      |           |
| النوع الثانى : ترتيب الحكم على الوصف المناسب                                                  | ٥٤٤       |
| النوع الثالث : ذكر الحكم جوابا عن سؤال حكم الواقعة                                            | ٥٤٦       |
| النوع الرابع : أن يذكر مع الحكم ما اذا لم يقدر التعليل به لم يكن مستحسنا                      | ٥٤٦ — ٥٤٨ |

| الموضوع                                                              | الصفحة    |
|----------------------------------------------------------------------|-----------|
| النوع الخامس : أن يفرق بين شيئين<br>مختلفي الوصف في                  |           |
| الحكم                                                                | ٥٤٨       |
| الطريق الثالث : ( من طرق اثبات العلة )<br>المناسبة                   |           |
| — في ماهيتها ، ثم في أقسامها ، ثم في وجوه<br>اعتباراتها في أحكامها . |           |
| ال نظر الأول — في ماهيتها                                            | ٥٥٠ — ٥٥١ |
| ال نظر الثاني — في أقسام المناسب<br>الضرورات<br>الحاجات              |           |
| التحسينات                                                            | ٥٥٢ — ٥٥٤ |
| تقسيم آخر : المناسب ينقسم الى : مقطوع<br>ومظنون ، وموهم              | ٥٥٥       |
| ال نظر الثالث : في وجوب اعتباراتها                                   | ٥٥٦       |
| — اعتبار عين الوصف في عين الحكم أو جنسه<br>— عدم العلم بالاعتبار     |           |
| ال نظر الرابع : في أحكام المناسبة . وفيه سألان                       |           |
| المسألة الأولى — المناسبة لا تبطل بالمعارضة                          | ٥٥٨ — ٥٦٠ |
| تقرير التبريزي في هذه المسألة                                        | ٥٦٠ — ٥٦١ |
| تقرير الامام                                                         | ٥٦١ — ٥٦٢ |
| رد التبريزي عليه                                                     | ٥٦٢ — ٥٦٣ |
| بيان وجه انخراط المناسبة بالمعارضة                                   | ٥٦٣ — ٥٦٥ |
| المسألة الثانية — المناسب الغريب                                     | ٥٦٦       |
| الدليل على المسألة                                                   | ٥٦٧       |
| تعميل أفعال الله وأحكامه                                             | ٥٦٩ — ٥٧١ |

| الموضوع                                          | الصفحة    |
|--------------------------------------------------|-----------|
| الطريق الرابع : من طرق اثبات العلة : ( الشبه )   |           |
| — ماهيته وتعريفه                                 | ٥٧٢       |
| — بيان التعريف الصحيح والفاقد                    | ٥٧٣       |
| — بيان حجته                                      | ٥٧٤       |
| الطريق الخامس ( الدوران ) :                      |           |
| — ماهيته                                         | ٥٧٥ — ٥٧٧ |
| — تفصيل القول فيه                                | ٥٧٦       |
| — كلام الامام عن حجية الدوران                    | ٥٧٧       |
| — رد التبريزي على الامام                         | ٥٧٨ — ٥٨٦ |
| الطريق السادس ( السبر والتقسيم )                 |           |
| — معناه                                          | ٥٨٧       |
| — أقسامه : مقطوع به — مظنون                      | ٥٨٧       |
| — طريق التوصل الى الوصف بواسطة السبر             | ٥٨٧ — ٥٨٨ |
| — كيفية الاعتراض على السابر                      | ٥٨٨ — ٥٨٩ |
| الطريق السابع ( الطرد )                          |           |
| — معناه                                          | ٥٩٠       |
| — دليل القائلين به على أحد المعنيين المذكورين له | ٥٩٠ — ٥٩١ |
| — دليل القائلين به على التفسير الثاني            | ٥٩١       |
| — بيان مذهب التبريزي في الطرد مع بيان دليله      |           |
| ورده على الآخرين                                 | ٥٩٢ — ٥٩٥ |
| الطريق الثامن ( نفي الفارق )                     |           |
| — معناه ، وطريق الوصول اليه                      | ٥٩٦ — ٥٩٨ |
| — نفي أثر الفارق                                 | ٥٩٨ — ٥٩٩ |



| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

(( القول في " قواعد العلة " ))

وهي خمسة :

|           |                                                 |
|-----------|-------------------------------------------------|
| ٦٠١       | — النقيض                                        |
| ٦٠١       | — معناه                                         |
| ٦٠٢       | — مذهب التبريزي في دلالة على الفساد ، ومتى يكون |
| ٦٠٢ — ٦٠٤ | — الدليل عليه                                   |
| ٦٠٤ — ٦٠٨ | — الاعتراض على الدليل والجواب عليه              |
| ٦٠٨ — ٦١٠ | — دليل من أنكر دلالة النقيض على فساد العلة      |
| ٦١١ — ٦١٤ | — الجواب عن هذا الدليل                          |

فروع :

|           |                                                          |
|-----------|----------------------------------------------------------|
| ٦١٥       | الأول : هل يجوز ضم وصف طردى الى العلة لدفع النقيض        |
| ٦١٥       | الثاني : ما يقع به الاحتراز ، هل يجب ذكره عند ذكر الدليل |
| ٦١٦       | الثالث : حكم الدليل قد يكون مجتلا ، وقد يكون مفصلا       |
| ٦١٦ — ٦١٧ | الرابع : الحكم المقدر هل يرفع النقيض                     |
| ٦١٧ — ٦١٨ | الخامس : الكسر في صورة النقيض ( هل هو لازم )             |
| ٦١٨       | الثاني من مفسدات التحليل : ( عدم التأثير )               |
| ٦١٨       | — بيان المقصود منه                                       |
| ٦١٨       | الثالث ( العكس )                                         |
| ٦١٩ — ٦٢٠ | — متى يلزم العكس                                         |
| ٦٢٠       | — تعدد العلل في العقل                                    |
| ٦٢٠       | الرابع ( القلب )                                         |
| ٦٢٠       | — معناه                                                  |

| الموضوع                                   | الصفحة    |
|-------------------------------------------|-----------|
| — شرطه                                    | ٦٢١       |
| — أقسامه                                  | ٦٢٢ — ٦٢٣ |
| — قلب التسوية                             | ٦٢٣ —     |
| الخامس ( القول بالموجب )                  |           |
| — القول بالموجب فى المنقول                | ٦٢٣       |
| — القول بالموجب فى المعقول                | ٦٢٤       |
| — معناه                                   | ٦٢٤       |
| — منشأ وروده                              | ٦٢٤       |
| — تفسير آخر للقول بالموجب                 | ٦٢٥       |
| السادس ( الفرق )                          |           |
| — حقيقته                                  | ٦٢٥       |
| — تعليل الحكم بعلمتين منصوبتين            | ٦٢٦ — ٦٢٨ |
| — تعليل الحكم بعلمتين مستنبطتين           | ٦٢٩ — ٦٣٠ |
| (( القول فى " <u>القوادح الموهمة</u> " )) |           |
| وفيه مسائل :                              |           |
| الأولى : يجوز التعليل بمحل الحكم          | ٦٣١       |
| — الاعتراض على الغضب ، والجواب عليه       | ٦٣١ — ٦٣٢ |
| الثانية : يجوز التعليل بالحكمة            | ٦٣٣       |
| — السبب فى جواز التعليل بها               | ٦٣٣       |
| — الاعتراض الوارد على هذه المسألة         | ٦٣٣ — ٦٣٥ |
| — الجواب على الاعتراض                     | ٦٣٥ — ٦٣٦ |
| — تحقيق مسألة التعليل بالحكمة ( هـ )      | ٦٣٦ — ٦٣٧ |
| الثالثة : لا يجوز التعليل بالعدم          | ٦٣٧       |

| الموضوعات                                                                      | الصفحة    |
|--------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| — الدليل على ذلك                                                               | ٦٣٧ — ٦٣٨ |
| — اعتراض التبريزي على الدليل                                                   | ٦٣٨       |
| — ذكر دليل الامام على التعليل بالعدم                                           | ٦٤٠       |
| — اعتراض التبريزي عليه                                                         | ٦٤٠       |
| فروع :                                                                         |           |
| ليس من فروع هذه القاعدة امتناع التعليل بالعدم                                  | ٦٤١ — ٦٤٢ |
| المسألة الرابعة : يجوز التعليل بالحكم الشرعي                                   | ٦٤٣       |
| — الدليل على ذلك                                                               | ٦٤٣       |
| — دليل المنع                                                                   | ٦٥٣ — ٦٤٤ |
| — الجواب على الدليل                                                            | ٦٤٤       |
| المسألة الخامسة : التركيب جائز في المحلل                                       | ٦٤٤       |
| — حجة المنكرين                                                                 | ٦٤٤ — ٦٤٥ |
| — الجواب على المنكرين                                                          | ٦٤٥ — ٦٤٦ |
| فرعان :                                                                        |           |
| أحدهما — لا حصر في أوصاف العلة — بعد صحة التركيب                               | ٦٤٧       |
| — بيان التبريزي لوجه قول من قال بالحصر                                         | ٦٤٧       |
| الثاني — في تمييز الجزء عن الشرط والمحل                                        | ٦٤٨       |
| — تعريف جزء العلة                                                              | ٦٤٨       |
| — المحل                                                                        | ٦٤٨       |
| — الشرط                                                                        | ٦٤٨ — ٦٤٩ |
| تلييه :                                                                        |           |
| الدافع للمفسدة انما يجعل شرطا في الثبوت اذا لم يمكن ضبط تلك المفسدة بأمر وجودي | ٦٤٩       |

| الموضوع                                                        | الصفحة    |
|----------------------------------------------------------------|-----------|
| المسألة السادسة : يجوز التعليل بالعلة القاصرة                  | ٦٥٠       |
| — ذكر الخلاف في ذلك                                            | ٦٥٠       |
| — دليل الجواز                                                  | ٦٥٠       |
| — اعتراه على الدليل                                            | ٦٥١       |
| — الرد على هذا الاعتراه                                        | ٦٥١ — ٦٥٢ |
| فروع :                                                         |           |
| الحكم في محل النص ثابت بالنص أو العلة ؟                        | ٦٥٢       |
| — مذهب الحنفية                                                 | ٦٥٢       |
| — مذهب الشافعية                                                | ٦٥٢       |
| المسألة السابعة : الحكم الشرعي قد يرجع الى معنى يقدر صفة       |           |
| للمحل                                                          | ٦٥٤       |
| — مذهب الامام في التعليل بالمعنى المقدر                        | ٦٥٤       |
| — مذهب التبريزي في التعليل بالمعنى المقدر                      | ٦٥٤       |
| — الدليل على وجود التقدير في الشرع                             | ٦٥٦ — ٦٦٦ |
| المسألة الثامنة : صحة تعليل انتفاء الحكم بالأمر الوجودي يتوقف  |           |
| على ظهور المقتضى له                                            | ٦٦٦       |
| — الدليل على ذلك                                               | ٦٦٦ — ٦٦٧ |
| — دليل المنكرين لتوقف ذلك على ظهور المقتضى                     | ٦٦٧       |
| — رد التبريزي على الامام                                       | ٦٦٧ — ٦٦٨ |
| المسألة التاسعة : ليس من شرط صحة التعليل بالوصف كونه           |           |
| متفقا عليه في الأصل                                            | ٦٦٨       |
| القسم الثالث : في ( مجرى القياس ، وشرائط الأصل والفرع والحكم ) |           |
| النظر الأول : في مجراه . . . وفيه مسائل :                      |           |
| الأولى : القياس في الحقلية                                     | ٦٦٩ — ٦٧٠ |



| الموضوع                                               | الصفحة    |
|-------------------------------------------------------|-----------|
| الثانية : القياس فى اللغات                            | ٦٧٠       |
| — الخلاف فيه                                          | ٦٧٠       |
| — دليل من يقول بالقياس                                | ٦٧١ — ٦٧٢ |
| — اختيار التبريزى ومخالفته للإمام والدليل عليه ،      |           |
| والرد على حجة المخالفين                               | ٦٧٢       |
| الثالثة : القياس فى الاسباب                           | ٦٧٨       |
| المذهب : أن لا قياس فى الأسباب                        | ٦٧٨       |
| دليل المذهب ، ودليل المخالف                           | ٦٧٨       |
| الرابعة : قياس التعليل لا يجرى فى النفى الأصل         | ٦٧٩       |
| الخامسة : القياس فى العبادات                          | ٦٧٩ — ٦٨٠ |
| السادسة : القياس فى الحدود والكفارات والمقدرات والرخص | ٦٨٠       |
| — الخلاف فى ذلك بين الشافعى وأبى حنيفة                | ٦٨٠       |
| — دليل الحنفية                                        | ٦٨٠       |
| — مناقضة الحنفية لأصولهم                              | ٦٨١       |
| — بعض الردود على أدلة الاحناف                         | ٦٨٢ — ٦٨٣ |
| النظر الثانى : فى شرائط الأصل                         | ٦٨٤       |
| فسرع :                                                |           |
| — اذا كان الحكم على خلاف الأصول هل يقاس عليه          | ٦٨٤       |
| — هل يشترط تقدم الأصل على الفرع فى الصراحة            | ٦٨٥       |
| — هل يشترط قيام دليل على جواز القياس على الأصل        | ٦٨٥ — ٦٨٦ |
| — هل يشترط انعقاد الاجماع على تعليل الأصل             | ٦٨٦       |
| — هل يشترط أن لا يكون الأصل محصورا بعدد               | ٦٨٦       |

النظر الثالث : في شرائط الفرع . .

وله أربعة شرائط :

٦٨٧ ١- أن لا يكون حكمه معلوما بطريق آخر

٦٨٧ ٢- أن لا يتناوله دليل حكم للأصل

٦٨٧ ٣- أن يتحقق فيه مناط الحكم

٦٨٧ ٤- أن يخلو عما يمنع من ثبوت حكمه

وليس من المعتبر :

٦٨٧ - كون العلة معلومة الوجود

٦٨٧ - كون الفرع غير متناول بظاهر نص

النظر الرابع : في شرائط الحكم

٦٨٨ - لا بد أن يكون مماثلا لحكم الأصل

خاتمة . . تشتمل على فصلين :

٦٩١ أحدهما : في بيان القاب القياس

٦٩١ - في قياس العلة

٦٩١ - في قياس الدلالة

٦٩٢ - قياس في معنى الأصل ( اللافارق )

٦٩٣ - ٦٩٤ مباحثة في قياس الدلالة

٦٩٥ - ٦٩٦ مباحثة أخرى

الفصل الثاني : مأخذ الترجيحات

وفيه مسائل :

٦٩٨ الأولى : في تعارض الأدلة

٦٩٨ - متى يجوز تعارض دليلين

٦٩٨ - متى لا يجوز في نفس الأمر وفي نظرنا

- الاختلاف في حكم المسألة إذا تعارض فيها

٦٩٩ دليلان

- مذهب الامام في هذه المسألة ورد التبريزي

الثانية : التمسك بالترجيح ، والخلاف فيه ، مع  
ذكر أدلة المذاهب  
٧٠٥ — ٧٠٣

الثالثة : لا مجال للترجيح في اليقينيات  
— العلوم التي يتوقف عليها اليقين  
٧٠٦  
٧٠٦

الرابعة : الترجيح بكثرة الأدلة  
— دليل الشافعي على الترجيح بكثرة الأدلة  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨

الخامسة : العمل بالدليلين المتعارضين  
— طرق الجمع بين الأدلة المتعارضة  
٧٠٨

السادسة : اذا تعارض دليلان ، اما أن يكونا عامين ،  
أو خاصيين ، أو أحدهما أخص ، أو كل واحد  
منهما أخص  
٧١٠ — ٧١١

السابعة : قى وجوه ترجيح السند  
سألنا :  
أحدهما : الحديث الموافق للنسب الأصلي أولى أم  
الحديث الناقل  
٧١٣

الثانية : هل يتقدم دليل الإباحة على الحظر  
— رأى عيسى بن أبان وأبي هاشم  
٧١٣  
٧١٤

المسألة الثامنة : : في وجوه ترجيح الأقيسه  
( ( كتاب الاجتهاد ) )  
٧١٤ — ٧١٦

تعريف الاجتهاد  
٧١٨  
المجتهد .. وفيه مسألان

| الموضوع                                       | الصفحة  |
|-----------------------------------------------|---------|
| الأولى : اجتهاد الرسول — صلى الله عليه وسلم — | ٧١٩     |
| — والخلاف : هل للرسول أن يجتهد                | ٧٢٠—٧١٩ |
| — أدلة المجوزين                               | ٧٢٠     |
| الرد على أدلة المجوزين                        | ٧٢١     |
| — الدليل الذى أوردته التبريزى للجواز          | ٧٢٢—٧٢١ |
| — دليل الناعمين                               | ٧٢٣—٧٢٢ |
| — الجواب على حججهم                            | ٧٢٤—٧٢٣ |

### فسرع :

|                                                  |         |
|--------------------------------------------------|---------|
| لا يجوز الخطأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم — | ٧٢٥     |
| — فى اجتهاده                                     | ٧٢٥     |
| — الخلاف فى ذلك                                  | ٧٢٥     |
| — الدليل على الغضب                               | ٧٢٥     |
| — دليل المجوزين للخطأ على الرسول                 | ٧٢٦—٧٢٥ |
| — الرد عليهم                                     | ٧٢٦     |

### المسألة الثانية : من شروط المجتهد :

|                                                   |         |
|---------------------------------------------------|---------|
| — التمكن من معرفة الحكم من مقتضيات الأدلة الشرعية | ٧٢٦     |
| — معرفة المجتهد للقضايا والبراهين                 | ٧٢٦     |
| — معرفة المجتهد للناسخ والمنسوخ                   | ٧٢٧     |
| — معرفة المجتهد للعربية                           | ٧٢٧     |
| — معرفة المجتهد لعلم الجرح والتعديل               | ٧٢٧     |
| — معرفة المجتهد بالكتاب والسنة                    | ٧٢٧     |
| — رأى الفزالى فى هذه المسألة                      | ٧٢٧     |
| — إشكال التبريزى على ما جاء به الفزالى            | ٧٢٩—٧٢٧ |
| — معرفة المجتهد لعلم الكلام ، وحفظ الفروع         | ٧٢٩     |



| الصفحة  | الموضوع                                               |
|---------|-------------------------------------------------------|
|         | فروع :                                                |
| ٢٢٩     | هل الاجتهاد يتجزأ                                     |
| ٢٣٠     | المجتهد فيه                                           |
|         | — حكم الاجتهاد ٠٠٠ وفيه مسائل                         |
| ٢٣١     | الأولى : كل مجتهد فى الأصول مصيب أم لا ؟              |
| ٢٣١     | — بيان مذهب الجاحظ والمهرى                            |
| ٢٣٢—٢٣٣ | — الدليل على بطلان مذهبهما                            |
| ٢٣٣     | — كلام التهرىزى على هذا الدليل                        |
| ٢٣٤     | السؤال الثانية : كل مجتهد فى الفروع مصيب              |
| ٢٣٥—٢٣٤ | — الخلاف فى ذلك                                       |
| ٢٣٧—٢٣٦ | — بيان المختار فى هذه المسألة                         |
| ٢٣٨—٢٣٧ | — الاعتراض على الدليل                                 |
| ٢٤٢—٢٣٨ | — الجواب على الاعتراض                                 |
| ٢٤٣—٢٤٢ | الثالثة : القول بالأشبه                               |
| ٢٤٣     | الرابعة : مهما تكرر وقوع الحادثة وجب استئناف الاجتهاد |
|         | الخامسة : اذا اختلف اجتهاد مجتهدين ه فعلى كل واحد     |
| ٢٤٣     | العمل باجتهاده                                        |
| ٢٧٣     | السادسة : اذا حكى العدل مذهب الحى جاز تقليده          |
| ٢٤٥—٢٧٤ | — دليل المسألة                                        |

(( التقليد ))

أما المقلد ففيه مسائل :

| الموضوع                                                | الصفحة  |
|--------------------------------------------------------|---------|
| الأولى : يجوز لكل من لم يحصل له أهلية الاجتهاد أن يقلد | ٧٤٦     |
| — الخلاف في ذلك                                        | ٧٤٧—٧٤٦ |
| الثانية : ليس للعامة أن يستفتي من لم يثبت هذه أهلية    |         |
| قبول فتواه                                             | ٧٤٨—٧٤٩ |
| فروع :                                                 |         |
| إذا اختلف العلماء على المسئلة                          | ٧٤٩     |
| الثالثة : هل للمجتهد أن يقلد غيره قبل اجتهاده ؟        | ٧٥٠     |
| — أدلة الطاعين                                         | ٧٥١—٧٥٢ |
| — أدلة المجوزين                                        | ٧٥٣—٧٥٤ |
| — أدلة المخصصين ذلك بتقليد الصحابة                     | ٧٥٤     |
| الرابعة : التقليد في أصول الدين                        | ٧٥٥     |
| — الخلاف فيه                                           | ٧٥٥     |
| — دليل الامام على منعه في هذه المسألة                  | ٧٥٥     |
| — اعتراض التبريزي عليه                                 | ٧٥٥     |
| — حجة الآخرين على الامتناع                             | ٧٥٦     |
| — دليل الفقهاء على جوازه                               | ٧٥٦     |
| — الجواب على دليلهم                                    | ٧٥٧—٧٥٨ |
| خاتمة :                                                |         |
| تتضمن القول في الأصول المختلف فيها وهي ستة :           |         |
| الأول : الأصل في المنافع الاباحة ، وفي المضار المنع    | ٧٦٠     |
| — تعريف النفع                                          | ٧٦٠     |
| — تعريف الضرر                                          | ٧٦٠     |

| الموضوع                                           | الصفحة  |
|---------------------------------------------------|---------|
| — دليل الامام في اباحة الطافع وردّه على المعارضين | ٧٦٠—٧٦٢ |
| — تعليق التبريزي على رد الامام                    | ٧٦٢—٧٦٣ |
| الأصل الثاني : الاستصحاب                          |         |
| — أقسام الاستصحاب                                 | ٧٦٤     |
| — الاختلاف في استصحاب حالة معهودة من ثبوت         |         |
| أو انتفاء فيها بعد                                | ٧٦٤—٧٦٥ |
| — كلام الامام في الاستصحاب ، وأنه ضروري للدين     | ٧٦٥—٧٦٦ |
| والشرع والعرف                                     | ٧٦٥—٧٦٦ |
| — تعليق التبريزي عليه                             | ٧٦٦—٧٦٧ |
| فروع :                                            |         |
| النافي والمنفي لا دليل عليه                       | ٧٦٧     |
| الأصل الثالث : الاستحسان                          |         |
| — حقيقة                                           | ٧٦٨     |
| — قول الشافعي : من استحسن فقد فرع                 | ٧٦٨     |
| — تعريف آخر للاستحسان                             | ٧٦٩     |
| — تعريف الكرخي للاستحسان                          | ٧٦٩     |
| — تعريف أبي الحسين للاستحسان                      | ٧٦٩—٧٧٠ |
| — كلام التبريزي على تعريف أبي الحسين              | ٧٧٠     |
| الأصل الرابع : قول الصحابي                        | ٧٧١     |
| — حجية قول الصحابي ، والخلاف فيها                 | ٧٧١—٧٧٢ |

| الموضوع                                                                                    | الصفحة  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| الأصل الخامس : المصلحة المرسله                                                             | ٧٧٣     |
| — أقسام المصالح                                                                            | ٧٧٣     |
| — في أي قسم تدخل المصلحة المرسله                                                           | ٧٧٣—٧٧٤ |
| — مذ هب مالك في المصلحة المرسله                                                            | ٧٧٤—٧٧٥ |
| — تعليق التبريزي على مذ هب مالك                                                            | ٧٧٦—٧٧٧ |
| الأصل السادس : طريقة " لا نص "                                                             |         |
| — معناه وتقريره                                                                            | ٧٧٨—٧٨٣ |
| خاتمة جامعة : لما أخذ ضروب الأدلة ، وكيفية جريانها فيها ،<br>مع اختلافها في النظم والشكل : |         |
| — لا يمكن أخذ حكم الا من دليل شرعي                                                         | ٧٨٤     |
| — اذا دل النقل على حكم ، دل على ثبوت ما يلزمه ،<br>وانتفاء ما يعانده                       | ٧٨٤     |
| — الملازمة الذاتية                                                                         | ٧٨٤     |
| — نمط القياس                                                                               | ٧٨٥—٧٨٦ |
| — نمط التلازم                                                                              | ٧٨٦     |
| — نمط التعاند                                                                              | ٧٨٦—٧٨٧ |

### (( الخاتمة ))

|                                                                                                              |     |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| — سؤال التبريزي لله — تعالى — أنه يغفر له<br>خطأه ، وحده له ، وصلاته على رسول الله —<br>صلى الله عليه وسلم — | ٧٨٨ |
| — تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب                                                                             | ٧٨٩ |
| — تاريخ نسخ هذه النسخة ، واسم الناسخ                                                                         | ٧٨٩ |



:: فهرس الأحاديث والآثار ::

(( أ ))

| الصفحة                | الحديث أو الأثر                                       |
|-----------------------|-------------------------------------------------------|
| ١١٧ ، ١٣٠             | — أبا مارك يا رسول الله — قول بهيرة —                 |
| ١٥٣                   | — أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل       |
|                       | — إنما أنا لكم مثل الوالد ، فإذا ذهب أحدكم إلى الفائط |
| ١٥٤                   | فلا يستقبل القبلة . . .                               |
| ٧٠٣ ، ٤٢٦ ، ١٥٨       | — إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل — عائشة —          |
| ٥١٧ ، ٤٩٠ ، ٤٢٢ ، ٢٤٤ | — الأئمة من قريش                                      |
| ٤٩١ ، ٢٤٤             | — أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله    |
| ٢٥٠                   | — الاثنان فما فوقهما جماعة                            |
| ٢٥٠                   | — إذا حضرت الصلاة فأقيم ، وليؤمكما أكبركما            |
| ٢٥٢                   | — إنما بذلوا الجزية لئكون دماؤهم كدمائنا — علي —      |
| ٢٥٨                   | — أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي                        |
|                       | — إذا روى عنى حديث ، فأعرضوه على كتاب الله فإن وافقه  |
| ٢٨٦                   | فأقبلوه                                               |
|                       | — إنه سيفشونى أحاديث ، فإن أتاكم منى حديث فاقروا      |
| ٢٨٧                   | كتاب الله ، واعتبروا ، فما وافق كتاب الله فأنسوا      |
|                       | — إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوه ، وحدث         |
| ٢٨٧                   | به أو لم أحدث                                         |
| ٢٩٩                   | — إنما الأعمال بالنيات                                |
| ٣٠٤                   | — وأن لا يقتل والد بولده                              |
| ٣١٦                   | — انى أعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع — عمر —            |
| ١٣٦                   | — ألا أخبرتها أنى أقبل وأنا صائم                      |
| ٣١٦                   | — أخرج لهم واذبح واحلق — قول أم سلمة —                |
| ٣٣٩                   | — أول منازل عشر رضعات يحرم ، فنسخن بخمس — عائشة —     |
| ٣٦١                   | — أن الله لا يقبل العلم انتزاعا ينتزعه من الناس       |

| الحدیث أو الأثر                                                                       | الصفحة                |
|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| — ان فی النفس الدیة : مائة من الابل ، وفي الالف اذا اذا أومب جدعه الدیه               | ٤٢١                   |
| — الانبیاء یدفنون حیث یموتوا                                                          | ٤٢٢                   |
| — ان الرسول قضی فی قضیة بخلاف قضاء أبی بکر — بلال —                                   | ٤٢٣                   |
| — أمکی فی بیتک حتی تلقضی عدتک                                                         | ٤٢٥                   |
| — ابتاع معاویة شیئا من أوانی الذهب بأكثر من وزنه ، فقال : أبو الدرداء : لیس رسول الله | ٤٢٧                   |
| — ان الربا فی السیئة                                                                  | ٤٢٧                   |
| — انکار أبی الدرداء علی معاویة                                                        | ٤٢٩                   |
| — انکار عائشة علی ابن عمر                                                             | ٤٢٩                   |
| — انکار عائشة علی زید بن أرقم                                                         | ٤٢٩                   |
| — انکار علی العمل بخبر أبی سنان الاشجعی                                               | ٤٣٠                   |
| — أبلیغی زیدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله الا أن یتوب — عائشة —                    | ٤٣٠                   |
| — أصحابی كالنجوم                                                                      | ٤٤٥ ، ٥٨٨ ، ٧٥٤ ، ٧٧١ |
| — رأیت لو تمضضت ثم مججت                                                               | ٥٤٧ ، ٤٨٠             |
| — اعرف الاشباه والامثال ، ثم قس الأمور برأیک — عمر —                                  | ٤٨٥                   |
| — ان اتبع رأیک فرأیک سدید ، وان تتبع رأی من قبلک فنعیم الرأی کان — عثمان —            | ٤٨٥ ، ٤٨٤             |
| — انی رأیت فی الحد رأیا — عمر —                                                       | ٤٨٤                   |
| — أقول فیها برأیی ، فان کان صوابا فمن الله —                                          |                       |
| — الکلاله ما عدا الوالد والولد — أبو بکر —                                            | ٤٨٤ ، ٤٨٩             |
| — أقول فی الحد برأیی                                                                  | ٤٨٤                   |
| — اجتمع رأیی ورأی عمر فی أم الولد أن لاتباع ، وقد رأیت الآن بیعهن — علی —             | ٤٨٥                   |
| — انما أنت وآل ومؤدب — بعض الصحابة —                                                  | ٤٨٥                   |

- ان اخبروك عن رأيهم فقد اخطأوا رأيهم ، وان قالوا  
لهواك فما نصحوك — على — ٤٨٥
- ان عمر أتاني فقال : ان القتل استحر يوم اليمامة  
بقراء القرآن . . . واخشى أن يذهب كثير من القرآن — أبو بكر ٤٩١
- اختلاف عمر وأبي بكر في التسوية في العطاء ٤٩٣
- انكار ابن عباس على زيد ( الا يتقى الله زيد بن  
ثابت ، يجعل ابن الابن ابنا ، ولا يجعل اب الأب  
ابا ) ٤٩٥
- أبي الله والمؤمنون أن يختلف عليك يا ابا بكر ٤٩٨
- رأيته ان جئت ولم أجدك ؟ — صحابة — ٤٩٨
- أي أرض، تقلني ، وأي سماء تظلني ، اذا قلت نفس  
كتاب الله بما لا أطم — أبو بكر — ٥٠١
- اياكم واصحاب الرأي ، فانهم اعداء السنن — عمر — ٥٠١
- اياكم والمكائيل — عمر — ٥٠١
- اقض بما في كتاب الله ، فان جاءك ما ليس فيه  
فاقض بما في سنة رسوله ، فان جاءك ما ليس فيه ،  
فاقض بما اجمع عليه أهل العلم ، فان لم تجد ،  
فلا عليك الا تقضى — عمر — ٥٠٢
- اذا قلتم في دينكم بالقياس ، احللتكم كثيرا مما  
حرره الله — ابن عباس — ٥٠٣
- اياكم والمقاييس ، فانما عدت الشمس والقمر بالمقاييس ٥٠٣
- اياكم والمقاييس ، فانكم ان اخذتم به احللتكم الحرام ،  
وحرمتم الحلال ٥٠٣
- أول من قاس اهلهم ، وما عدت الشمس والقمر الا  
بالمقاييس — ابن سيرين — ٥٠٣

| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                      |
|-----------|------------------------------------------------------|
|           | — انى تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله |
| ٥٠٨       | وعترتى                                               |
| ٥١٨       | — ات أبا بكر                                         |
| ٥١٩       | — أحفظ لعمر في الجد مائة قضية — عبدة السلمانى —      |
| ٥٤٣       | — انها من الطوافين عليكم والطوافات                   |
| ٥٤٣ و ٥٤٦ | — انها ليست بجسنة                                    |
| ٥٤٤ و ٥٤٧ | — أينقص الرطب اذا خف                                 |
| ٥٤٦       | — أعتق رقبة                                          |
| ٥٤٧       | — أرايت لو كان على أبيك دين                          |
| ٦٠٨       | — أرخص فى السلم                                      |
|           | — اما نهيتكم عن لحوم الأضاحى لأجل الدافة             |
| ٧٠١       | — أحلتها آية ، وحرمتها آية — على وخطان —             |
| ٧٠٣       | — اما الماء من الماء                                 |
| ٧٠٥ و ٧٢٦ | — اما أنا بشر مثلكم ، وان تختصمون الى                |
|           | — ان الوحى قد انقطع ، واما نأخذكم الآن بما ظهر لنا   |
| ٧٠٥       | من اعمالكم — عمر —                                   |
| ٧٠٩       | — الا أخبركم بخير الشهداء                            |
| ٧٢٠       | — أفضل الصبادات أحمرها                               |
| ٧٢٠       | — الأجر على قدر التعب                                |
|           | — اذا استيقظ احدكم من نومه ، فلا يغمس                |
| ٧٢٨       | يده فى الاء                                          |
| ٧٥٢       | — أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله ، وسيرة الشيخين    |
|           | (( ب ))                                              |
| ٧٥٧       | — بعثت الى الناس كافة                                |
| ٧٥٧       | — بعثت الى الأسود والأحمر                            |



| الصفحة | الحديث أو الأثر                                          |
|--------|----------------------------------------------------------|
| ٢٩٤    | — البر بالبر ه كيلا بكيل                                 |
|        | — بهان مواضع قطع اليد بفعل الرسول — صلى الله عليه وسلم — |
| ٣٠٤    | — بثس ما شربت ه وبثس ما اشتريت ه أبلغى زيد بن أرقم       |
| ٤٣٠    | — أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله إلا أن يتوب — طائفة     |
|        | — (( ت )) —                                              |
| ٨٦     | — تحريمها التكبيره وتحليلها التسليم                      |
| ٣٠٤    | — تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا                          |
| ٣١٦    | — توقف الصحابة عن الحلق في الحديبية                      |
| ٤٢٣    | — توريث الجدة                                            |
| ٤٢٥    | — تحليل على - رضي الله عنه — الرواة                      |
|        | — توقف الرسول — صلى الله عليه وسلم — في قول              |
| ٤٣٢    | — ذي اليمين                                              |
|        | — تعمل هذه الأمة برمة بالكتاب ه وبرمة بالسنة ه وبرمة     |
| ٥٠٦    | — بالقياس ه فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا                      |
|        | — تفرق أمتي على بضع وسبعين شعبه ه أعظمهم فتنة قوم        |
| ٥٠٦    | — يقيسون الأمور برأيهم ه فيحرمون الحلال ويحللون الحرام   |
| ٦٥٣    | — تجزى منك ه ولا تجزى عن غيرك                            |
| ٧٢٨    | — تقعد احداكن شطرد مرما لا تصوم ولا تصلى                 |
|        | — (( ث )) —                                              |
|        | — ثلاثة لا يغفل عليهم قلب المؤمن : اخلاص العمل ه         |
| ٣٧١    | — والنصح لائمة المسلمين ه ولزوم الجماعة                  |

| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                    |
|-----------|----------------------------------------------------|
| ٥٤٧       | — ثمرة طيبة ، وماء طهور                            |
| ٧٠٩       | — ثم يفشوا الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد      |
|           | —                                                  |
|           | — (( ج ))                                          |
| ٢٥٩       | — الجار أحق بصقه                                   |
| ٢٨٤       | — جعل الرسول — صلى الله عليه وسلم — للجدة السدس    |
|           | — جئت الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — استأذنه |
| ٤٢٥       | — بعد وفاة زوجي في موضع العدة                      |
|           | — (( ح ))                                          |
|           | — الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما رضى        |
| ٤٧٥       | رسول الله                                          |
|           | — (( خ ))                                          |
| ٣١٨ و ٣٠٤ | — خذوا عني مناسككم                                 |
| ٣١٦       | — خلعوا خواتيمهم ، وبعالهم حيث خلعها               |
| ٣٣٩ و ٣٣٣ | — خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا      |
| ٤٢٦       | — خبر أبي سعيد في الربا                            |
| ٤٤٦       | — خير القرون قرني ، ثم اللذين يلونهم               |
| ٦٨٦       | — خمس يقتلن في الحل والحرم                         |
|           | — خير القرون . . . ثم يأتي من بعدهم قوم يشهدون     |
| ٧٠٩       | ولا يستشهدون                                       |

| الصفحة | الحديث أو الأثر |
|--------|-----------------|
|--------|-----------------|

(( د ))

- الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ٢٨٥
- دع ما يربك الى ما لا يربك فان الصدق طائفة ، والكذب ريبة ٧١٤

(( ذ ))

- الذكاة ما انهر الدم وفري الأوداج ٨٦
- ذروني لست بخيركم — أبو بكر — ٥١٦

(( ر ))

- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما تكرهوا عليه ٣٠٠ ، ٢٥٠ ، ٦٢
- رحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ، وأداها كما سمعها ، ورب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه ليس بفقيه ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٢١
- رد عثمان الحكم بن العاص الى المدينة ٤٤٣
- رد عمر خبر أبي موسى الأشعري حتى شهد له أبو سعيد الخدري ٤٣٤
- رجوع عمر الى الاشتراك في مسألة المشركة ٤٩٣
- رضيك رسول الله لدينا ، أفلا يرضاك لديانا ٥١٧

(( ز ))

- زورت في نفس كلاما ، فسبقني اليه أبو بكر ١١٨

---

الحديث أو الأثر ————— الصفحة

---

- زملوهم بكلومهم ود مائهم ، فانهم يحشرون وأوداجهم  
تشخب د ما ٥٤٣  
— زنى ما عز فرجم ٥٤٤

(( ص ))

- سنوا بهم سنة أهل الكتاب ٤٢٥ ، ٢٨٥ ، ١٣٢  
— سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على الضلالة ،  
واعطانيه ٣٦٩  
— السنة ما سنه رسول الله ، لا تجعلوا الرأى سنة  
المسلمين ٥٠٣  
— سها رسول الله فسجد ٥٤٤

(( ص ))

- صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته ١٤٦  
— صلوا كما رايتمنى أصلى ٣١٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠١

(( ط ))

- الطواف بالبيت صلاة ٨٦  
— الطعام بالطعام ٢٩٤ ، ١٥٧

(( ع ))

- عجبت مما عجبت منه ، فسألت عنه رسول الله — صلى الله  
عليه وسلم — فقال : صدقه ٠٠ ١٤٨  
— عليكم بالسواد الاعظم ٣٧٦ ، ٣٧٠



| الصفحة | الحديث أو الأثر                               |
|--------|-----------------------------------------------|
| ٤٩١    | — عهد أبي بكر لعمر بالخلافة                   |
| ٧٢٠    | — العلماء ورثة الأنبياء                       |
|        | (( غ ))                                       |
| ٤٢٤    | — غرة الجنين                                  |
|        | (( ف ))                                       |
| ٦٣     | — فلا يغمس يده في الماء                       |
| ٨٦     | — الفضل ربنا                                  |
| ١٣٢    | — فليغسله ثلاثا                               |
| ١٣٢    | — فليصلها اذا ذكرها                           |
|        | — فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت في السفر ، وزيدت |
| ١٤٨    | — في الحضر — طائفة —                          |
| ١٥١    | — في سائمة الغنم زكاة                         |
| ١٥٤    | — فليستنج بثلاثة أحجار                        |
| ١٥٧    | — في الأبل صدقه                               |
| ٢٩٣    | — فيما سقت السماء العشر                       |
| ٢٩٣    | — فيما سقت السماء والعيون أو كان غريا         |
| ٢٩٣    | — فيما سقت الأنهار والغيث العشر               |
| ٣٠٣    | — في أربعين شاة شاة                           |
| ٣٠٣    | — في خمس من الأبل شاة                         |
| ٣١٦    | — فعلته أنا ورسول الله فاعفينا — طائفة —      |
| ٤٢٤    | — في كل أصبع عشرة                             |
| ٥٤٨    | — فاذا اختلف الجنسان فبهعوا كيف شئتم          |
| ٦٩٨    | — في كل أربعين من الأبل بنت لبون              |
| ٦٩٨    | — في كل خمسين حفة                             |

| الصفحة | الحديث أو الأثر |
|--------|-----------------|
|--------|-----------------|

(( ق ))

|           |                                                   |   |
|-----------|---------------------------------------------------|---|
| ٢٥٩       | قضى بالشفعة فيما لم يقسم                          | — |
| ٥٤٨ ، ٢٨٢ | القاتل لا يرث                                     | — |
|           | قاتل الله سمرة ، أما سمع قول الرسول : لعن الله    | — |
|           | اليهود ، حرم الله عليهم الشحوم ، فجملوا ،         | — |
|           | فباعوها — عمر —                                   | — |
| ٤٩٤       | قضاء عثمان بتوريث المبتوتة في مرض الموت           | — |
|           | قال الله لنبيه : " وأن احكم بينهم بما أنزل الله " | — |
| ٥٠٣       | ولم يقل بما رأيت                                  | — |
| ٤٢٤       | قضى رسول الله بخرة أمة في الجنين                  | — |

(( ك ))

|     |                                                      |   |
|-----|------------------------------------------------------|---|
| ١٢٢ | كل مما يليك                                          | — |
| ١٣٥ | كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي                     | — |
|     | كان العال للولد ، وكانت العصبة للوالدين ففسخ الله    | — |
| ٣٤١ | ذلك بالمواريث                                        | — |
| ٤٢٠ | كتاب الصدقات                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب الدييات                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب الأشربة                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب الوصايا                                         | — |
| ٤٢٠ | كتاب المناهي                                         | — |
| ٤٢٣ | كان عمر يجعل في الأصابع نصف الدية ، ويفضل بينها      | — |
|     | كتب رسول الله الى الضحاك : أن يرث امرأة أشيم         | — |
| ٤٢٤ | الضباي من دية زوجها                                  | — |
|     | كنا نخاير أربعين سنة ، لا نرى بذلك بأسا حتى روى      | — |
| ٤٢٦ | لنا رافع بن خديج نهيه صلى الله عليه وسلم — ابن عمر — | — |

| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                         |
|-----------|---------------------------------------------------------|
| ٤٧٥       | — كيف تقضى إذا عرض لك قضاء                              |
| ٤٩١       | — كيف افعل ما لم يفعله رسول الله — أبو بكر —            |
| ٤٩١       | — كيف تقاتل الناس وقد قال الرسول : أمرت أن أقاتل الناس  |
| ٧٠٣       | — كان الرسول يصبح جنباً من وقاع أهله                    |
|           | — كنت إذا سمعت من رسول الله حديثاً نفعتني الله بهما     |
|           | شأء منه ، وإذا حدثني غيره استحلفت ، فإذا حلف            |
| ٧٠٤       | صدقته ، وإن أبا بكر حدثني ، وصدق أبو بكر — علي —        |
|           | — كنت كنزاً مخفياً لم أعرف ، فأحببت أن أعرف ، فخلق —    |
| ٧٥٨       | خلقاً لي عرفوني ( حديث قدسي )                           |
|           | (( ل ))                                                 |
| ٦٢        | — لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل                   |
| ١١٧       | — لو راجعته                                             |
| ١٣١       | — لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة      |
| ١٥٩       | — لن يدجو أحد بعمله ، قيل : ولا أنت يا رسول الله        |
| ٣٠٤ ، ٢٥٢ | — لا يقتل مؤمن بكافر                                    |
| ٢٧٤       | — لا نكاح إلا بولي                                      |
| ٢٧٤       | — لا صلاة إلا بطهور                                     |
| ٢٨٢       | — لا يرث القاتل                                         |
| ٢٨٢       | — ليس للقاتل ميراث                                      |
|           | — لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق إلا وزناً   |
| ٢٨٥       | بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بمسواة                         |
|           | — لا تدع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لعليها نسيت أو |
| ٢٨٦       | كذبت                                                    |
| ٢٨٩       | — لا يقضى القاضى وهو غضبان                              |
| ٢٩٤       | — لا تبيعوا الطعام إلا كيلاً بكيل                       |

| الصفحة          | الحديث أو الأثر                                       |
|-----------------|-------------------------------------------------------|
| ٢٩٩             | — لا صلاة الا بفتح الكتاب                             |
| ٢٩٩             | — لا نكاح الا بولي                                    |
| ٢٩٩ ، ٣٠٣       | — لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل                 |
| ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ | — ليس للمرأة من فله الا ما نواه                       |
| ٢٩٩             | — لا صيام لمن لم يفرضه من الليل                       |
| ٣٠٤             | — لا قطع فيها دون ربع دينار                           |
| ٣٠٤             | — لا قطع في ثمر ولا كثر                               |
| ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ | — لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها                 |
| ٣٠٤             | — لتأخذوا مناسككم                                     |
| ٣٠٤             | — لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا                |
| ٣١٩             | — لعل خطا يقع على خف — ابن عمر —                      |
| ٣٢١             | — لو كان موسى حيا ما وسعه الا اتباعي                  |
| ٣٢٣ ، ٣٤٠       | — لا وصية لوارث ، فقد أعطى الله كل ذي حق حقه          |
| ٣٢٣             | — لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل                 |
| ٣٦١             | — لا تقوم الساعة الا على شرار أمتي                    |
| ٣٦١             | — لا ترجعوا بعدى كفارا بضر بعضهم بقاتب بعضي           |
| ٣٦٨             | — لا تجتمع أمتي على الخطأ                             |
| ٣٦٩             | — لا تجتمع أمتي على ضلالة                             |
| ٣٧٠             | — لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلال                     |
| ٣٧٠             | — لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلال ولا على خطأ         |
|                 | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق يقاتلون ، حتى يقتلوا |
| ٣٧٠             | الدجال                                                |
| ٣٧١             | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، لا يضرهم من خالفهم |
| ٣٧١             | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، حتى يأتي أمر الله  |
|                 | — لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، لا يضرهم من ناهىهم |
| ٣٧١             | الى يوم القيامة                                       |



| الصفحة    | الحديث أو الأثر                                         |
|-----------|---------------------------------------------------------|
| ٣٧٦       | — لن تجتمع أمتي على الخطأ                               |
| ٤٨٤ ، ٤٢٤ | — لولا هذا لقضينا فيه بغيره                             |
| ٥٢٠ ، ٤٤٤ | — لا يقضى القاضى وهو غضبان                              |
|           | — لو انفق احدكم مثل الأرض ذهبا ، ما بلغ طعة أحدكم       |
| ٤٤٦       | — ولا عشيرة                                             |
| ٤٦٦       | — لا تسبوا أصحابي                                       |
|           | — ليس كل ما حدثناكم به سمعناه من رسول الله غير أنا      |
| ٤٦٣       | — لا تكذب                                               |
| ٤٦٣       | — لا ربا الا فى السيئة                                  |
| ٤٩١       | — لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة                    |
| ٤٩٣       | — لقد ورثت امرأة من ميت ، لو كانت هى الميتة لم يرثها    |
|           | — لو كان الدين يؤخذ قياسا ، لكان باطن الخف أولى         |
| ٥٢٤ ، ٥٠٢ | — بالسح من ظاهره — على —                                |
| ٥٠٤       | — لا أقيس شيئا ، أخاف أن تنزل قدم بعد ثبوتها — مسروق —  |
| ٥٠٤       | — لعلك من القياسيين — الشعبي —                          |
| ٥٤٦       | — لقد وليت عليكم ولست بخيركم — أبو بكر —                |
| ٥١٩       | — لو مدعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه |
| ٥٤٣       | — لا تقربوه طيبا ، فإنه يحشر يوم القيامة طيبا           |
| ٥٤٨       | — للراجل سهم ، ولل فارس سهمان                           |
| ٦٠٦       | — لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة      |
|           | — لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى أمور ثلاث : كفر بعد     |
| ٦٢٦       | — ايمان ، وزنى بعد احصان ، وقتل نفس بغير حق             |
| ٧٢٥       | — لو نزل غدا من السماء لما نجى الا ابن الخطاب           |
| ٧٦١       | — له غمه ، وعليه غمه                                    |
| ٧٦١       | — لا يغلق الرحمن من راحته                               |
| ٤٩٥       | — لا أحسب كل شيء الا مثله — ابن عباس —                  |

(( م ))

|           |                                                    |
|-----------|----------------------------------------------------|
| —         | ما منعك أن تجيب وقد سمعت قول الله — تعالى — :      |
| ١٣٠       | " استجيبوا لله وللرسول                             |
| ١٤٨       | ما بالنا نقصر الصلاة وقد أمنا                      |
| ١٥٨       | الماء من الماء                                     |
| ٢٥٨       | ما قولى لا امرأة الا كقولى لمائة امرأة             |
| ٢٨٥       | المنع من بيع درهمين بدرهم                          |
| ٢٩٩       | من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له            |
| ٣٦١       | من أشرط الساعة أن يرفع العلم ويكثر الجهل           |
| ٣٦٩       | ما رآه المسلمون حسنا ، فهو عند الله حسنا           |
| ٣٧٠       | من خرج عن الجماعة شبرا فقد خلع ربة الاسلام من عنقه |
| —         | من سره أن يسكن بحبوة الحنة ، فليزِم الجماعة ،      |
| ٣٧١       | فان الشيطان مع الواحد ، ومع الاثنين أبعد           |
| ٤٢٥       | ما أدري ما أصنع بهم — عمر —                        |
| —         | ما من رجل يذنب ذنبا فيتوضأ ، فيحسن الوضوء ،        |
| ٧٠٤ ، ٤٢٥ | ويصلى ركعتين ، مستغفرا الله ، الا غفر له           |
| ٧٠٣ ، ٤٦٣ | من أصبح جنبا فلا صوم له                            |
| ٤٦٤       | ما زال الرسول يلبي حتى رمى جمرة العقبة             |
| ٤٩٤       | من سكر هذى ، ومن هذى افترى ، فأرى عليه حد القرية   |
| ٥٢٤       | من أراد أن يقتحم جرائم جهنم فليقل فى الجد برأيه    |
| ٥٤١       | من أحيا أرضا ميتة فهي له                           |
| ٦٦٠       | من ملك ذارحم عتق عليه                              |
| ٦٥٩       | من ترك مالا أو حقا فلورثته                         |
| ٧٠٣       | من أصبح جنبا فلا صوم له                            |
| ٧١٤       | ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال      |

:: الأبيات الشعرية ::

- أتواري فقلت منون أنتم \* فقالوا : الجن ، قلت : صوا ظلاما (٢٣٩)
- أشاب الصغير وافنى الكبير \* كرا الفداة ومر العشى (٨٨)
- أشارت بطرف العين خيفة أهلها \* إشارة مذعور ولم تتكلم (١١٦)
- الا الأواري لأيا ما أبينها \* والنوى كالحوى ، بالمظلومة الجلد (٢٦٩)
- الاكل شيء ما خلا الله باطل \* وكل نعيم لا محالة زائل (٣٨)
- الا ايها الليل الطويل ألا انجلي \* يصبح ، وما الا صباح منك بأطل (١٢٣)
- الا ياموت لم أر منك بدا \* أتيت ، وما تحيف وما تحابى (٥٤٠)
- ان الكلام لفي الفواد وانما \* جعل اللسان على الفواد دليلا (١١٨)
- أيا شبه ليلي : لا تراعى فاني \* لك اليوم من وحشية لصديق (٩٧)
- تطاول ليلك بالاثم \* ونام الخلى ولم ترقد (٢٤٢)
- الذئب أوزد ولبد هموس \* ولادة ليس بها ايسس (٦٩)

الا اليحافير والا العيس

- فأيقنت أن الطرف قد قال : مرحبا \* وأهلا وسهلا بالحبیب المسلم (١١٦)
- فعيناك عيناها ، وجيدك جيدها \* ولكن عظم الساق منك دقيق (٩٧)
- فللموت تغذ والوالدات صفارها \* كما لخراب الدور تهنى المساكن (٥٤٠)
- قد ندع المنزل يالميسس \* يعيش فيه السبع الجروش (٢٦٩)
- قفابك من ذكرى حبيب ومنزل \* يسقط اللوى بين الدخول فحومل (٢٤٢)

- لدوا للنعوت وابعدوا للخراب \* فكلكم يصير الى الذهاب (٥٤٠)
- من مجلفات زمن مرشد \* نقحن جسمى من نضار العود ( ٢ )
- وبلدة ليمس بها أنيس \* الا اليعافير والا العيس (٢٦٩)
- وقفت فيها احيلالا أسألها \* هيت جوابا ، وطال الربيع من أحد (٢٦٩)
- وكل أخ مفارقه أخوه \* لعمر أبيك ، الا الفرقدان (٢٧٠)
- وكل قرينة قرنت بأخرى \* وان ضنت بها ستفترقان (٢٧٠)
- يا دارميه بالعلياء فالسند \* أقوت ، وطال عليها سالف الابد (٢٦٩)



:: فهرس الاعلام ::

| الاسم                                  | الصفحة                                                                              |
|----------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| — ابراهيم — عليه السلام                | ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٦ (( أ ))                                                          |
| — ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم        | ٥٧٢، ٥٧٤، ٧٣٦                                                                       |
| — ابراهيم الباجورى                     | ٧                                                                                   |
| — ابراهيم بن السرى                     | ٦٧٠                                                                                 |
| — ابراهيم بن سيار                      | ٣٠٩، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤١٣، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٧، ٤٧٤، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٣١ |
| — ابراهيم بن على بن يوسف               | ٦٤٧                                                                                 |
| — ابراهيم بن محمد بن الحسن             | ٤٨، ٥٢، ١٩٤، ٢٤٨، ٢٢٦                                                               |
| — ابراهيم بن موسى الفرياطى             | ١٦٨، ٧٧٦                                                                            |
| — ابلهس                                | ١٢٧، ١٤٣، ٢٦٨، ٢٧٠، ٥٠٣                                                             |
| — الأصم = أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان  |                                                                                     |
| — ابن اسحاق = محمد بن اسحاق            |                                                                                     |
| — ابن بدران = عبد القادر بن أحمد       |                                                                                     |
| — ابن برهان = أحمد بن على              |                                                                                     |
| — ابن تيمية = أحمد عبد الحليم          |                                                                                     |
| — ابن الأثير = المبارك بن محمد         |                                                                                     |
| — ابن جرير = محمد بن جرير              |                                                                                     |
| — ابن الجزرى = محمد بن محمد            |                                                                                     |
| — ابن جليل = سليمان بن حافظ            |                                                                                     |
| — ابن جنى = عثمان بن جنى               |                                                                                     |
| — ابن الجوزى = عبد الرحمن بن على       |                                                                                     |
| — ابن أبى حاتم = عبد الرحمن بن محمد    |                                                                                     |
| — ابن الحاجب = عثمان بن عمر بن أبى بكر |                                                                                     |
| — ابن حبان = حبان بن خلف               |                                                                                     |

|   |                                              |
|---|----------------------------------------------|
| - | ابن حجر = أحمد بن علي                        |
| - | ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد                |
| - | ابن خزيمة = محمد بن اسحاق                    |
| - | ابن أبي خيثمة = أحمد بن زهير                 |
| - | ابن الراوندي = أحمد بن يحيى بن اسحاق         |
| - | ابن راهوية = اسحاق بن ابراهيم بن راهوية      |
| - | ابن الزمعي = عبد الله بن الزمعي بن قيس       |
| - | ابن السبكي = عبد الوهاب بن علي               |
| - | ابن سريج = أحمد بن عمر                       |
| - | ابن سعد = محمد بن سعد                        |
| - | ابن السكن = سعيد بن عثمان                    |
| - | ابن سيرين = محمد بن سيرين                    |
| - | ابن أبي شيبة = عبد الله بن محمد              |
| - | ابن أبي عاصم = أحمد بن عمرو                  |
| - | ابن عباس = عبد الله بن عباس                  |
| - | ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله              |
| - | ابن عسدي = عبد الله بن عدي                   |
| - | ابن العربي (القاضي) = محمد بن عبد الله       |
| - | ابن علية = ابراهيم بن اسماعيل                |
| - | ابن فورك = محمد بن الحسن                     |
| - | ابن قدامة = عبد الله بن أحمد بن محمد         |
| - | ابن قهيم = محمد بن أبي بكر                   |
| - | ابن كثير = اسماعيل بن كثير                   |
| - | ابن ماجه = محمد بن يزيد القزويني             |
| - | ابن مالك = (صاحب الألفية) = محمد بن عبد الله |
| - | ابن المديني = علي بن عبد الله                |

| الاسم                                                        | الصفحة |
|--------------------------------------------------------------|--------|
| — ابن مردويه = أحمد بن موسى                                  |        |
| — ابن مسعود = عبيد الله بن مسعود الحنفي                      |        |
| — ابن المقرئ = محمد بن إبراهيم                               |        |
| — ابن ملك = عبد اللطيف بن عبد العزيز                         |        |
| — ابن النجار = محمد بن أحمد                                  |        |
| — ابن النديم = محمد بن إسحاق                                 |        |
| — ابن هداية = أبو بكر بن هداية الحسيني                       |        |
| — ابن هشام ( النحوي ) = أحمد بن عبد الرحيم                   |        |
| — ابن هشام ( صاحب السيرة ) = عبد الله بن هشام                |        |
| — أبو إسحاق الأسفرائيني ( الاستاذ ) إبراهيم بن محمد بن الحسن |        |
| — أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف                |        |
| — أبو أمانة الباهلي = صدي بن عجلان                           |        |
| — أبو أمية بن يعلى الثقفي                                    | ٤٩٣    |
| — أبو بكر الدقاق = محمد بن محمد بن جعفر                      |        |
| — أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة                     |        |
| — أبو بكر الصيرفي = محمد بن عبد الله البغدادي                |        |
| — أبو بكر ( القاضي ) الباقلاني = محمد بن الطيب بن محمد       |        |
| — أبو ثور = خالد بن أبي اليمان                               |        |
| — أبو جهم = عامر بن حذيفة                                    |        |
| — أبو حامد الأسفرائيني = أحمد بن محمد بن أحمد                |        |
| — أبو الحسن الأشعري = علي بن إسماعيل                         |        |
| — أبو الحسن الباهلي                                          | ٤٨     |
| — أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسن                      |        |
| — أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب                   |        |
| — أبو حنيفة = النعمان بن ثابت                                |        |
| — أبو خلف الأعشى                                             | ٣٧٠    |

| الاسم                                                 | الصفحة   |
|-------------------------------------------------------|----------|
| — أبو داود السجستاني = سليمان بن الأشعث السجستاني     |          |
| — أبو داود الطيالسي = سليمان بن داود بن الجارود       |          |
| — أبو الدرداء = عويمر بن عامر                         |          |
| — أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة                      |          |
| — أبو زيد (صاحب النوادر)                              | ٢٣٩      |
| — أبو زيد الدبوسي = عبد الله بن عمر                   |          |
| — أبو السعود (المفسر) ابن محمد                        | ٣٠٧، ٣٠٦ |
| — أبو سعيد الاصطخري = الحسن بن أحمد بن يزيد           |          |
| — أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك                       |          |
| — أبو سعيد بن المعلى = الحارث بن أوس                  |          |
| — أبو سنان الأشجعي = الجراح الأشجعي                   |          |
| — أبو طالب بن عبد المطلب                              | ٣٦٤      |
| — أبو طلحة = زيد بن سهل                               |          |
| — أبو العالية (من المفسرين يروى له القرطبي)           | ٣٠٧      |
| — أبو عبد الله البصري = الحسن بن علي                  |          |
| — أبو عيدة = عامر بن الجراح                           |          |
| — أبو العتاهية = اسماعيل بن قاسم                      |          |
| — أبو علي الجبائي = محمد بن عبد الوهاب بن سلام        |          |
| — أبو علي بن خيران = الحسن بن صالح                    |          |
| — أبو علي الفارس = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار        |          |
| — أبو علي الفسوي = يعقوب بن سفيان                     |          |
| — أبو علي بن أبي هريرة = الحسن بن الحسين بن أبي هريرة |          |
| — أبو عوانة = يعقوب بن اسحاق                          |          |
| — أبو القاسم البلخي = عبد الله بن أحمد الكعبي         |          |
| — أبو لهب = عبد العزى بن عبد المطلب                   |          |
| — أبو مسلم الاصفهاني = محمد بن بحر الاصفهاني          |          |



| الاسم                           | الصفحة                                      |
|---------------------------------|---------------------------------------------|
| — أحمد بن الحسين = البيهقي      | ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٦٩، ٣٠٤، ٢٥٠، ٢٢٨، ٦٢            |
|                                 | ٣٩٠، ٤٥٠، ٤٤٥، ٤٣٠، ٤٢٧، ٤٢٤، ٤٢٠، ٣٩٠      |
|                                 | ٢٥٣، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٨٥، ٤٩٣، ١٠٥، ٢٠٥، ٥٠٠، ٦٦٠ |
|                                 | ٧٦١                                         |
| — أحمد بن حنبل                  | ٢٢٢، ٢٢٠، ٢١١، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٣، ٨٦            |
|                                 | ٢٨٩، ٢٨٤، ٢٧٢، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٤٤، ٢٢٨           |
|                                 | ٣٢١، ٣١٧، ٣١٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٢٩٩، ٢٩٤           |
|                                 | ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٥٦، ٣٤٨، ٣٤٠، ٣٣٣           |
|                                 | ٤٢٥، ٤٢١، ٤٢٠، ٣٨٩، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٧١           |
|                                 | ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤١، ٤٨٠، ٤٧٥، ٤٣٠، ٤٢٧           |
|                                 | ٧٣٢، ٧٢٠، ٧١٤، ٧٠٤، ٦٦٠، ٦٥٠، ٦٢٧           |
|                                 | ٧٧٢، ٧٧١، ٧٥٣، ٧٥٠                          |
| — أحمد بن زهير = ابن أبي خيثمة  | ٣٦٨                                         |
| — أحمد بن عبد الرحيم            | ٤٥٠، ٢٣٨، ١١٨                               |
| — أحمد بن عبد الله              | ٣٦٩                                         |
| — أحمد بن علي = ابن برهان       | ١٢٤                                         |
| — أحمد بن علي = ابن حجر         | ٢٨٤، ٢٨٤، ٢٨٢، ٢٧٤، ٢٥٠، ٨٦، ٦٢             |
|                                 | ٧٢٠، ٥٠٢، ٤٨٤، ٤٦٣، ٤٣١، ٣٨٧، ٣٤٨           |
|                                 | ٧٥٨، ٧٢٨                                    |
| — أحمد بن علي = أبو يعلى        | ٥١٤، ٥٠٦، ٣٢١                               |
| — أحمد بن علي (الرازي الجصاص)   | ٧٦٩، ٧١٤، ٤٦٤                               |
| — أحمد بن علي = الخطيب البغدادي | ٥٠٣، ٤٨٦، ٤٥٢، ٤٥١                          |
| — أحمد بن علي = المقرئ          | ٣١١                                         |

| الاسم                                       | الصفحة                              |
|---------------------------------------------|-------------------------------------|
| — أحمد بن علي = النسائي                     | ٦٢ ٨٦ ١٥٨ ١١٠ ٢١١ ٢٥٨ ٢٨٢ ٢٩٩ ٠     |
|                                             | ٠ ٣٤٠ ٤٢١ ٤٢٥ ٤٣٠ ٤٥٠ ٤٨٠ ٤٨٦ ٤٩٤ ٠ |
|                                             | ٠ ٤٥٣ ٦٢٧ ٦٦٠ ٧١٤ ٠                 |
| — أحمد بن عمر = البزار                      | ٨٦ ١٦ ٣٦٩ ٣٠٣ ٤٤٥ ١٠٤ ٧٠            |
| — أحمد بن عمر = ابن سريج                    | ١٥١ ٢٨٩ ١٣٠ ٣١٥ ٣١٧ ٤١٠ ٧٥          |
| — أحمد بن عمرو                              | ٤٨٤                                 |
| — أحمد بن موسى                              | ٧٠١                                 |
| — أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الاسفرائيني | ٢٠٣                                 |
| — أحمد بن محمد = الطحاوي                    | ٣٠٤                                 |
| — أحمد بن محمد بن الحسن = العزوقي           | ٨٨                                  |
| — أحمد بن محمد = الميداني                   | ١١٤                                 |
| — أحمد بن يحيى بن اسحاق                     | ٤٠٥                                 |
| — الأخطل = غياث بن غوث                      |                                     |
| — آدم — عليه السلام —                       | ٣٣٢                                 |
| — الأرمية                                   | ٧٢٠                                 |
| — أرسطو طاليس                               | ٤٠٢                                 |
| — الأزميري = سليمان الأزميري                |                                     |
| — أسامة بن زيد                              | ٤٢٧                                 |
| — الأسباط                                   | ٣٢٢                                 |
| — اسحاق — عليه السلام —                     | ٣٢٢                                 |
| — اسحاق بن ابراهيم = بن راهوية              | ٧٥٠                                 |

| الاسم                                     | الصفحة                            |
|-------------------------------------------|-----------------------------------|
| — اسماء بنت أبي بكر                       | ٦٦٠ ، ٤٤٢                         |
| — اسماعيل — عليه السلام —                 | ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٢٢                   |
| — اسماعيل بن قاسم                         | ٤٥٠                               |
| — اسماعيل بن كثير (المفسر)                | ٣٢١                               |
| — اسماعيل بن محمد                         | ٢٩٩                               |
| — اسماعيل بن يحيى                         | ٥٦٤ ، ٧٢٨ ، ٣٩٠ ، ٢٩١             |
| — الأسنوى = عبد الرحيم بن الحسن           |                                   |
| — أشيم الضبابي                            | ٤٢٤                               |
| — أصحاب السنن                             | ٣٨٧ ، ٣٨٤ ، ٣٠٤ ، ٢٢٣ ، ٤٥٠ ، ٥٣٠ |
|                                           | ٥٤٤                               |
| — الاصفهاني = علي بن الحسن (صاحب الاغانى) |                                   |
| — الاصفهاني = محمد بن محمود (صاحب الكاشف) |                                   |
| — الآمدى = علي بن أبي علي                 |                                   |
| — امرؤ القيس بن عاصم بن العوذ             | ٢٤٢ ، ١٢٣                         |
| — أم سلمة = هند بنت سهيل                  |                                   |
| — أم سليم — أم أنس بن مالك —              | ٤٢٨                               |
| — أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط           | ٣٤٤                               |
| —                                         |                                   |
| —                                         |                                   |
| — الأمين بن هارون الرشيد                  | ٢٧٨                               |
| — أنس بن مالك                             | ٦٨٥ ، ٤٢٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٠ ، ٣٩٢       |
| — الأنصار                                 | ٢٤٤ ، ٤٢٢                         |
| — أهل البيت = المعترة                     | ٥٠٨ ، ٥٠٧                         |

| الاسم                                     | الصفحة                |
|-------------------------------------------|-----------------------|
| (( ب ))                                   |                       |
| — الباجورى = ابراهيم الباجورى             |                       |
| — الباقر = محمد بن على بن زين العابدين    |                       |
| — البخارى = محمد بن اسماعيل               |                       |
| — البراء بن عازب                          | ٣٤٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤       |
| — براهم ( من تنسب اليه البراهمة )         | ٣٣                    |
| — بروع بنت واشق                           | ٤٨٦ ، ٤٣٤             |
| — بريرة ( زوجة مفيث )                     | ١١٧ ، ١٣٠             |
| — البزار = أحمد بن عمر                    |                       |
| — البزودى = على بن محمد بن الحسين         |                       |
| — بشر بن غياث المريسى                     | ٧٣٦ ، ٦٨٦ ، ٧٤١       |
| — البغدادى ( صاحب الفرق ) = على بن عقيل   |                       |
| — البغوى = عبد الله بن محمد بن عبد العزيز |                       |
| — أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان             | ٧٣٦ ، ٧٤١             |
| — أبو بكر بن هداية الحسينى                | ٢٩١                   |
| — بكر بن محمد                             | ٢٤٢ ، ٦٧٠             |
| — أبو بكر بن مسعود = الكاسانى             | ١٧٨                   |
| — بلال بن رباح                            | ٤٢٣ ، ٤٩٣             |
| — البلقىنى = عمر بن رسلان                 |                       |
| — البناسى = عبد الرحمن بن جاد الله        |                       |
| — بنىامين ( اخ يوسف )                     | ٢٥٠                   |
| — بنو اسرائيل                             | ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٤٢٦ |
| — بنو حنيفة                               | ٥١٨ ، ٣٥٥             |
| — بنو قريظة                               | ٧٣٢                   |
| — البيضاوى = عبد الله بن عمر بن محمد      |                       |
| — البيهقى = أحمد بن الحسين                |                       |



| الاسم                                                          | الصفحة                    |
|----------------------------------------------------------------|---------------------------|
| (( ث ))                                                        |                           |
| التهریزی ( شارح الحاسة ) = یحی بن علی                          | —                         |
| الترمذی = محمد بن عیسی                                         | —                         |
| التفتازانی = مسعود بن عمر بن عبد الله                          | —                         |
| (( ث ))                                                        |                           |
| الثعالبی = عبد الملك بن محمد                                   | —                         |
| ثوبان بن بجدد                                                  | — ٣٧١، ٣٧٢                |
| (( ج ))                                                        |                           |
| جابر بن زید                                                    | — ٥٠٤                     |
| جابر بن عبد الله                                               | — ٤٤٥                     |
| الجاحظ = عمرو بن بحر                                           | —                         |
| جالینوس                                                        | — ٤٠١                     |
| جبریل — علیه السلام —                                          | — ٣١٦، ٧٢٤                |
| الجراح الاشجعی                                                 | — ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٠ |
| جران العود = عامر بن الحارث                                    | —                         |
| الجرجانی = علی بن محمد ( صاحب التعریفات )                      | —                         |
| جریر بن عطیة بن حذیفة                                          | — ١١٨                     |
| الجصاص = أحمد بن علی                                           | —                         |
| جعفر بن أحمد بن الحسين = القاری                                | — ٧٢٠                     |
| جعفر بن محمد ( الصادق )                                        | — ١٢٦، ٤٤٨، ٥٠٧، ٥٢٧      |
| جمال الدين بن فضلان = واثق بن علی                              | —                         |
| جمال الدين القاسمی                                             | — ٣٧٠                     |
| جندب بن جنادة                                                  | — ١٥٧                     |
| جهم بن صفوان                                                   | — ١٩٨                     |
| الجوهنی = امام الحرمین = عبد الله بن أبی محمد عبد الله بن یوسف | —                         |

| الاسم                                  | الصفحة                       |
|----------------------------------------|------------------------------|
| (( ح ))                                |                              |
| — الحارث بن أوس                        | ١٣٠                          |
| — الحارث بن عقبة                       | ٤٤٥                          |
| — الحارث بن عمرو                       | ٤٧٥                          |
| — الحاكم = محمد بن عبد الله النيسابوري |                              |
| — الحباب بن المنذر                     | ٧٢٢                          |
| — حبان بن خلف                          | ٢٨٢، ٢٥٨، ٢٥٠، ٢١١، ٨٦، ٦٢   |
|                                        | ٤٥٠، ٤٢٥، ٤٢٣، ٣٤٨، ٣١٦، ٣٠٤ |
|                                        | ٧٦١، ٧٢٠، ٧٠٩، ٥٤٤           |
| — الحسن بن أحمد بن عبد الغفار          | ٦٧٠                          |
| — الحسن بن أحمد بن يزيد                | ٣١٣، ٢٨٩                     |
| — الحسن بن الحسين بن أبي هريرة         | ٣٩١، ٣٩٠                     |
| — الحسن بن علي بن أبي طالب             | ٥١١، ٤٤٣                     |
| — الحسن بن علي = أبو عبد الله البصري   | ٥٣٣، ٥٣١، ٢٩٩، ٧٣            |
| — الحسن بن علي = نظام الطلك            | ٢٨٨                          |
| — حسن بن محمد العطار                   | ٢٩٥، ٢٣٥، ١٧٤، ١٢٤، ١٣، ٨، ٧ |
|                                        | ٧٨٧، ٤٦٧، ٤٦٢، ٤٤٩، ٣٥٣      |
| — الحسن بن يسار البصري                 | ٤٦٤، ٤١٨، ٣٧٥، ٣٧٠، ٣٠٧، ٩٤  |
|                                        | ٤٨٥، ٤٨١                     |
| — حسين حامد حسان                       | ٧٦٦                          |
| — الحسين بن صالح                       | ٣١٤                          |
| — الحسين بن علي بن أبي طالب            | ٥١١، ٤٤٣                     |
| — حضرمي بن عامر بن مجمع                | ٢٦٩                          |
| — الحكم بن العاص                       | ٤٣٧، ٤٣٣                     |
| — حمد بن محمد = الخطابي                | ٥١٩                          |
| — حمل بن مالك                          | ٥١٥، ٤٢٤                     |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( خ ))

|                    |                                    |
|--------------------|------------------------------------|
| ٢٦٢                | — خالد بن أبي اليمان الكلابي       |
|                    | — الخازن = عبد الرحمن الخازن       |
| ٧٨٧، ٨، ٧          | — الخبيصى                          |
| ٥٤٤، ٤٣٧، ٤٣٢، ٢٥١ | — الخرياق السلمى                   |
|                    | — الخرشي = محمد بن عبد البر الخرشي |
| ٤٢٧، ٤٢٦           | — الخضر — طيه السلام —             |
|                    | — الخطابي = حمد بن محمد            |
|                    | — الخطيب البغدادي = أحمد بن علي    |
| ٤٦                 | — الخليل بن أحمد                   |
| ٧٠٧، ٣٧٠           | — خليل بن اسحاق بن موسى الطالكي    |
| ٣٧٠                | — خليل بن كيكلدى                   |
|                    | — الخن = مصطفى سعيد                |

(( د ))

|                    |                                    |
|--------------------|------------------------------------|
|                    | — الدارقطنى = علي بن عمر           |
|                    | — الدارمى = عبد الله بن عبد الرحمن |
| ٢٤٩                | — داود — عليه السلام —             |
| ٤٧٤، ٤٧٣، ٣٩٤، ٣٨٤ | — داود بن علي بن خلف الظاهري       |
| ٢٨٥                | — داركسه                           |
|                    | — الدسوقي = محمد بن أحمد بن عرفة   |

(( ذ ))

|                             |
|-----------------------------|
| — ذواليدىن = الخرياق السلمى |
| — الذهبى = محمد بن أحمد     |

| الاسم                                  | الصفحة                  |
|----------------------------------------|-------------------------|
| (( ر ))                                |                         |
| — رافع بن خديج                         | ٤٢٦                     |
| — الرافعي = عبد الكريم بن محمد         |                         |
| (( ز ))                                |                         |
| — الزبيدي = محمد بن محمد بن محمد       |                         |
| — الزبير بن بكار                       | ٣١٩                     |
| — الزبير بن العوام                     | ٥٠٤                     |
| — الزجاج = ابراهيم بن السري            |                         |
| — زياد بن معاوية                       | ٢٦٩، ١١٨                |
| — زيد بن أرقم                          | ٤٣٠                     |
| — زيد بن ثابت                          | ٣٨٢، ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٥، ٥٠٠ |
|                                        | ٦٠٨، ٥١٦                |
| — زيد بن سهل الأنصاري                  | ٤٢٨                     |
| — الزهري = محمد بن مسلم بن عبد الله    |                         |
| — الزيلعي = عبد الله بن يوسف بن محمد   |                         |
| — زينب بنت محمد بن عبد الله            | ٥١١                     |
| — زين العابدين علي بن الحسن بن علي     | ١٢٦                     |
| (( س ))                                |                         |
| — السائب بن يزيد                       | ٤٣٤                     |
| — السبكي = عبد الوهاب بن علي           |                         |
| — السخاوي = محمد بن عبد الرحمن بن محمد |                         |
| — السراج = محمد بن السري بن سهل        |                         |
| — السرخسي = محمد بن أحمد بن سهل        |                         |
| — سعد بن الربيع                        | ١٣٢                     |

| الاسم                            | الصفحة                            |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| — سعد بن عاده                    | ١١٨                               |
| — سعد بن مالك                    | ١٣٠، ٢٨٥، ٤٢٦، ٤٣٤، ٤٣٧، ٦٨٢، ٦٨٢ |
|                                  | ٧٠٣                               |
| — سعد بن معاذ                    | ٧٢٥، ٥٢٤                          |
| — سعيد بن عثمان                  | ٤٥٣، ٨٦                           |
| — سعيد بن جبير                   | ٤٢٧، ٣٩٢، ٣٩١                     |
| — سعيد بن الصيب                  | ٣٨٢                               |
| — سعيد بن منصور                  | ٤٣٠                               |
| — سفيان بن الحارث                | ٤٢٤                               |
| — سفيان الثوري                   | ٧٥٠، ٦٨٥، ٣٥٣                     |
| — سفيان بن سحبان                 | ٧٣٤                               |
| — سفيان بن عيينه                 | ٢٦٣                               |
| — سلمان الفارسي                  | ٢٢٧                               |
| — سليمان بن أحمد                 | ٤٣١، ٤٢٥، ٣٦٩، ٣٤٧، ٢٨٦، ٦٢       |
| — سليمان الأزميري                | ٢٨٢، ٢٧٥، ٢٧٣، ١٥١، ١٤٦، ١٤٢      |
|                                  | ٦٥٠، ٤٦٢، ٤٥٨، ٤٤٩، ٢٩٥، ٢٨٣      |
|                                  | ٧١٤، ٦٩٩، ٦٨٥، ٦٧٩، ٦٧١، ٦٥٣      |
|                                  | ٧٦٥، ٧٣٥                          |
| — سليمان بن الأشعث السجستاني     | ٢٩٩، ٢١١، ٢٠٢، ١٥٤، ١٥٣، ٦٢       |
|                                  | ٣٤٨، ٣٤٠، ٣٣٣، ٣١٦، ٣٠٥، ٣٠٤      |
|                                  | ٤٢٥، ٤٢١، ٤٢٠، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩      |
|                                  | ٦٢٧، ٥٠٩، ٥٠٢، ٤٨٦، ٤٧٨، ٤٧٥      |
|                                  | ٧٣٢                               |
| — سليمان بن حافظ الاندلسي        | ٤٠١                               |
| — سليمان بن داود بن الجارود      | ٧١٤، ٣٦٩                          |
| — سليمان بن داود — عليه السلام — | ٤٠٢، ٢٤٩                          |



| الاسم                                            | الصفحة                |
|--------------------------------------------------|-----------------------|
| — سليمان بن عبد القوى                            | ٢٨٦ ، ٢٨٢             |
| — سمرة بن جندب                                   | ٤٩٤ ، ٤٩٣             |
| — السندی = محمد بن عبد الهادی                    |                       |
| — السهروردي = يحيى بن حبس                        |                       |
| — سهيل بن عمرو                                   | ٣٤٣                   |
| — سيويه = عمرو بن عثمان                          |                       |
| — السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر                |                       |
| (( ش ))                                          |                       |
| — الشاطبي = ابراهيم بن موسى الفرناطي             |                       |
| — الشافعي = محمد بن ادريس                        |                       |
| — الشربيني = عبد الرحمن بن محمد                  |                       |
| — شريح ( القاضي ) = شريح بن الحارث               | ٥٢٣ ، ٥٠١ ، ٣٩٢ ، ٣٨٧ |
| — الشعبي = عامر بن شراحيل                        |                       |
| — شمر بن حارث الضبي                              | ٢٣٩                   |
| — شمر بن الخوشب                                  |                       |
| — الشهرستاني = محمد بن عبد الكريم                |                       |
| — الشوكاني = محمد بن عبد الله                    |                       |
| (( ص ))                                          |                       |
| — صاحب التحرير = محمد بن عبد الواحد = ابن الهمام |                       |
| — صبحي الصالح                                    | ٤٧                    |
| — صدي بن عجلان                                   | ٣٧٠                   |
| — الصلتان العبدى                                 | ٨٨                    |
| (( ض ))                                          |                       |
| — الضحاک = سفيان بن الحارث                       |                       |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( ط ))

- الطبراني = سليمان بن أحمد
- الطبرى = ابن جرير = محمد بن جرير
- الطحاوى = أحمد بن محمد
- الطيالسى = سليمان بن داود بن الجارود
- الطوفى = سليمان بن عبد القوى
- طه جابر فياض العلوانى  
( محقق المحصول )

(( ع ))

- عائشة بنت أبى بكر الصديق  
١٣١، ١٤٨، ١٥٨، ٣١٦، ٣١٧، ٤٢٦
- ٣٨٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٢٧
- ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٧٥١
- العالية بنت ايفع بن شرحبيل  
٤٣٠
- عامر بن الجراح  
١١٨، ٤٢٨، ٥٠٤
- عامر بن الحارث  
٢٦٩
- عامر بن حذيفة  
٢٨٦
- عامر بن شراحبيل  
٣٨٤، ٥٠٣، ٥٠٤، ٦٨٥
- عباد بن الصامت  
٤٢٧، ٢٢٨
- عباد الصيمرى  
٤٧
- العباس بن عبد المطلب  
٤٦٣، ٤٩٠، ٥٠٤
- عبد الباسط خليل  
٣١١
- عبد الجبار ( القاضى المعتزلى )  
٢٧، ٣٦، ٤٠، ٧٣، ١٤٦، ١٦٣
- ١٩٦، ٢٠٦، ٢٦٢، ٢٩٩، ٣٠١
- ٣٤٦، ٣٥١، ٣٨٠، ٤٤٣

| الاسم                                | الصفحة                       |
|--------------------------------------|------------------------------|
| — عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الفخار   | ٥٤٢، ١٩٩، ١٩٢، ١٦٢، ١٤١، ٧   |
| — عبد الرحمن جاد الله                | ٣٩٧، ١٢٣٣                    |
| — عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق       | ٥١٧، ٤٩٨، ٤٩٧                |
| — عبد الرحمن بن أبي بكر — السيوطي    | ١٠٤، ٧٩، ١٦٩، ٤٧، ٤٦، ٢٥، ٢٠ |
|                                      | ٧٥٨                          |
| — عبد الرحمن بن الحسين               | ٦٦٠، ٤٥١، ٢٥٨، ١٣١           |
| — عبد الرحمن بن الخازن               | ٥٠٣، ٣٠٥                     |
| — عبد الرحمن بن صخر                  | ٤٣٢، ٣٧٥، ٣٤٨، ٣٤٧، ٢٨٥، ٦٣  |
|                                      | ٧٠٣، ٥٣٦، ٤٦٣، ٤٣٨، ٤٣٥، ٤٣٤ |
| — عبد الرحمن بن عبد العزيز الصنهاجي  | ٧٨٩                          |
| — عبد الرحمن بن علي                  | ٧٢٨، ٢٨٩، ٢٨٧                |
| — عبد الرحمن بن عوف                  | ٧٥٤، ٧٥٣، ٣٧٧، ٣٧٥، ٢٨٥، ١٣٢ |
| — عبد الرحمن بن محمد — ابن أبي حاتم  | ٣٤٨                          |
| — عبد الرحمن بن محمد — ( الشريفي )   | ٥٤٢، ١٤                      |
| — عبد الرحيم بن الحسن                | ٩٠، ٧٠، ٦٧، ٥٧، ٤٨، ١٤، ١٢   |
|                                      | ٤١٨، ٤٠٣، ٣١٥، ٢٩١، ١٣١      |
|                                      | ٦٣٢، ٦٢٣، ٦٢٠، ٥٩١، ٥٩٠      |
|                                      | ٧٢٦، ٧٠٨                     |
| — عبد الرزاق الصنعاني ( صاحب السند ) | ٤٩٣، ٤٨٥، ٤٣٨، ٣٨٧، ٢٨٢      |
|                                      | ٧٠١، ٥٠١، ٤٩٥، ٤٩٤           |
| — عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب   | ١٦٩، ١٤٢، ١٢٦، ٧٣، ٤٨، ٣٩    |
|                                      | ٢٨٨، ٢٦٢، ٢٤٣، ٢٣١، ٢٠٢، ١٧٥ |
|                                      | ٧١٣، ٦٩٩، ٦٩٠، ٤١٥، ٣٨٩، ٢٩٩ |
|                                      | ٧٣٤، ٧٢٠                     |
| — عبد العزى بن عبد المطلب            | ٣٥٨، ٢٠٠، ١٩٧                |
| — عبد العزيز البخاري                 | ٧٦٤، ٧٣٥، ٤٥٧                |

| الاسم                                | الصفحة                            |
|--------------------------------------|-----------------------------------|
| — عبد القادر بن أحمد                 | ٢٠٨، ٢٧٢، ٣٨٦، ٣٨٩، ٧٥٠، ٧٧١      |
| — عبد القاهر النحوى                  | ٨٨، ٨٩، ٩٨                        |
| — عبد القهس بن أفضى بن دعى           | ٤٢١                               |
| — عبد الكريم بن محمد                 | ٦٨٩                               |
| — عبد اللطيف بن عبد العزيز           | ٢٨٣، ٦٧٨                          |
| — عبد الله بن أحمد بن محمد           | ٣٨٤، ٤٧٦، ٦٥٠، ٧٥٠، ٧٧٣           |
| — عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبى   | ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ٢٩٩، ٤٠٢           |
| — عبد الله حسن العنبرى               | ٧٣١، ٧٣٢، ٧٥٥                     |
| — عبد الله بن الزيمرى                | ٣٠٥، ٣٠٦                          |
| — عبد الله بن الزبير                 | ٣٨٤، ٤٤٢، ٥٠٤                     |
| — عبد الله بن سلام                   | ٣٢٢                               |
| — عبد الله بن عباس                   | ١١٧، ٢٤٨، ٢٦٧، ٢٨٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٤١ |
|                                      | ٣٥٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤١٧ |
|                                      | ٤١٨، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٢، ٤٥٠، ٤٥٩، ٤٦٣ |
|                                      | ٤٨٦، ٤٩٥، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦ |
|                                      | ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٨، ٦١١                |
| — عبد الله بن عبد الرحمن             | ١٥٤، ٣٦٨، ٣٧١، ٤٨٤، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣ |
|                                      | ٥٠٤، ٦٢٧، ٧١٤، ٧٣٢                |
| — عبد الله بن عدى                    | ٣٠٤                               |
| — عبد الله بن عمر بن محمد (البيضاوى) | ١٣١، ٤٤٦، ٤٧٦، ٤٧٧، ٦١٧، ٦١٧      |
|                                      | ٦٢٠، ٦٣٢، ٦٦٦، ٧٠٥، ٧١٣           |
| — عبد الله بن عمر (الدبوسى)          | ١٩٢، ٢٤٧، ٥٦٦، ٦٠١، ٦٥٠، ٦٧٨، ٧٧١ |
| — عبد الله بن عمر (الصحابى)          | ١٥٤، ٣١٩، ٣٤١، ٣٩١، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٣٤ |
|                                      | ٤٣٨، ٤٦٣، ٥٠٣                     |

| الاسم                                   | الصفحة                             |
|-----------------------------------------|------------------------------------|
| — عبد الله بن قيس                       | ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٨٥، ٥٠٠، ٧٠٣            |
| — عبد الله بن محمد — ابن أبي شيبة       | ٣٨٧                                |
| — عبد الله بن محمد بن عبد العزيز        | ٣٠٥                                |
| — عبد الله بن أبي محمد عبد الله بن يوسف | ١٨٤، ١٨١، ١٥١، ١٣٨، ١١٦، ٧         |
|                                         | ١٨٥، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٨، |
|                                         | ٢٨٨، ٢٩١، ٣٣٦، ٣٢٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٣، |
|                                         | ٤٢٢، ٤٦٧، ٥١٢، ٥٥٥                 |
| — عبد الله بن أبي قحافة                 | ١١٨، ١٣٢، ٢٤٣، ٢٨٤، ٣٥٥، ٣٨٨، ٤٢٠، |
|                                         | ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٧، |
|                                         | ٤٦٣، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، |
|                                         | ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠١، ٥١١، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، |
|                                         | ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٨، ٧٠٣، ٧٠٤            |
| — عبد الله بن مسعود (الصحابي)           | ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٨٢، ٤٢١، ٤٣٨، ٤٨٦،      |
|                                         | ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٦١١                 |
| — عبد الله بن هشام                      | ١١٩، ٤٠٤، ٤٤٧، ٧٢٢                 |
| — عبد الله بن يوسف بن محمد              | ٣٠٤، ٦٠٨                           |
| — عبد الله بن مسعود الحنفي              | ١٤، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٧، ١٤٦، ٦٥٠، ٦٧٨، |
|                                         | ٣٨٠، ٦٥٣، ٦٧١                      |
| — عبد الله بن الحسن                     | ٣٩، ٧٣، ١٤٧، ١٧٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٩٨،   |
|                                         | ٢٩٩، ٣٤٩، ٣٥١، ٤١٥، ٤٦٢، ٦٠١، ٦٥٠، |
|                                         | ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٤، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧١٤، ٧٦٩، |
|                                         | ٧٧١                                |
| — عبد الملك بن محمد                     | ١١٤                                |
| — عبد الملك بن هشام                     |                                    |
| — عبد الوهاب بن علي (القاضي الطالبي)    | ١٣٨                                |
| — عهدة بن عمرو السلطاني                 | ٣٠٧، ٣٨٤، ٣٨٧، ٥١٩                 |



| الاسم                                      | الصفحة                                                                                                                                       |
|--------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — هبة بن غزوان                             | ١٤٨                                                                                                                                          |
| — عثمان بن جنى                             | ٤٦، ٤٧، ٩٨، ١٠١، ٦٧٠                                                                                                                         |
| — عثمان بن عفان                            | ٤٨، ٢٢٧، ٢٦٥، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٢، ٥٠٠، ٥٠١، ١٠٥١، ١٠٥١، ٧٠                                                               |
|                                            | ٧٥٣                                                                                                                                          |
| — عثمان مريزق                              | ٤٨٩، ٤٩٠                                                                                                                                     |
| — عثمان بن عمر بن أبى بكر                  | ٧، ١٤، ١٨، ٦٧، ٧٠، ٨٣، ٩٨، ١١٤، ١٣٠، ١٤١، ١٦٤، ١٧٩، ١٨١، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٥٩، ٢٧٥، ٣٥٣، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٥٣، ٤٦٧، ٤٧٠، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٥٠، ٥٧٣، ٦٢٣، ٦٧١، ٦٧٩ |
|                                            | ٦٩٩                                                                                                                                          |
| — عثمان بن مسلم البتى                      | ٦٨٥                                                                                                                                          |
| — عثمان بن مظعون                           | ٢٣٨                                                                                                                                          |
| — العجلونى = اسماعيل بن محمد               |                                                                                                                                              |
| — المراقى = عبد الرحمن بن الحسين           |                                                                                                                                              |
| — العزيز بن عبد السلام                     | ٢٠، ٢٢، ٦٥٥                                                                                                                                  |
| — العضد = عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار |                                                                                                                                              |
| — العطار = حسن بن محمد العطار              |                                                                                                                                              |
| — عطية القرظى                              | ٧٣٢                                                                                                                                          |
| — العقيلى = محمد بن عمرو بن موسى           |                                                                                                                                              |
| — العلائى = خليل بن كيكلى                  |                                                                                                                                              |
| — على بن أحمد بن سعيد                      | ١٠٠، ٣١٢، ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٨٠، ٣٩٤، ٤٤٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٤٧٤                                                                                             |
| — على بن أحمد — الواحدى —                  | ٥٢٨                                                                                                                                          |
| — على بن اسماعيل                           | ١٣، ٤٨، ١٥١، ١٩٨، ٢١٦، ٢٤٠، ٣٨٥                                                                                                              |
|                                            | ٧٣٤                                                                                                                                          |





| الاسم                                     | الصفحة                                                                                                                                                                                                     |
|-------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — علي بن عمر                              | ٣١٦٠٣٠٤٠٢٨٢٠٢٥٨٠٢٥٠٢١١٠٨٦٠٦٢<br>٧٣٢٠٢٠٣٤٧<br>٥٤٨٥٠٤٥٠٤٤٥٠٤٢٤٤٢١٤٢٠٣٤٧<br>٧٦١٠٥٤٤٠٥٤١                                                                                                                       |
| — علي بن محمد بن الحسين                   | ٦٧٨٠٦٥٠٥٠٦٦٠٢٤٩٠٢٤٧٠١٤٢٠٢٤                                                                                                                                                                                 |
| — علي بن محمد (الهرجاني) (صاحب التعريفات) | ٢٣٦٠١٠٤٠٦٩٠٦٠٠٩                                                                                                                                                                                            |
| — عمر بن الخطاب                           | ٥٣٨٢٠٣٢١٠٣١٦٠٢٨٦٠٢١١٠١٣٢٠١١٨<br>٥٤٢٣٠٤٢٠٣٩٠٣٨٨٠٣٨٧٠٣٨٤٠٣٨٣<br>٥٤٣٧٠٤٣٥٠٤٣٤٠٤٣٣٠٤٣٢٠٤٣١٠٤٢٤<br>٥٤٨٥٠٤٨٤٠٤٨٢٠٤٨٠٤٥٢٠٤٥٠٤٣٨<br>٥٥٠٢٠٥٠١٠٥٠٠٤٩٣٠٤٩١٠٤٨٨٠٤٨٧<br>٥٥٢٤٠٥٢٣٠٥١٩٠٥١٨٠٥١٥٠٥١٤٠٥٠٥<br>٧٢٥٠٧٠٥٠٧٠٣٠٥٤١ |
| — عمر بن رسلان                            | ٣٣٠                                                                                                                                                                                                        |
| — عمران بن حصين                           | ٢٧٤                                                                                                                                                                                                        |
| — عمرو بن بحر — الجاحظ —                  | ٧٣١٠ ١١٨٠ ١١٦                                                                                                                                                                                              |
| — عمرو بن حزم                             | ٤٢٤                                                                                                                                                                                                        |
| — عمرو بن عثمان                           | ٣٧٨٠ ٢٧٧٠ ٢٤٥٠ ٢٣٦٠ ٤٦                                                                                                                                                                                     |
| — عمرو بن معدى كرب                        | ٢٦٩                                                                                                                                                                                                        |
| — عميرة                                   | ٢٢٦                                                                                                                                                                                                        |
| — عويمر بن عامر بن مالك                   | ٤٢٩٠ ٤٢٧٠ ٢٢٨٠ ٢٢٧                                                                                                                                                                                         |
| — عيسى بن أبان بن صدقه                    | ٧١٣٠ ٤٦٢٠ ٢٨٨٠ ٢٨٣٠ ٢٦٣                                                                                                                                                                                    |
| — العيني = محمود بن أحمد بن موسى          |                                                                                                                                                                                                            |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( غ ))

- الفزالي = محمد بن محمد
- غياث بن غوث ١١٨
- غيلان بن سلمه ٢٥٦

(( ف ))

- فاطمة بنت قيس ٢٨٦، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٥٠
- فاطمة بنت محمد بن عبد الله ٢٨٤
- الفرزدق = همام بن غالب
- فرعون ٢٥٠
- فرغلي = محمد محمود فرغلي
- فريجة بنت مالك ٤٢٥
- الفضل بن زياد ٤٥٢
- الفضل بن عباس ٤٦٣، ٤٦٤
- فضل بن عبد الله ٣١١
- فيثاغورث ٤٠١

(( ق ))

- القارى ( صاحب الموضوعات ) = جعفر بن أحمد بن حسين
- القاسمي = جمال الدين القاسمي
- القاشاني = محمد بن اسحاق
- القاضي عبد الوهاب = عبد الوهاب بن علي



| الاسم                                                          | الصفحة |
|----------------------------------------------------------------|--------|
| — القبطى ( المذكور فى قصة موسى )                               | ٣١٣    |
| — قتادة بن دعامه                                               | ٤١٨    |
| — القرافى = أحمد بن ادريس                                      |        |
| — القرطبى = محمد بن أحمد                                       |        |
| — القطب ( شارح تحرير القواعد المنطقية ) = محمود بن محمد الرازى |        |
| — القفال = محمد بن أحمد بن الحسين                              |        |
| — القفطى = هبة الله بن عبد الله                                |        |
| — قليوبى = أحمد بن أحمد                                        |        |
| — قيس بن صرمه الانصارى                                         | ٣٤٢    |

(( ك ))

|                              |     |
|------------------------------|-----|
| — الكاسانى = أبوبكر بن مسعود |     |
| — الكسائى = على بن حمزه      |     |
| — كعب الأخبار = كعب بن ماته  | ٤٣٤ |
| — الكعبى = عبد الله بن أحمد  |     |

(( ل ))

|                       |     |
|-----------------------|-----|
| — لبيد بن ربيعة       | ٢٣٨ |
| — لوط — عليه السلام — | ٣٢٢ |

(( م ))

|                                  |     |
|----------------------------------|-----|
| — مارية بنت شمعون ( زوج الرسول ) | ٤٩٩ |
| — الطازى = بكر بن محمد           |     |

| الاسم                                                           | الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------|--------|
| — ماعز (صاحب قصة الرجم) ٥٤٤                                     |        |
| — مالك بن أنس (امام الغزب المالكي) ١٢٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ٢٢٤، ٢٢٦ |        |
| ٢٦٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣١٣، ٣٨٢، ٤٢٣                               |        |
| ٤٢٥، ٤٦٢، ٤٩٤، ٥٠٧، ٥٤١، ٥٤٤، ٦٠١                               |        |
| ٧٠١، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٧١، ٧٧٤                                         |        |
| — المباركقورى ٤٣٠، ٤٣٨                                          |        |
| — مبارك بن محمد ٨٠، ١١٩، ١٣٥، ٤٣٠                               |        |
| — المبرد = محمد بن يزيد                                         |        |
| — المتكلمون ١٢٢، ١٢٦، ٢٢٤، ٤٣١، ٤٧١                             |        |
| — مجاهد بن جبر المكي (صاحب التفسير) ٤١٨، ٥٠١                    |        |
| — المحلى = محمد بن أحمد ١٨، ١٧٥، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٨٣        |        |
| ٦٥٤، ٦٥٥                                                        |        |
| — محمد بن ابراهيم ٤٨                                            |        |
| — محمد بن الأجدع ٤٤٨                                            |        |
| — محمد بن أحمد — ابن النجار — ٢٢٢                               |        |
| — محمد بن أحمد بن الحسين ٤١٧، ٤٧٢                               |        |
| — محمد بن أحمد — المحلى —                                       |        |
| — محمد بن أحمد — القرطبي المصنف — ١١٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٤٠٤، ٤١٨، ٤٩٠  |        |
| ٦٠٨، ٧٢٩                                                        |        |
| — محمد بن أحمد — الذهبي — ١٩٢، ٢٥٨                              |        |

| الاسم                         | الصفحة                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|-------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — محمد بن أحمد بن سهل         | ۲۹، ۱۳۵، ۱۳۸، ۱۴۲، ۱۴۶، ۱۷۴، ۲۰۲، ۲۰۸، ۲۲۲، ۲۲۴، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۶۲، ۲۷۳، ۲۷۵، ۲۸۲، ۳۳۵، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۸۰، ۳۸۹، ۴۴۹، ۴۵۶، ۴۵۸، ۴۶۴، ۴۶۶، ۵۶۷، ۶۰۱، ۶۰۳، ۶۵۱، ۶۷۱، ۶۷۹، ۶۸۱، ۶۸۵، ۶۸۶، ۷۰۷، ۷۲۰، ۷۲۵، ۷۶۵، ۷۷۱                                                                          |
| — محمد بن أحمد بن عرفة        | ۳۹۷                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| — محمد بن أدریس الشافعی       | ۷۳، ۷۵، ۸۶، ۱۳۲، ۱۳۵، ۱۳۸، ۱۴۲، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۴، ۱۵۸، ۱۷۸، ۲۲۴، ۲۴۸، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۶، ۲۶۳، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۸۳، ۲۹۱، ۲۹۵، ۳۰۴، ۳۱۳، ۳۱۵، ۳۲۲، ۳۲۹، ۳۴۲، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۵۷، ۳۶۶، ۳۸۹، ۳۹۰، ۴۲۵، ۴۴۸، ۴۵۱، ۴۵۹، ۴۶۲، ۴۷۸، ۴۹۴، ۵۰۷، ۵۴۱، ۵۴۴، ۵۵۵، ۵۷۲، ۶۸۰، ۷۰۶، ۷۰۸، ۷۱۹، ۷۲۸، ۷۳۴، ۷۳۵، ۷۵۰، ۷۵۱، ۷۶۸، ۷۷۱ |
| — محمد بن اسحاق (ابن خزيمه)   | ۸۶، ۲۹۹، ۳۱۶، ۴۵۰، ۴۵۴، ۴۶۵                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| — محمد بن اسحاق (صاحب السيرة) | ۲۲۲، ۲۸۵                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| — محمد بن اسحاق (الشيرازي)    | ۱۹۲، ۲۰۳، ۳۱۵                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| — محمد بن اسحاق (القشاشي)     | ۴۳۵، ۴۷۳                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| — محمد بن اسحاق ابن النديم    | ۴۷۳                                                                                                                                                                                                                                                                                           |



| الاسم                              | الصفحة                                 |
|------------------------------------|----------------------------------------|
| — محمد بن اسماعيل البخارى          | ٨٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٣٠، ١٣١       |
|                                    | ١٣٢، ١٣٥، ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩      |
|                                    | ٢١١، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٧      |
|                                    | ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤      |
|                                    | ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٨      |
|                                    | ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧٠      |
|                                    | ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٤      |
|                                    | ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٨٢، ٤٩٢، ٤٩٥ |
|                                    | ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٦ |
|                                    | ٥٤٨، ٦٠٦، ٦٢٦، ٦٥٣، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٨٦      |
|                                    | ٧٠٩، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٤١، ٧٥٠، ٧٥٣           |
| — محمد أمين = امير بادشاه          | ٧٢٩                                    |
| — محمد بن بحر — أبو مسلم الاصفهاني | ٣٣٠                                    |
| — محمد بن أبى بكر                  | ٤٤٧                                    |
| — محمد بن بكر بن محمد              | ٦٦٠، ٦٨٩                               |
| — محمد بن جرير الطبرى              | ٣٠٧، ٣٩٤، ٤٧٣، ٥٠٣، ٧٢٥                |
| — محمد بن الحسن (ابن نورك) —       | ٤٨، ٣٨٦                                |
| — محمد بن الحسن (صاحب أبى حنيفة)   | ٩٤، ٢٣٠، ٢٤٩، ٢٦٣، ٧٣٤، ٧٥١            |
|                                    | ٧٧٠                                    |
| — محمد بن السرى بن سهل             | ٦٧٠                                    |
| — محمد بن سعد                      | ٢٥٧، ٣٩٢، ٥٠٨، ٥١٦، ٥١٧                |



| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

— محمد بن عبد الوهاب (أبو علي الجبائي) ٣٩، ٧٢، ب، ١٤٢، ١٦٩، ١٧٥  
 ٢٠٢، ٢٣٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٨٨، ٣٠٩  
 ٣١٢، ٣٨٩، ٤٥٥، ٤٩٦، ٧٢٠، ٧٣٤، ٧٤٦  
 ٧٥٠

— محمد عبد الهادي (السدي) ٨٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٣، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥  
 ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ٢١١، ٢١٢  
 ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٨٩  
 ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٦، ٣١٧  
 ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧  
 ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧  
 ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٤، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٦٤  
 ٤٨٢، ٤٩٢، ٤٩٥، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٣٦، ٥٤١  
 ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٨، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٦٧  
 ٦٥٩، —، ٦٨٦، ٧٠٥، ٧٠٩، ٧٢١، ٧٢٨  
 ٧٤١، ٧٥٣

— محمد بن علي بن زين العابدين — الباقر — ١٢٦، ٥٠٧، ٥٢٧

— محمد بن علي بن الطيب (أبو الحسين البصري) ١٧، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٧٩، ٨٣  
 ١٠٣، ١١٤، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٥، ١٤١  
 ١٤٣، ١٤٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٩٢  
 ١٩٦، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٦٠، ٢٦١  
 ٢٦٢، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٢٥  
 ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٧  
 ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٩، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٥٥  
 ٤٧٢، ٤٧٣، ٥١٠، ٥٣١، ٥٣١، ٦٢١، ٦٥٠، ٦٦٦  
 ٦٧٩، ٦٩٠، ٧٠٦، ٧١٩، ٧٣١، ٧٣٤، ٧٤٦  
 ٧٥١، ٧٦٤، ٧٦٩



| الاسم                                | الصفحة                            |
|--------------------------------------|-----------------------------------|
| — محمد بن محمود (صاحب الكاشف)        | ١١٤، ١٠٧، ١٠٣، ٩٦، ٦٧، ٥٢، ١٧     |
|                                      | ١١٦، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٩، ١٥١، ١٦٢ |
|                                      | ١٦٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ٢١١، ٢٥٥، ٢٥٦ |
|                                      | ٢٥٧، ٢٧١، ٢٩٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٧٣، ٣٥٠ |
|                                      | ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٣٣، ٥٦٦، ٥٨٦، ٦٤٠ |
|                                      | ٦٥٤، ٦٦٦                          |
| — محمد بن محمود فرغلي                | ٣٥٧                               |
| — محمد بن مسلمة                      | ٢٨٤، ٤٢٣، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٣٨           |
| — محمد بن مسلم بن عبد الله (الزمري)  | ٧٠١                               |
| — محمد بن الهذيل                     | ٣٠٩، ٤١٣                          |
| — محمد بن يزيد (المبرد)              | ٢٤٧                               |
| — محمد بن يزيد (القرويني) (ابن طاجه) | ٦٢، ١٥٣، ٢١١، ٢٢٠، ٢٥٠، ٢٥٨       |
|                                      | ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٠٥      |
|                                      | ٣٣٣، ٣٧١، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٧٧، ٤٧٨ |
|                                      | ٤٨٠، ٦٦٠، ٧٣٢، ٧٦١، ٧٧٢           |
| — محمد بن أحمد بن موسى               | ٢٦٩                               |
| — محمد بن سبكتكين                    | ٤٠١                               |
| — محمد بن محمد الرازي                | ٥٨                                |
| — المرتضى = علي بن الحسين            |                                   |
| — المرزوقي = أحمد بن محمد بن الحسن   |                                   |
| — مروان بن الحكم                     | ٤٣٣، ٤٤٣                          |

| الاسم                                 | الصفحة                                                                            |
|---------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| — المزى = يوسف بن عبد الرحمن          |                                                                                   |
| — المزنى = اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل |                                                                                   |
| — مسروق بن الاعدع بن مالك             | ٥٠٤ ، ٣٩٢                                                                         |
| — مسعود بن عمر بن عبد الله            | ٥٠٤ ، ٣٩٢ ، ١٥٠ ، ٤٧ ، ٦٧ ، ٥٥ ، ٣١ ، ٧ ، ١٩٢ ، ١٦٢ ، ١٥٠ ، ٥٨٣ ، ٥٨٢ ، ٢٦١ ، ١٩٩ |
| — مسلم ( صاحب الصحيح )                | ٥٠٤ ، ٣٩٢ ، ١٥٠ ، ٤٧ ، ٦٧ ، ٥٥ ، ٣١ ، ٧ ، ١٩٢ ، ١٦٢ ، ١٥٠ ، ٥٨٣ ، ٥٨٢ ، ٢٦١ ، ١٩٩ |
| — المسيح بن مريم                      | ٤٠١ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣٠٥                                                             |
| — مصطفى بن سعيد الخن                  | ٢٩٥                                                                               |
| — مصطفى زيد                           | ٣٤٤                                                                               |
| — معاذ بن جبل                         | ٤٧٨ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٣٦٢ ، ٢٩٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٠                               |
| — المعافى بن زكريا                    | ٤٧٣                                                                               |
| — معاوية بن أبي سفيان                 | ٥٠١ ، ٤٢٩ ، ٤٢٧ ، ٢٨٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧                                                 |
| — معقل بن سنان                        | ٤٣١                                                                               |

| الاسم                             | الصفحة                                  |
|-----------------------------------|-----------------------------------------|
| — مفيث ( زوج بريرة )              | ١١٧ ، ١٣٠                               |
| — المفيرة بن شعبة                 | ٢٨٤ ، ٤٢٣ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٧٠٣             |
| — المقداد بن عمرو ( الأسود )      | ٤٢٦ ، ٧٤٥                               |
| — المقریزی = أحمد بن علي          |                                         |
| — الملائكة                        | ٢٦٨ ، ٣٠٥                               |
| — المظلي = عبد الباسط خليل        |                                         |
| — المنذري = عبد العظيم عبد القوى  |                                         |
| — موسى ( — عليه السلام — )        | ٢٥٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٤٠٤ |
|                                   | ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٥١٦                         |
| — الميداني = أحمد بن محمد بن أحمد |                                         |
| — ميكائيل                         | ٧٢٤                                     |
| — ميمونة ( أم المؤمنين )          | ٥٠١                                     |
| (( ن ))                           |                                         |
| — النابغة = زياد بن معاوية        |                                         |
| — النسائي = أحمد بن علي           |                                         |
| — نظام الملك = الحسن بن علي       |                                         |
| — النظام = ابراهيم بن سيار        |                                         |
| — النعمان بن بشير                 | ٤٤٢ ، ٤٤٣                               |



| الاسم                            | الصفحة                                                                           |
|----------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| — النعمان بت ثابت ( أبو حنيفة )  | ٩٤ ، ١٢٦ ، ١٥١ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٧٥ |
| —                                | ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩٥ ، ٣٤٦ ، ٣٨٦ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨                              |
| —                                | ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٦٨            |
| — النعمان بن المنذر              | ٢٦٩                                                                              |
| — النقشواني ( مختصر المحصول )    | ٩٣ ، ٣٤٤                                                                         |
| — النهرواني = المعافى بن زكريا   |                                                                                  |
| — نوح ( — عليه السلام — )        | ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٣١                                                                  |
| — نواف البكالي                   | ٤٢٧                                                                              |
| — النوقاني = محمد بن بكر بن محمد |                                                                                  |
| — النووي = يحيى بن شرف           |                                                                                  |
| (( ه ))                          |                                                                                  |
| — هارون ( — عليه السلام — )      | ٢٥٠                                                                              |
| — هارون بن يعقوب                 |                                                                                  |
| — هبة الله بن عبد الله           | ٤٠١                                                                              |
| — هشام بن عمرو الفوطي            | ٤٧                                                                               |
| — هلال بن مره                    | ٤٨٦                                                                              |
| — حمام بن غالب                   | ١١٨                                                                              |
| — هند بنت سهيل                   | ٣١٦                                                                              |

| الاسم | الصفحة |
|-------|--------|
|-------|--------|

(( و ))

- واثق بن علي ٦٩٦
- الواحدى = علي بن أحمد
- الواقدي = محمد بن عمر

(( ي ))

- يحيى بن حبس ٣٧٣

- يحيى بن علي ٨٨

- يحيى بن شرف ( النوى )

١٣٥٠، ١٣٢، ١٣١، ١٢٣، ٨٦، ٦٣، ٦٢، ٢٠  
 ٢٠٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٤، ١٥٣، ١٤٨  
 ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٥٨، ٢٤٤، ٢٣٨، ٢٢٨، ٢١٣  
 ٣٣٨، ٣٣٤، ٣٢٢، ٣١٧، ٣١٦، ٣٠٤، ٢٩٣  
 ٣٧٠، ٣٦٦، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٣، ٣٤١، ٣٤٠  
 ٤٣٤، ٤٣٢، ٤٣٠، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٤  
 ٤٩٥، ٤٩١، ٤٨٢، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٤٦، ٤٤٤  
 ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٣٦، ٥١٧، ٥٠٤، ٤٩٩  
 ٧٠٥، ٦٨٩، ٦٨٦، ٦٥٩، ٦٥٢، ٦٢٧، ٦٠٦  
 ٧٤١، ٧٢٨، ٧٠٩

٧٣٦، ٧١٩، ٢٨٦، ٢٥٣

- يعقوب بن ابراهيم

١٥٤

- يعقوب بن اسحاق

٣٤٢، ٢٥٠

- يعقوب ( — عليه السلام — )

| الاسم                      | الصفحة                      |
|----------------------------|-----------------------------|
| — يعقوب بن سفيان           | ٢٤٧                         |
| — يعلى بن أمية             | ١٤٨                         |
| — يوسف ( — عليه السلام — ) | ٢٥٠                         |
| — يوسف بن عبد الرحمن       | ٧٢٠ ، ٧٠٥ ، ٢٥٨             |
| — يوسف بن عبد الله         | ٥٠٦ ، ٥٠٣ ، ٤٤٥ ، ٤٢٧ ، ٢٦٣ |

(( الفرق والغرائب ))

|               |                                 |
|---------------|---------------------------------|
| — الاسماعيلية | ١٢٦                             |
| — الأشاعرة    | ٢١٦ ، ٢١١ ، ١٩٨ ، ١١٦ ، ٤٨ ، ٢٨ |
| — الامامية    | ٧٣٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٠            |
| — البراهمة    | ٣٣                              |
| — التعليمية   | ٧٥                              |
| — الجبائية    | ٧٢ — ب                          |
| — الجبرية     | ١٩٨                             |
| — الجعفرية    | ١٢٦                             |
| — الجهمية     | ١٩٨                             |
| — الحشوية     | ٧٥٥ ، ٣١٢ ، ٣١١                 |
| — الخالصة     | ١٩٨                             |
| — الخوارج     | ٤٤٨ ، ٣٥٦ ، ٣١٢ ، ٣١١           |
| — الرافضة     | ٤٤٨ ، ١٠٠                       |
| — السطمية     | ٤٠٦                             |
| — الشمعية     | ٣٣٠                             |

| الاسم           | الصفحة                                                                                                                                                                                                      |
|-----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| — الشيعة        | ٤٠، ٣١١، ٣١٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٤، ٥١١                                                                                                                                                                            |
| — الطائفة       | ٣٣٠                                                                                                                                                                                                         |
| — الظاهرية      | ١٠٠، ٧٣٦، ٢٢٤، ٣٣٩                                                                                                                                                                                          |
| — العيسوية      | ٣٣٠                                                                                                                                                                                                         |
| — العاترية      | ٢٧                                                                                                                                                                                                          |
| — المتوسطة      | ١٩٨                                                                                                                                                                                                         |
| — المجوس        | ١٣٢، ٢٨٥، ٣٧٤                                                                                                                                                                                               |
| — المعتزلة      | ٢٧، ٢٨، ٣٧، ٤٧، ٨٣، ١١١، ١٣٦، ١٥١،<br>١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠،<br>١٧١، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٠،<br>٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣١، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠،<br>٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٨٦، ٤٤٣،<br>٤٦٢، ٧٣٦، ٧٧١ |
| — معتزلة البصرة | ٣٩                                                                                                                                                                                                          |

(( فهرست ومراجع ))

:: قسم التحقيق ::  
~~~~~

(القرآن وعلمه)
—————

— القرآن الكريم

— ابن كثير

تفسير ابن كثير

• دار احياء التراث العربى — بيروت •

— أبو السعود

ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم

ط : مطبعة السعادة بالقاهرة •

— الجمل

الفتوحات الالهية

ط : عيسى البابى الحلبي •

— الخازن

تفسير الخازن (وبهاشه معالم التنزيل للبهوى)

ط : المكتبة التجارية الكبرى •

— الطبرى

جامع البيان عن تأويل القرآن

تحقيق : محمد محمد شاكر ، أحمد محمد شاكر

• دار المعارف — مصر •

— القرطبي

الجامع لأحكام القرآن

ط : الثالثة — من طبعة دار الكتب (١٣٨٧ هـ)

— محمد عزة دروزه

التفسير بالحديث

ط : دار أحياء الكتب العربية (١٣٨١ هـ)

— مصطفى زيد

النسخ في القرآن

ط . الأولى (١٣٨٣ هـ)

— الواحدى

أسباب النزول

ط : الثانية (١٣٨٧ هـ) — مصطفى الحلبي — .

(الحديث وعلومه)
مممم

— ابن الأثير

النهاية في غريب الحديث

تحقيق : محمد الطناحي

الناشر : المكتبة الاسلامية

— ابن الجوزي

أ — التحقيق في اختلاف الحديث

تحقيق : محمد حامد فقي

ط • الأولى ١٣٧٣ هـ •

ب — الموضوعات

تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان

ط • الأولى ١٣٨٦ هـ

— ابن حجر

التلخيص الحبير في تخرج احاديث الرافعي الكبير

ط : ١٣٨٤ هـ

— ابن ماجه

سنن ابن ماجه

ت : محمد فؤاد عبد الباقي

ط : ١٣٩٥ هـ

— أبوداود

سنن أبي داود

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

الناشر : دار السنة النبوية

— أحمد بن حنبل

مسند أحمد (مع كنز العمال)

ط : الأولى ١٣٨٩ هـ .

— أحمد عبد الرحيم البنا (الساعاتي)

أ — الفتح الرباني

الطبعة الأولى

ب — منحة المعبود في ترتيب سنن أبي داود

ط : الأولى ١٣٧٢

— البخاري

صحيح البخاري (مع شرح السدي)

ط : عيسى البابي الحلبي

— البيهقي

السنن الكبرى

دائرة المعارف النظامية — الهند ١٣٤٤ هـ

— الحاكم

المستدرک

ط . دائرة المعارف النظامية — حيدرآباد الدكن ١٣٤٤ هـ

— الخطيب البغدادي

الفقيه والمتفقه

تحقيق : اسماعيل الأنصاري

ط : ١٣٩٥ هـ

— الدارقطني

سنن الدارقطني

ط : ١٣٨٦ هـ

— الدارمي

سنن الدارمي

ط • مطبعة الاعتدال — دمشق ١٣٤٩ هـ •

— الزيلعي

نصب الراية في تخرج احاديث الهداية

ط : المكتب الاسلامي — بيروت ١٣٩٢ هـ •

— السخاوي

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة

ط : الأولى ١٣٩٩ هـ •

— السيوطي

الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير

ط: البابي الحلبي

— الطبراني

المعجم الكبير

ط : الأولى ١٣٩٨ هـ

— الطحاوى

شرح معانى الآثار

ط : مطبعة الانوار المحمدية — القاهرة

— عبد الرزاق

المصنف

تحقيق : حبيب الرحمن الاعظمى

ط : المكتب الاسلامى ١٩٧٠ م •

— العراقى

أ — تخرج أحاديث منهاج البيضاوى

محقق فى مجلة مركز البحث العلمى بأم القرى ، عدد (٢)

ب — التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح

ط : أولى ١٣٨٩ هـ

— العجلونى

كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة

الناس •

ط : الثالثة ١٣٥١

— مالك بن أنس

الموطأ (مع شرحه تنوير الحوالك)

ط : ١٣٧٠ هـ (مصطفى البابى الحلبي)

— المالکى

أقضية الرسول — صلى الله عليه وسلم —

تحقيق : محمد ضياء الرحمن الأعظمى

ط : الأولى ١٣٩٨ هـ

— المباركفوري

تحفة الاحوذى

ط : مطبعة المدنى — مصر ١٣٨٤ هـ

— محمد عجاج الخطيب

السنة قبل التدوين

ط : الأولى ١٣٨٣ هـ

— مسلم

صحيح مسلم (مع شرح النووي)

المطبعة المصرية

(الفقه)

مممم

— ابن حجر الهيتمي

تحفة المحتاج شرح المنهاج

مطبوع بهامش حواشى الشروانى والعبادى عليه

دار صادر — مصر

— ابن قدامة

المغنى

مكتبة القاهرة ١٣٩٠ هـ

— ابن الهمام

شرح فتح القدير

الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ١٣١٥ هـ

— مصر —

— ابراهيم بن عبد الله بن ابراهيم

العذب الفاضل شرح عدة الفارض

ط : الثانية ١٣٩٤ هـ

دار الفكر — مصر —

— الخرشبي

حاشية على مختصر خليل

دار صادر — بيروت

— الشافعي

الأم

ط : الثانية ١٣٩٠ هـ

دار المعرفة بيروت — مصر —

— العبادي

حاشية على تحفة المحتاج

دار صادر — مصر —

— الشرواني

حاشية على تحفة المحتاج

دار صادر — مصر —

— الكاساني

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

مطبعة الامام — بمصر

الناشر : زكريا علي يوسف

— المجلس

حاشية الجلال المحلى على منهاج الطالبين (مع قليوبى وعميرة)

ط : مصطفى البابى الحلبي ١٣٧٥ هـ

— محمد بخيت المطيعى

الكلمة الثانية للمجموع

ط : مطبعة الامام — القاهرة

— المزنى

مختصر المزنى

مطبوع مع المجلد الثامن للأُم للشافعى

ط : الثانية ١٣٩٠ هـ

— النوى

أ — المجموع شرح المذهب

ادارة الطباعة المنيرية

ب — روضة الطالبين

المكتب الاسلامى للنشر

(أصول الفقه ، والقواعد الفقهية)

— ابن بدران

المدخل لمذهب أحمد بن حنبل

ادارة الطباعة المنيرية — بصر

— ابن الحاجب

مختصر المنتهى الأصولي

مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ

— ابن حزم

الاحكام في أصول الاحكام

مطبعة العاصمة بالقاهرة

— ابن قدامه

روضة الناظر وجدة المناظر

ط : المطبعة السلفية ومكتبتها — ١٣٨٥ هـ

— أبو اسحاق الشمراني

التحصيرة

تحقيق : محمد حسن هيتو

ط : دار الفكر ١٤٠٠ هـ

— أبو حسين البصري

المعتمد

تحقيق : محمد حميد الله

المعهد العلمي الفرنسي ، دمشق ١٣٨٤ هـ

— الأزهرى

حاشية الأزهرى على مرآة الأصولي

دار الطباعة العامة — اسطنبول ١٣٠٩ هـ

— الاسنوى

نهاية السؤل (شرح منهاج البهياوى)

ط : محمد على صبيح واولاده — بمصر

— الاصفهاني

الكاشف عن المحصول

مخطوط بدار الكتب المصرية (٤٧٣) أصول فقه

— الآمدي

الاحكام في أصول الاحكام

ط : محمد علي صبيح واولاده — ١٣٨٧ هـ

— أمير بادشاه

تيسير التحرير

ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٥١ هـ

— الأنصاري

غاية الوصول شرح لب الأصول

ط : عيسى البابي الحلبي

— البناني

حاشية على المحلى على جمع الجوامع

الناشر : مكتبة أحمد بن سعد بن بهان — الدونيسيا

— البوطي

ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية

ط : الثانية ، مؤسسة الرسالة ١٣٩٧ هـ

— التفازاني

أ — شرح التلويح لابن مسعود الحنفى

ط : دار الكتب العربية الكبرى — بمصر

ب — حاشية التفازاني على شرح العضد

ط : مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٣ هـ

— الجصاص

أصول الفقه للجصاص

مخطوط — مصور — بمكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة

— الجوهلي

البرهان

تحقيق : عبد العظيم الديب

ط : الأولى ١٣٩٩ هـ

— حسين حامد حسان

نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي

دار النهضة العربية — ١٩٧١ م

— الخن

أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء

مؤسسة الرسالة ١٣٩٢ هـ

— الديبوسي

تأسيس النظر

ط : مطبعة الامام — مصر

— الرازي

المحصول

تحقيق : طه جابر العلواني

ط : أولى ١٤٠٠ هـ

— السرخسي

أصول السرخسي

دار المعرفة — بيروت

— السيوطي

الأشباه والنظائر

ط : عيسى البابي الحلبي

— الشافعي

الرسالة

تحقيق : أحمد شاكر

— الشاطبي

الموافقات (بشرح عبد الله دراز)

دار المعرفة — بيروت

— الشريفي

تقريرات على حاشية البنان

مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان — اندونيسيا

— الشوكاسي

ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول

ط : الأولى — مصطفى البابي الحلبي — ١٣٥٦ هـ

— عهد العزيز البخاري

كشف الأسرار عن أصول البزودي

ط : دار الكتاب العربي ١٣٩٤ هـ

— عهد الله بن ابراهيم علوي الشنقيطي

نشر البنود

ط : اللجنة المشتركة بين حكومة المغرب ودولة الامارات

— عهد الله بن مسعود الحنفي

التلويح شرح التقيح

ط : دار العربية الكبرى

— عثمان مزينق

مذكرة خطية أعلاما على طلاب السنة المنهجية بقسم الدراسات العليا
بمكة المكرمة •

— العزيز عبد السلام

قواعد الاحكام

ط : دارالشرق — مصر ١٣٨٨ هـ

— العضد

شرح العضد لمختصر ابن الحاجب
ط : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ

— العطار

حاشية العطار على جمع الجوامع
ط : مطبعة مصطفى محمد — مصر •

— الفزالي

أ — شفاء الفليل في بيان الشبه والمخيل وسالك التعليل
تحقيق : حمد الكبيسي
ط : مطبعة الارشاد ١٣٩٠ هـ

ب — المستصفى

ط : مؤسسة الحلبي عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية
١٣٢٢ هـ •

— المنحول

تحقيق : محمد حسن هيتو

— فرغلي

حجبة الاجماع
ط : ١٣٩١ هـ

- القرافى

أ - تنقيح الفصول

تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد

ط : الأولى ١٣٩٣ هـ

ب - الفروق

ط : دار المعرفة - بيروت

ج - نفائس الأصول شرح المحصول

مخطوط بدار الكتب المصرية (٤٧٢) أصول

- محب الدين بن عبد الشكور

فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت

ط : الأولى بالمطبعة الاميرية ١٣٢٢ هـ

- المحلى

شرح المحلى لجمع الجوامع

ط : مطبعة مصطفى محمد - القاهرة

- محمد الأمين الشلقيطى

تعليقات على روضة الناظر لابن قدامة

مطبوعات الجامعة الاسلامية - المدينة المنورة

(المقائيد)

- ابن حزم

الفصل فى المثل والنحل

ط : محمد طى صبح ١٣٨٤ هـ

— البفدادى

الفرق بين الفرق

تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد

ط : محمد على صبيح

— الجوينى

الارشاد

ط : مكتبة الخانجي ١٣٨٩ هـ

— الرازى

الاربعين فى أصول الدين

ط : الاولى — حيدرآباد الدكن ١٣٥٣ هـ

— الشريف الجرجانى

شرح المواقف

ط : دار الطباعة العامرة ١٣١١ هـ

— الشهرستانى

الملل والنحل

تحقيق : محمد سيد كيلانى

ط : مصطفى البابى الحلبي ١٣٨٧ هـ

— عبد الجبار — القاضى

الأصول

— المظنى

التبويه والرد على أهل الامواء والبدع

تقديم : الكثرى

ط : ١٣٨٨

(المنطق والجدل)

—————

— الباجورى

حاشية الباجورى على متن السلم فى المنطق

ط : دار احياء الكتب العربية

— الجوينى

الكافية فى الجدل

تحقيق : فوقية حسين محمود

ط : عيسى البابى الحلبي — القاهرة ١٣٩٩ هـ

— العطار

حاشية العطار على الخبىص

ط : عيسى البابى الحلبي

— القطب الرازى

تحرير القواعد المنطقية

ط : دار احياء الكتب العربية

(اللفظة والتعريفات)

—————

— ابن جنى

الخصائص

تحقيق : محمد على النجار

ط : دار الهدى للطباعة — بيروت (الثانية) •

— ابن عقيل

شرح ألفية ابن مالك

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : الخامسة عشر ١٣٨٦ هـ

— ابن قتيبة

الشعر والشعراء

ط : الاولى ١٣٢٢ هـ

— ابن منظور

لسان العرب

دار صادر — بيروت

— ابن هشام

١ — أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ب — معنى اللبيب

ط : المكتبة التجارية الكبرى — ١٣٧٢ هـ

— ابن يعيش

شرح المفصل

ادارة الطباعة المنيرية

— أبو ملال العسكري

جمهرة الامثال

تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم

المؤسسة العربية الحديثة — القاهرة

— الأصفهاني

الاعاني

ت : ابراهيم الابياري

ط : مطبعة الشعب ١٣٨٩ هـ

— البغدادي

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب

دار صادر — بيروت

— التبريزي — الخطيب

شرح ديوان المرنوقي

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : مطبعة حجازي — بالقاهرة

— التفتازاني

شرح التفتازاني على التلخيص

ط : الاولى — المطبعة الكبرى الاميرية ١٣١٧ هـ

— التهاوني

كشاف اصطلاحات الفنون

ط : مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٢ هـ

— الجاحظ

أ — البيان والتبيين

ط : الثالثة ، مؤسسة الخانجي بالقاهرة

ب — الحيوان

تحقيق : عبد السلام هارون

ط : الثانية — مصطفى البابي الحلبي

— الجرجاني

التعريفات

ط : قسطنطينية ١٣٠٠ هـ (محمد اسعد)

— جرجي زيدان

الفلسفة اللغوية

ط : الثانية — مطبعة الهلال — بمصر ١٩٠٤ م

— حسن السندوس

شرح ديوان امرئ القيس

ط : الخامسة (مطبعة الاستقامة)

— الخالدي — ابوبكر محمد

الاشباه والنظائر من اشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين

لجنة التأليف والترجمة ١٩٥٨ م

— السرازي — محمد بن أبي بكر

مختار الصحاح

ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩ هـ .

— الزبيدي

تاج العروس شرح القاموس

ط : المطبعة الخيرية ١٣٠٦ هـ

— سيويه

الكتاب

تحقيق : عبد السلام هارون

عالم الكتب — بيروت

— السورافى

شرح أبيات سيويه

تحقيق : محمد على سلطانى

ط : مطبعة الحجاز — دمشق ١٣٩٦ هـ

— السيوطى

أ — مع الهوامع شرح جمع الجوامع

تحقيق : عبد السلام هارون

د ٠ دار البحوث العلمية ١٣٩٤ هـ

ب — المزهر

ط : محمد على صبيح — القاهرة

— صبحى الصالح

دراسات فى فقه اللغة

ط : الثالثة — دار العلم للطالين — بيروت ١٣٨٨ هـ

— العيسى

المقاصد النحويه فى شرح شواهد الألفيه (هامش الخزانة)

نسخة مصوره عن طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ

— الفيروز أبادى

القاموس المحيط

الناشر : مؤسسة الحلبي وشركاه

— المرزوقى

شرح ديوان الحماسة لابی تمام

ط : ثانية ١٣٨٨ هـ

— المبدانى

مجمع الأمثال

ط : ١٣٥٢ هـ

— اللبغة الذبياني

ديوان اللبغة

تحقيق : اكرم البستاني

ط : دار صادر — بيروت ١٣٨٣ هـ

(تاريخ وتراجم)

— ابن الأثير

أسد الغابة

ط : دار الشعب ١٩٧٠ م

— ابن تفرى بردى

النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة

وزارة الثقافة والارشاد القومى — تراثنا

— ابن الجزرى

غاية النهاية فى طبقات القراء

ط : مكتبة الخانجى ١٣٥١ هـ

— ابن جليل

طبقات الاطباء والحكام

تحقيق : فؤاد سيد

مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية — مصر ١٩٥٥ م

— ابن الجوزي

المنتظم في تاريخ الملوك والامم

الطبعة الاولى ١٣٥٨ هـ

— ابن حجر

أ في الاصابة في معرفة الصحابة

ط : الأولى ١٣٢٨ هـ — صور دارالمنى ببغداد

ب — تزيين التهذيب

ط : الأولى ١٣٩٣ هـ

ج — تهذيب التهذيب

دار صادر — صور

الطبعة الاولى ١٣٢٥ هـ

— ابن خلكان

وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : الاولى ١٣٦٢ هـ

— ابن سعد

الطبقات الكبرى

دار صادر — بيروت ١٣٨٠ هـ

— ابن عبد البر

الاستيعاب في معرفة الاصحاب

ط بهامش كتاب الاصابة

— ابن العماد

شذرات الذهب في أخبار من ذهب

ط : سنة ١٣٥٠ هـ

— ابن عساكر

تبیین کذب المفتری فیما نسب الی الامام الاشعری

ط : مطبعة التوفيق — دمشق ١٣٤٧ هـ

— ابن قاضي شهبة

طبقات الشافعية

ط : الأولى ١٣٩٨ هـ (جزء ١)

— ابن فطويف

تاج التراجم فی طبقات الحنفية

ط : مطبعة العاني — بغداد ١٩٦٢ م

— ابن كثير

البداية والنهاية

مطبعة السعادة — مصر

— ابن هداية

طبقات الشافعية

تحقيق : عادل توهيضي

ط : الثانية ١٩٧٩ م

— ابن النديم

الفهرست

ط : مطبعة الاستقامة — القاهرة

— ابن هشام

سيرة ابن هشام

الناشر : مكتبة الجمهورية — مصر

— أبو القاسم البلخي

طبقات المعترلة

تحقيق فؤاد سيد

الدار التونسية للنشر ١٣٩٣ هـ

— أبو الوفاء القرشي

الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية

تحقيق : عبد الفتاح الحلوي

ط : عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ

— الاسنوي

طبقات الشافعية

تحقيق : عبد الله الجبوري

بغداد ١٣٩١ هـ

— الاصبهاني — أحمد بن عبد الله

أ — أخبار أصبهان

مطبعة ليدن ١٩٣٤ م

ب — حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

ط : الثانية ١٣٨٧ هـ

— الانباري

نزعة الألباء في طبقات الأدباء

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

مطبعة المدني — مصر

— الثعالبي — عبد الله محمد

التثيل والمحاضرة

تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو

دار احياء الكتب العربية (١٣٨١ هـ)

— الجزري

اللباب في تهذيب الانساب

دار صادر — بيروت ١٤٠٠ هـ

— الذهبي

أ — تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام

ط : مكتبة القدس سنة ١٣٦٢ هـ

ب — تذكرة الحفاظ

ط : الثالثة ١٣٢٥ هـ

ج — دول الاسلام

ط : الثانية ١٣٦٥ هـ حيدرآباد الدكن

د — المعبر في خير من عمر

تحقيق : صلاح الدين المسجد

الكويت ١٩٦٠ م

هـ — المشتبه

ط : الاولى ١٩٦٢ م

و — ميزان الاعتدال في نقد الرجال

تحقيق : علي محمد البجاوي

دار احياء الكتب العربية

— السبكي

طبقات الشافعية الكبرى

تحقيق : عبد الفتاح الحلو

ط : الاولى (عيسى البابي الحلبي)

— السيوطي

أ — بنية الوطاء في طبقات اللغويين والنحاة

ط : اولي ١٣٢٦ هـ

ب — تاريخ الخلفاء

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ط : اولي ١٣٧١ هـ

— أبو اسحاق الشيرازي

طبقات الفقهاء

ط : بغداد ١٣٥٦ هـ

— عبد الجبار — القاضي —

فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة

الدار التونسية للنشر — ١٣٩٣ هـ

— هر رضا كاله

اعلام النشاة

ط : المطبعة الهاشمية ، دمشق ١٣٧٩ هـ

— القفطي

تاريخ الحكماء

ط : مكتبة المتني ببغداد ، الخانجي بعصر

— محمود دياب

الطب والأطباء في مختلف العهود الإسلامية
المطبعة الفنية الحديثة

— المقرئ

الخطوط

ط : دار التحرير — القاهرة ١٣٧٠ هـ

— الهاشمي

المحبر

تحقيق : د. ايلزه ستيز

منشورات المكتب التجاري للطباعة

— ياقوت الحموي

أ — معجم الأدباء

دار احياء التراث العربي — بيروت

ب — معجم البلدان

دار صادر — بيروت

(متفرقات)

— ابن تيمية

قاعدة جلية في التوسل والوسيلة

ط : دار العربية للطباعة ١٣٩٠ هـ

— ابن القيم

اعلام الموقعين عن رب العالمين

تحقيق : عبد الرحمن الوكيل

دار الكتب الحديثه — مصر

— ابن عبد البر

١ — بهجة المجالس وأنس الجالس وشحذ الذاهن والهاجم

تحقيق : محمد مرسى الخولى

دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

ب — جامع بيان العلم وفضله

ادارة الطباعة المنيرية ١٣٩٨ هـ

— احمد حجازى السقا

التوراه السامريه

دار الأنصار — مصر

AVI